جامعة اليـــرموك
كـلـيـــــة الآداب
قسـم اللغة العربية
الدراسـات الـعليا

# التفكير النحوي عند البعلي في كتابه "الفاخر في شرح جمل عبد القاهر" في ضوء خلاف النحاة

# >Al- Ba<li's Grammatical Theory On His Book ">Al – Fāḫeru Fī Sarḥi Gumali <Abdi >Al- Qāher" In The Light Of Grammarians Discord

قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في جامعة اليرموك.

تخصص: لغة ونحو، سنة ٢٠١١م.

إعـــداد الـــطـــالـــب:

خـــالـــد مـــحـــمـــد إبـــراهـــيـــم دبـــور

بإشراف الأستاذ الدكتـــور:

عـــبـــد الـــحـــمـــيـــد الأقـــطـــش

الفصل الأول
٢٠١٢\٢٠١١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

# التفكير النحوي عند البعلي في كتاب "الفاخر في شرح جمل عبد القاهر" في ضوء خلاف النحاة

# >Al- Ba<li's Grammatical Theory On His Book ">Al – Fāḫeru Fī Šarḥi Ǧumali <Abdi >Al- Qāher" In The Light Of Grammarians Discord


إعـــداد الـــطـــالـــب

خـــالـــد مـــحـــمـــد إبـــراهـــيـــم دبـــــور

بكالوريوس لغة عربية، جامعة آل البيت ٢٠٠٧م


قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

في كلية الآداب – جامعة اليرموك- تخصص اللغة والنحو

وافق عليها

أ.د عبد الحميد الأقطش.....مشرفا

د.أمجد طلافحة.....عضوا

د. عمر عكاشة.....عضوا

# الإهداء

إلى روح والدي التي طاولت عنان السماء أدبا وخلقا والتزاما راجيا المولى أن ينزل عليه من شآبيب رحمته.

إلى أمي التي تخجل الكلمات أن تقدم على وصفها وتعجز كل عبارات الدنيا عن إيفائها حقها أمد الله في عمرها.

إلى قنديل المجد في طريق اللغة العربية حضرة الأستاذ

الدكتور عبد الحميد الأقطش

حفظه الله ورعاه

إلى أخوتي الغوالي، حفظهم الله ورعاهم

إلى كل السائرين على طريق العربية ينهلون من ينابيعها

ما يسد ظمأ قلوبهم في حبها

إليهم جميعا أهدي هذه الأطروحة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الشكر والتقدير

يسعدني في هذا المقام أن أتقدم بعميق امتناني، وعظيم تقديري إلى فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الحميد الأقطش، الذي شَرُفت بتقبله الإشراف على هذه الدراسة، والذي شَرُفت بتوجيهاته القيمة ، وإشراقاته الجليلة، كما شَرُفت من قبل أن أقف بين يديه، مريدا أنهل من فيض علمه، وأصالة فكره، ورفيع خلقه، وبالغ حكمته.

وهو الذي وصفته فلا أزعم أني أنصفته.

ولا أجد في جعبتي من الكلمات ما يرقى إلى مراتب شكره، فلا أملك إلا الدعاء، ألهج به إلى خالقي أن يوفيه ما يوفي العلماء العاملين، ويجعله ممن يحبهم ويحبونه، ويكون ممن طال عمره وحسن عمله.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة ؛ لموافقتهم على قراءة عملي هذا الذي أعده موافقة على إسهامهم في توجيه بنائي العلمي، شأنهم في ذلك شأنهم في مسيرة عطائهم العلمي في عطائهم لطلاب العلم الذين ينتظرون منهم العطاء والتوجيه.

و أود أن أقدم شكري وافرا إلى الجامعة التي أسهمت في بنائي العلمي، كما أسهمت في البناء الفكري لنخبة ممن تولوا ويتولون مهام التوجيه التربوي والأكاديمي في مؤسستنا العامرة، فالله أسأل أن يوفق الجامعة بهيئتها الإدارية والأكاديمية، وأخص بالذكر كلية اللغة العربية وقسم الدراسات العليا، فلهم مني بالغ الشكر لما قدموه ويقدمونه لطلاب العلم في مختلف مراحل التحصيل.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أسهم في هذه الرسالة العلمية وفي بناء صاحبها بقليل أو كثير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الفهرس

الموضوع — الصفحة


الإهداء ..... أ

الشكر والتقدير ..... ب

الفهرس ..... د

الملخص باللغة العربية ..... ز

المقدمة ..... ١

التمهيد. التعريف بحياة البعلي ..... ٦

- ❖ اسمه ونسبه ..... ٧
- ❖ ولادته ..... ٧
- ❖ شيوخه ..... ٧
- ❖ تلامذته ..... ٨
- ❖ مصنفاته ..... ٨
- ❖ وفاته ..... ١٠
- ❖ مكانة البعلي العلمية وأقوال العلماء فيه ..... ١٠

**الفصل الأول: الخلاف في العوامل** ..... ١١

المبحث الأول: رافع الفعل المضارع ..... ١٢

المبحث الثاني: العامل في خبر "إنَّ" ..... ١٦

المبحث الثالث: العامل في ناصب المفعول معه ..... ١٩

المبحث الرابع: العمل في المستثنى ..... ٢٤

المبحث الخامس: عامل الجزم في جواب الشرط) ..... ٢٨

المبحث السادس:العمل في الاسم بعد واو "رُبَّ" ..... ٣٢

**الفصل الثاني: الخلاف في التراكيب** ..... ٣٥

المبحث الأول: تقديم الفاعل على فعله " ..... ٣٦




© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني: تقديم خبر "ليس" عليها.....٤٠
المبحث الثالث: الفصل بين كان واسمها بأجنبي.....٤٤
المبحث الرابع: مجيء التمييز معرفة.....٤٨
المبحث الخامس:(سوى) بين الظرفية والتصرف.....٥٢
المبحث السادس: العطف على الضمير المخفوض.....٥٥

**الفصل الثالث: الخلاف في الأبنية**.....٦٠
المبحث الأول: "ليس" بين الفعلية.....٦١
المبحث الثاني: "نعم وبئس" بين الفعلية والاسمية.....٦٥
المبحث الثالث: أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية.....٧٠
المبحث الرابع: "لن" بين البساطة والتركيب.....٧٣
المبحث الخامس: رُبَّ" بين الحرفية والاسمية.....٧٦
المبحث السادس: "حبذا" بين الفعلية والاسمية.....٨٠

**الفصل الرابع: منهجية التفكير النحوي عند البعلي**.....٨٤
**المبحث الأول: أركان الصناعة النحوية**.....٨٥
**أولا: السماع**.....٨٦
أ- القرآن الكريم.....٨٦
ب- الحديث الشريف.....٩١
ج- الشعر.....٩٤
د- النثر العربي.....١٠٩

**ثانيا: القياس**.....١١١
أ- قياس الشبه.....١١٢
ب- قياس الاستئناس.....١١٢
ج- القياس التعليمي.....١١٣

**ثالثا: الإجماع**.....١١٤
**المبحث الثاني: تأويل التراكيب النحوية**.....١١٦
أ- التأويل بالحذف والتقدير.....١١٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب- التأويل بالزيادة:.....١٢٠
ج- التأويل بوقوع الكلام موقع المفرد.....١٢١
د- التعليل النحوي.....١٢٣

**المبحث الثالث: تقييم منهج التفكير النحوي للبعلي**.....١٢٨
أولا: دور البعلي في توجيه الشاهد النحوي.....١٣٠
ثانيا: سعة اطلاع البعلي وثقافته الواسعة.....١٣٠
ثالثا: أمانة البعلي العلمية.....١٣٣
رابعا:مذهب البعلي النحوي في شواهده.....١٣٤
**الخاتمة**.....١٣٨
**الملخص باللغة الأجنبية**.....١٣٩
**المصادر والمراجع**.....١٤١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الملخص باللغة العربية


دبور، خالد محمد إبراهيم، (التفكير النحوي عند البعلي في كتابه "الفاخر في شرح جمل عبد القاهر" في ضوء خلاف النحاة)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠١١/٢٠١٢، المشرف. أ.د. عبد الحميد الأقطش.

حظيت الجمل الجرجانية بشهرة كبيرة، إذ تناولها العلماء بالشرح والتفسير، والبعلي أحد النحاة الذين شرحوا الجمل الجرجانية، وضَمَّن شرحه آراء وتفسيرات نحوية أظهرت قدرته في مجال النحو التقليدي.

ويشتمل الكتاب على جملة من المسائل الخلافية، التي تستحق الوقوف عندها ودراستها بالتحليل والمناقشة.

وجاءت هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول، واشتمل التمهيد على مبحث واحد خصص لترجمة البعلي، وشمل نسبه وملامح من حياته وأساتذته وآثاره ووفاته.

وتناول الفصل الأول الخلاف في العوامل، وقد عرضت فيه ست مسائل، كالخلاف في رافع الفعل المضارع.

أما الفصل الثاني فتناول المسائل الخلافية التي تتعلق بالتراكيب، كالخلاف في تقديم الفاعل على فعله.

أما الفصل الثالث فتناول المسائل المتعلقة ببنية الكلمة الواحدة، كالخلاف في تصنيف بعض الكلمات بين الاسمية والحرفية، أو بين الفعلية والحرفية، أو الخلاف في تركيب بعض الكلمات وبساطتها.

أما الفصل الرابع فتناول التعريف بمنهجية التفكير النحوي عند البعلي، ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول: أركان الصناعة النحوية، وشمل السماع، والقياس، والإجماع.


© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعرضت في المبحث الثاني تأويل التراكيب النحوية، وتكلمت فيه عن التأويل بالحذف والتقدير، والتأويل بالزيادة، والتأويل بوقوع الكلام موقع المفرد، والعلل النحوية، والعامل النحوي.

أما المبحث الثالث، فتكلمت فيه عن شخصية البعلي النحوية، ومذهبه النحوي، وأمانته في نقل المعلومات وسردها.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم على تحليل المسائل النحوية الواردة في كتاب البعلي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين وأصلي وأسلم على محمد النبي الأميّ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُعدُّ محمد بن أبي الفتح البعلي المتوفى سنة سبعمائة وتسعة للهجرة أحد النحاة المغمورين الذين لم ينالوا نصيبا من الدراسة، فلم يدرس أحدٌ الجانب النحوي والحياتي للبعلي.

وقد تنبهت إلى كتاب البعلي الموسوم بـ (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)، بعد أن وجهني أستاذي الفاضل الدكتور عمر عكاشة إلى قراءة عميقة في هذا الكتاب، فوجدت أنَّ الشيخ البعلي راسخ القدم في علم النحو، فاخترت هذا الأثر؛ ليكون موضوعاً لأطروحتي للماجستير، فالكتاب يعد أهم كتب البعلي النحوية التي تكشف عن شخصيته ومكانته في النحو، وتبين موقعه بين علماء النحو، فضلا عن أنَّ "الفاخر" شرح لجمل الجرجاني العلم المشهور، الذي وقف على أسرار البيان العربي ودقائقه، وبخاصة فيما يتصل بدراسة الأدب والنقد وأسرار النظم ودقائق المعاني.

وبدراسة كتاب (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)، وجدت أنَّ للشيخ البعلي شخصية بارزة في علم النحو، تهتم بالتعليل وبسط الحجج والأدلة ومناقشة المسائل النحوية بطريقة بارعة، وبخاصة المسائل الخلافية، ولا غرابة في ذلك فقد استوعب علم النحاة بصريين وكوفيين من سيبويه إلى زمنه.

وقد اقتضت خطة البحث أن يقع في أربعة فصول، تُسبق بمقدمة وتمهيد، أتحدث في المقدمة عن موضوع البحث وأهميته والدافع لاختياره ومنهجي فيه.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**أما التمهيد:** فقد جعلته في مبحث واحد، خُصِّصَ لترجمة البعلي، وشمل نسبه وملامح من حياته وأساتذته وتلامذته وآثاره ووفاته.

**أما الفصل الأول:** فيتناول الاستدلال في العوامل، وقد عرضت فيه ست مسائل.

وَعَرَضت في **الفصل الثاني** الاستدلال في التراكيب، ويتناول المسائل الخلافية التي تتعلق بالتراكيب، كالخلاف في جواز تقديم الفاعل على فعله، أو الخلاف في جواز ورود بعض التراكيب، كالعطف على الضمير المخفوض.

وعرضْتُ في **الفصل الثالث** الاستدلال في البنية، ويتناول المسائل المتعلقة ببنية الكلمة الواحدة، كالخلاف في تصنيف بعض الكلمات بين الاسمية والحرفية، أو بين الفعلية والحرفية، أو الخلاف في تركيب بعض الكلمات وبساطتها.

وعرضت في **الفصل الرابع** لمنهجية التفكير النحوي عند البعلي، فيتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول: أركان الصناعة النحوية، وشمل السماع، والقياس، والإجماع.

وعرضت في المبحث الثاني تأويل التراكيب النحوية، وتكلمت فيه عن التأويل بالحذف والتقدير، والتأويل بالزيادة، والتأويل بوقوع الكلام موقع المفرد، والعلل النحوية.

أما المبحث الثالث، فقد تكلمت فيه عن شخصية البعلي النحوية، ومذهبه النحوي، وأمانته في نقل المعلومات وسردها.

وأما **الخاتمة** فقد عرضت فيها أبرز ما توصلت إليها الدراسة من نتائج.

أما منهجي في الدراسة فيعتمد على التالي:

أولا: أضع للمسألة عنوانا.

ثانيا: أورد ما قاله الشيخ البعلي في المسألة الخلافية بنصه موضحاً موضع الخلاف.

ثالثا: أفصل القول في المسألة الخلافية، فأورد أقوال النحاة من مظانها النحوية، بدءاً



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالكتاب وانتهاء بما قاله علماء اللغة في العصر الحديث.

رابعا: بعد تفصيل القول في آراء العلماء وأدلتهم أناقش هذه الآراء، وأبين وجه القوة والضعف فيها، مسترشداً في ذلك بما قاله النحاة أنفسهم في مناقشتهم لآراء بعضهم.

خامسا: أوجز القول في نهاية كل مسألة، محاولاً بحرص تلمس الخطى لإبداء الرأي فيما أتممت مناقشته ومعارضته، رغبة مني في تطبيق ما غرسه فينا أساتذتنا الأجلاء في مراحل التحصيل السابقة كلها، فطالما حثونا بقوة على إبداء الرأي بطريقة علمية، ونحن في كنفهم العلمي، نتقوى بإقرارهم، ونسترشد بأقوالهم، ونشد سواعدنا بما يوجهوننا إليه، فنحقق لهم رغبتهم في أن نكون ممن يؤتمنون على حمل رسالة هم عليها حراص، تمشياً مع المنهج الإسلامي الحنيف، وتطبيقاً للمنهج العلمي السليم، فأن أكون على صواب في ما أبديه من آراء فذلك بفضل الله، ثم بفضل إرشاد أساتذتي، وإن أخفقت فإنني أجزم الاعتقاد أنَّ ما سيوجهني إليه أساتذتي سيكون له في النفس أجمل موقع، وفي مسيرتي العلمية أجود تأثير.

سادسا: ترتيب المسائل التي تمت مناقشتها وفق ترتيب البعلي لها.

وقد اقتضت هذه الدراسة التشعب الكبير في المصادر والمراجع، فقد كانت جامعة شاملة، حيث اقتضى الأمر في كثير من الأحيان تتبع آراء العلماء أو جزئيات من مظانها النحوية، مما اقتضى الأمر أن أستقصي المسائل النحوية من أمهات كتب النحو، ومنها الكتاب والمقتضب وشرح ابن يعيش والرضي، وشرح التسهيل والارتشاف، وغيرها من المظان النحوية التي يضيق المقام عن ذكرها.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد حرصت في هذه الدراسة أن أعرض ما قاله علماء اللغة في العصر الحديث، حيثما كان لهم قول في بعض المسائل، مما اقتضى أن أرجع إلى كتبهم وأبحاثهم، فقد رأيت أنَّ جهودهم تحتاج إلى وقفة.

وبعد، فإنّ الشكر لأهله واجب، والحق لأهله عائد، فأود بداية أن أقدم شكري إلى الدكتور عمر يوسف عكاشة، الذي رعاني في بداية مسيرتي، إلى أن أسلمني بدوره إلى من هو جدير بالإشراف علي، الأستاذ القدير عبد الحميد الأقطش الذي ساعدني، ووقف بجانبي، وشد من أزري بتوجيهاته ونصائحه الجليلة التي عادت على البحث والباحث بالنفع الكثير، فلهما مني خالص الشكر والامتنان والتقدير، أعانهما الله، ووفقهما، وجزاهما عني خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة لموافقتهم على قراءة عملي هذا، فالشكر إلى الدكتور أمجد طلافحة، وإلى الدكتور عمر عكاشة.

و أود أن أقدم شكري وافرا إلى الجامعة التي أسهمت في بنائي العلمي، كما أسهمت في البناء الفكري لنخبة ممن تولوا ويتولون مهام التوجيه التربوي والأكاديمي في مؤسستنا العامرة، فالله أسأل أن يوفق الجامعة بهيئتها الإدارية والأكاديمية، وأخص بالذكر قسم اللغة العربية، فلهم مني بالغ الشكر لما قدموه ويقدمونه لطلاب العلم في مختلف مراحل التحصيل.

ومني شكر خاص وتضرع إلى السميع العليم أن يجزي عني خير الجزاء كل من أسهم في هذه الرسالة العلمية وفي بناء صاحبها بقليل أو كثير.

وأنا أرغب هنا في أن أرفع أكف الضراعة إلى القائل:﴿**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾ ( الإسراء:٢٤)، لأعبر عن رغبتي في الدعاء لأفراد أسرتي كلهم، وأخص بالذكر والدي طالبا لهما منه المغفرة والرحمة، فاللهم رب ارحمهما كما رباني صغيرا. اللهم تقبل دعاء.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وختاما، أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل، فإن كنت قد أصبت فلله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فجل من لا يخطئ، والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# التمهيد: التعريف بحياة البعلي

**التمهيد: التعريف بحياة البعلي:**

ألقت كتب التراجم الضوء على جوانب من حياة البعلي، وجازتها فيما يأتي :

**❖ اسمه ونسبه:**

هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن أبي علي بركات البعلي الحنبلي[1]، لقبه شمس الدين، وكنيته أبو عبد الله. والحنبلي نسبة إلى مذهبه الفقهي[2].

**❖ ولادته:**

وُلِد البعلي سنة خمس وأربعين وستمائة هجرية في مدينة بعلبك إحدى مدن لبنان في سهل البقاع، حيث مولده ونشأته الأولى، على أنَّ مقامه الدائم كان بدمشق، ففيها أفتى وأمَّ الناس، وفيها صنف وألف[3].

**❖ شيوخه:**

أجمع الذين ترجموا للبعلي أنَّه تتلمذ على أنبه علماء عصره في علوم العربية، والحديث والفقه، وأبرزهم:

– ابن مالك: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المتوفى (٦٧٢ هـ)[4]. وكان البعلي من تلامذته النابهين، وأجازه ابن مالك.

– اليونيني: هو محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله اليونيني الحافظ (٦٥٨ هـ).وهو من كبار فقهاء عصره، وهو والد المؤرخ قطب الدين اليونيني، والمحدث شرف الدين اليونيني[5].

---

[1] هذا المختار في نسبه، فلم يرد خلافٌ في اسمه، إلا أن خطأ وقع في اسم جده الثاني (بركات). فقد ورد أنَّه (بركان أو مركان). وبركات هو أبو علي. ينظر : ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد ،الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م ١٤٠/٤.

[2] ينظر ترجمته: الصفدي، صلاح الدين، الوافي بالوفيات، فرانز سشتايتر، ، فيسابدون، ١٩٧٩م، ط٢ ٣١٦/٤، ابن حجر، العسقلاني، شهاب الدين بن حجر،الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ١٤٠/٤-١٤١.

[3] ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين بن أحمد،الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة١٤٠/٤-١٤١.

[4] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، ١٩٧٨م، ٢٠٧/١.

[5] ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٠٠م، ١٩٤/٥.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

– النووي: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامى الحوراني الشافعي.صنف الأذكار، والتحقيق، ورياض الصاحلين، توفي سنة (٦٧٦ هـ)[1].

❖ **تلامذته :**

عمل البعلي إماماً ومحدثاً ومُدرساً، ومن الطبيعي أن يتخرج على يديه مجموعة من الدارسين، ومن أبرز من تتلمذ على يديه:

– ابن القيم الجوزية: هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، الشهير بابن القيم الجوزية. من مصنفاته: زاد المعاد، بدائع الفوائد. توفي سنة (٧٥١هـ)[2].

– التقي السبكي: تقي الدين أبو الحسن علي عبد الكافي بن علي السبكي الشافعي، مفسر لغوي نحوي. من كتبه تفسير القرآن، وشرح المنهاج في الفقه. توفي سنة (٧٥٦هـ)[3].

– الحافظ الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. من مصنفاته: تاريخ الإسلام الكبير، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحافظ. توفي سنة (٧٤٨ هـ)[4].

❖ **مصنفاته**

في اليد من مصنفات البعلي هذا الكتاب الذي هو موضوع الأطروحة (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)، على أنَّ كتب التراجم تشير إلى مصنفات أخرى هي:

أولا: في **الفقه**، فقد صنف فيه شرحين هما:

---

[1] بدر الدين بن محمد بن محسن، طبقات رواة الحديث وحفاظه، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٠ م، ط١، ص٥١٣.

[2] ابن العماد، عبد الحي بن أحمد ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٦٨/٦.

[3] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢٠٧/١.

[4] ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ١٥٣/٦.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

– المطلع على أبواب المقنع: وهو كتاب في شرح كتاب (المقنع) في الفقه الحنبلي. ألّفه ابن قدامة المقدسي، (والمطلع على أبواب المقنع) ليس شرحاً مبسطاً للكتاب كله، بل هو شرح لألفاظه، لغة واصطلاحا، والكتاب مطبوع منذ سنه ١٩٦٥م[1].

– شرح الرعاية: (الرعاية) كتاب في الفقه الحنبلي، ألفه ابن حمدان الحراني المتوفي سنة (٦٩٥هـ)، وما زال هذا الشرح مخطوطاً[2].

ثانيا: **في الحديث**، وله مؤلف واحد، هو (أربعون بابا في الطب من الأحاديث الصحاح والحسان) عُثِر على هذا الكتاب مخطوطا في مكتبة (عارف حكمة) بالمدينة المنورة، والكتاب مطبوع[3].

ثالثا: **علم العربية**، وله المؤلفات الآتية:

– إكمال الإعلام بتثليث الكلام: وهو إكمال على كتاب ابن مالك الموسوم بـ (الإعلام بتثليث الكلام) ويقع هذا الكتاب في نحو خمسين ورقة[4].

– المثلث ذو المعنى الواحد: وهو كتاب مختار من كتاب (الإعلام بتثليث الكلام)، حيث إنه كتاب صغير الحجم من إحدى عشرة ورقة[5].

– شرح ألفية ابن مالك: من الطبيعي أن يصنف البعلي هذا المتن لشرح أستاذه، إذ يبعد أن يشرح جمل الجرجاني، ولا يقدم شرحا لألفية ابن مالك. لا نعرف شيئا عن مخطوطات هذا

---

1 خليفة، حاجي ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، وكالة المعارف الجليلة، ١٩٤١م، ١٨٠٩/٢.

2 كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٣م، ١١٦/١١.

3طبع بعناية أحمد البرزة وعلي رضا عبد الله- نشر المكتب الإسلامي – دمشق ١٤٠٥- ١٩٥.ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق: ممدوح محمد خسارة، مقدمة المحقق .ص ٣

4خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،١٤٤/١

5الزركلي، خير الدين، الأعلام، د.ن، بيروت، ١٩٦٩م ٣٢٦/٦.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكتاب، وقد أشار السيوطي إلى أنَّه كان شرحاً مبسوطاً، من خلال قوله: "وصنف شرحاً كبيراً على الألفية"[1].

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: وهو شرح لكتاب (الجمل في النحو) للجرجاني.

### ❖ وفاته

توفي البعلي -رحمه الله- في القاهرة، سنة (٧٠٩هـ) في أول زيارة له إليها[2].

### ❖ مكانة البعلي العلمية وأقوال العلماء فيه:

يتبوأ الإمام البعلي -رحمه الله – مكانة سامية. فقد عُرِف بأنَّه فقيه محدث، مجود للقرآن، لغوي نحوي، وكان يحظى بالثناء العطر، والذكر الحسن، والأوصاف العلمية، ومنه قول ابن حجر العسقلاني :"برع في العربية"[3]، ونُقِل عن البعلي أنَّه "مدمن اشتغال"، وأنَّه "صنف تصانيف كثيرة"[4]. وقال السيوطي مادحا إياه :"المسمون بالبعلي جماعة أشهرهم محمد بن أبي الفتح تلميذ ابن مالك"[5].

وأما أخلاقه فقد أجمع كل من ترجم له على علو أخلاقه، فقد وصفه ابن حجر العسقلاني بحسن شمائله وتدينه[6]، ونوه السيوطي بفضله وأخلاقه[7].

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢٠٧/١.

[2] الصفدي، صلاح الدين، الوافي بالوفيات ٣١٦/٤.

[3] ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين بن أحمد، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ١٤٠/٤.

[4] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢٠٧/١.

[5] المرجع السابق، ٢٠٧/١.

[6] ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ١٤٠/٤.

[7] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢٠٧/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الفصل الأول: الخلاف في العوامل

يتضمن هذا الفصل الحديث عن ستة مسائل نحوية من المسائل الخلافية المتعلقة بالعوامل، وهي: العامل في رافع الفعل المضارع، والعامل في خبر "إنَّ"، وناصب المفعول به، والعامل في المستثنى، والعامل الجزم في جواب الشرط، والعامل في الاسم بعد واو "رُبَّ".

## المبحث الأول: رافع الفعل المضارع

اختلف النحاة في رافع الفعل المضارع، يقول البعلي: "والصحيح أنَّه مرفوع بخلوه من الجازم والناصب؛ لأنَّ الرفع دائر مع التجرد وجودا وعدما، وذلك دليل العلية"[1].

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق المذهب الكوفي؛ لأنَّ تعريته من الجازم والناصب واستقلاله دون عامل لفظي يدل على قوته فأشبه بذلك المبتدأ[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم، وهذا رأي كل من سيبويه، وابن السراج ومن تبعهما من البصريين، يقول سيبويه: "اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُنِي على مبتدأ، أو في موضع مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع، ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها"[3].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ١٩٩/١.
[2] ينظر: المرجع السابق، ١٩٩/١.
[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ٩/٣.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويقول ابن السراج: "الفعل يرتفع بموقعه من الأسماء، كانت تلك الأسماء مرفوعة، أو منصوبة أو مخفوضة"[1]. ويقول ابن الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع لقيامه مقام الاسم"[2].

وعلى الرغم من سيادة آراء البصريين، فإنَّنا لا نجد لرأيهم ظلا. فقولهم: إنَّ الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم مردود؛ فالفعل المضارع يرتفع في مواضع لا تقع فيها الأسماء أبدا، وذلك بعد لو وهلا اللتين تختصان بالفعل، وذلك في نحو: لو يقوم زيد لقمت، وهلا تقوم، فقد وقع الفعل المضارع بعد (لو) و (هلا) اللتين لا يقع بعدهما إلا الفعل، وكذلك الأمر في: كاد زيد يقوم، فـ "يقوم" فعل مضارع مرفوع، وليس واقعا موقع الاسم؛ لأن الاسم لا يقع هنا أبداً، فلا يقال: كاد زيد قائماً، يقول البعلي "إن أرادوا بذلك وقوعه موقعا هو لاسم بالأصالة، انتقض بارتفاعه بعد (لو) وحرف التحضيض، لأنَّه موضع ليس للاسم بالأصالة، وإن أرادوا أنَّه واقع موقعا هو للاسم مطلقا، انتقض بعدم ارتفاعه بعد (إن) الشرطية، لأنَّه موضع صالح للاسم في الجملة الشرطية"[3].

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ الفعل المضارع مرفوع بتعريته من الجازم والناصب، ونسبته إلى الكوفيين، يقول ابن الأنباري: "اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع، نحو: فذهب الأكثرون إلى أنَّه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة"[4].

**الرأي الثالث:** ومؤداه أنَّ الفعل المضارع مرفوع بالحرف الزائد في أول الفعل؛ لأنَّ الفعل قبل دخول حرف المضارعة كان مبيناً، وبعد وجوده مرفوع، والرفع لا بد له من عامل، ولم يحدث

---

[1] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٦/٢

[2] ابن الأنباري،كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ٥٥١/٢. مسألة (٧٤).

[3] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ١٩٩/١.

[4] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٥١/٢. مسألة (٧٤).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذلك سوى الحرف، فوجب إضافة العمل إليه، ونسبته إلى الكسائي، يقول ابن الأنباري: "وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله"[1].

وما ذهب إليه الكسائي يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة وجوه:

أولا: إنَّ هذه الزوائد أصبحت جزءاً من الفعل، والقول بهذا الرأي يؤدي إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك لا يجوز، يقول ابن الأنباري: "إنَّ هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: "إنَّها هي العاملة؛ لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال"[2].

ثانيا: إنَّ النواصب والجوازم، تدخل عل هذا الفعل، فتعمل فيه، في نحو: لم يذهبْ، ولن ياتيَ، وهذا يؤدي إلى دخول العوامل على بعضها، وذلك لا يجوز، يقول ابن الأنباري: "عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل"[3].

ثالثا: إنّ "حرف المضارعة أحد حروف الكلمة، وبعض الكلمة لا يعمل فيها"[4].

**الرأي الرابع:** ومؤداه أنَّ عامل الرفع في الفعل المضارع، هو مضارعته للأسماء، ونسبته للثعلب، يقول السيوطي: "مذهب ثعلب: أنه ارتفع بنفس المضارعة"[5].

ومن المعلوم أنَّ المضارعة هي علة إعراب الفعل المضارع عند سيبويه والبصريين، لذا رد العلماء هذا المذهب، وزعموا أنَّه خلط قائم على توهم من ثعلب، يقول ابن يعيش: "وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، أنَّ ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه"[6].

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٥١/٢. مسألة (٧٤).
[2] المرجع السابق ٥٥٤/٢.
[3] المرجع السابق ٥٥٤/٢.
[4] البطلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٠٠/١.
[5] السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: محمد بدر الدين، دار المعرفة، بيروت، ١٩٠٠م، ٢٧٤/٢.
[6] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، ١٢/٧.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واضح مما سبق أنَّ هذا الخلاف ناشئ عن وجود حركة الرفع، والحركة لا تكون إلا بأثر من عامل، وليس هاهنا عامل ظاهر، يمكن إسناد العمل إليه؛ لذا رآه البصريون معنويا، متمثلا في وقوعه موقع الأسماء، بينما رآه الكوفيون عدميا، متمثلا في التجرد من النواصب والجوازم؛ أما الكسائي فقد ذهب إلى أنَّه مرتفع بالزائد في أوله.

ويميل الباحث إلى تقوية الرأيِ الكوفي، فعلى الرغم من اعتراض البصريين على هذا الرأيِ، إلا أنَّه يظل من أفضل الآراء التي ذُكِرت، وبخاصة في مجال النحو التعليمي؛ فكما فُسِّر الابتداء بأنَّه التجرد من العوامل اللفظية، وأُعمِل في المبتدأ والخبر، فكذلك الفعل المضارع، فالرافع للفعل المضارع تجرده من العوامل الناصبة والجازمة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الثاني: العامل في خبر "إنّ"

تباينت آراء النحاة في عامل خبر "إنَّ"، يقول البعلي: "فأما الخبر، فمرفوع بها أيضاً عند البصريين؛ لأنَّها اقتضتهما فعملت فيهما. وقال الكوفيون: هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عليهما، وليس بصحيح"[1].

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق المذهب البصري؛ لأنَّ "عمل هذا الخبر في الاسم قد بطل عندهم بدخول عامل النصب، فكذا يجب أن يبطل عمل الاسم في الخبر"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ "إنَّ" هي التي عملت الرفع في الخبر، وهذا رأي كل من الخليل، وابن السراج، ومن تبعهما من البصريين، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد"[3].

ويقول ابن السراج" : "فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع الخبر"[4]. ويقول ابن الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّها ترفع الخبر"[5].

وقد استدل البصريون بالأدلة الآتية:

أولا: أنَّ "إنَّ وأخواتها" أشبهت الأفعال مشابهة قوية من عدة أوجه، وهي أنَّها على وزن الفعل، ومفتوحة الآخر، كالفعل الماضي، وأنَّها تقتضي الأسماء، وتدخل عليها نون الوقاية، بالإضافة إلى تضمنها معنى الفعل، وعندما أشبهت "إنَّ وأخواتها" الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل الرفع في الخبر[6].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢/ ٤١٤.
[2] المرجع السابق. ٢/ ٤١٤.
[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٢/ ١٣٢.
[4] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، ١/ ٢٣٠.
[5] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٩٧٠، ١/ ١٧٦. مسألة رقم (٢٢).
[6] ينظر: العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ص٣٣٤.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: إنَّ "إنَّ وأخواتها" تقتضي اسمين أصلهما المبتدأ والخبر؛ لذا وجب أن تعمل فيهما سوياً، مثل "كان" و "ظننت"، يقول الرضي الاستراباذي :"ومذهب البصريين أولى؛ لأنَّ اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي"[1].

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ الخبر باق على رفعه بالابتداء، كما كان قبل دخول "إنَّ"، ونسبته إلى الكوفيين، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إنَّ وأخواتها" لا ترفع الخبر، نحو: إن زيدا قائم، وما أشبه ذلك"[2].

وقد استدل الكوفيون بأنَّ النحويين أجمعوا على أنَّ "إنَّ وأخواتها" فرع على الفعل في العمل، والفرع لا بد أن ينحط عن الأصل، ولو قلنا بما قاله البصريون، لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز، يقول ابن الأنباري :"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته؛ لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنَّما عملت؛ لأنَّها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه، فهي أضعف منه؛ لأنَّ الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول؛ لأنَّا لو أعملناه عمله؛ لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها"[3].

وقد أجاب البصريون عما استدل به الكوفيون بما يلي:

إنَّ ما قاله الكوفيون من أنَّ "إنَّ" فرعٌ على الفعل في العمل، ولا بد للفرع أن يكون منحطاً عن الأصل، صحيح، ولكنَّ أثر الفرعية لم يظهر في العمل، وإنَّما ظهر ذلك في تقديم المنصوب على المرفوع، وهو فرع، كما في: ضرب زيداً عمروٌ، وفي عدم جواز التقديم والتأخير كما في

---

[1] الاستراباذي،الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ٢٨٨/١.
[2] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ،الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٧٦/١. مسألة (٢٢).
[3] المرجع السابق. ١٧٦/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفعل، يقول العكبري: "أما كونها فرعا في العمل فمسلّمٌ، ولكن لا نُسلّم أنَّ أثر الفرعية أبطل عملها في الخبر، وذلك أنَّ عملها مبني على الاقتضاء، وقد بينا أنَّ الاقتضاء تامٌ، فأما أثر الضعف فيظهر في أشياء، منها تقديم المنصوب على المرفوع إيجابا، وذلك أثر الضعف، وكذلك في أحكام أخر"[1].

واضح أنَّ نظرية العامل والمعمول قد أثرت في هذه المسألة تأثيراً كبيراً، ويظهر هذا التأثير في عبارات كالفرع والأصل، والقوة والضعف، فالفريقان أجمعا على أنَّ "إنَّ" فرع، وقد ظهر أثر هذه الفرعية عند الكوفيين في عدم عملها الرفع في الخبر، بينما ظهر عند البصريين في تقديم المنصوب على الفرع، فهو فرع كما في: ضرب زيداً عمرٌو.

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه البصريون واختاره البعلي هو الراجح؛ لما له من وجاهة من الناحية التربوية التي تربط العلة بمعلولها، ولو ربطاً عقلياً، وفاقاً للقاعدة التلازمية (ناسخ واسم منصوب واسم مرفوع).

أما ما ذهب إليه الكوفيون، من أنَّ العامل في خبر "إنَّ وأخوتها" هو المبتدأ؛ لأنَّ معنى الابتداء ما زال موجودا حتى بعد هذه الحروف، قد يسلم لهم في "إنَّ" أما بقية أخواتها "لعل، كأن، ليت، لكنّ" فلا يسلم أبدا؛ لتغير معنى الجملة، يقول العكبري: "إنَّ معنى الابتداء قد زال في كأن وليت ولعل، وإذا زال المعنى لم يبق للرفع عامل"[2].

---

[1] العكبري،أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ،ص٣٣٧.
[2] المرجع السابق، ص٣٣٦.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الثالث:العامل في ناصب المفعول معه

للنحاة في الاسم المنصوب بعد واو المعية خمسة مذاهب، في نحو: استوى الماء والخشبةَ، يقول البعلي: "في الناصب له، وفيه خمسة مذاهب"[1]، ويقول: "والصحيح من هذه المذاهب الخمسة الثاني"[2] ويقصد بالثاني أنَّ الناصب بما قبل الواو من الفعل، أو ما في معناه بواسطة الواو.

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق المذهب البصري؛ "لأنَّ الواو صححت وصول الفعل إلى ما بعدها، فكان ذلك الفعل هو العامل، كهمزة النقل، والتضعيف، والباء المعدية"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ العامل في الاسم المنصوب بعد واو المعية، نحو: استوى الماء والخشبة، هو الفعل بواسطة الواو، وهذا مذهب سيبويه، يقول: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم؛ لأنَّه مفعول معه، ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأ ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنَّما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِل في الاسم ما قبلها"[4].

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بأنَّ الفعل، وإن كان لازما، إلا أنَّه تقوى بتوسط هذه الواو، فتعدى بذلك إلى الاسم بعده، ونصبه كما في همزة التعدية، نحو: أذهبته، يقول ابن الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ العامل هو الفعل؛ وذلك لأنَّ هذا الفعل،

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٤٧٨/٢.
[2] المرجع السابق، ٤٧٨/٢.
[3] المرجع السابق، ٤٧٨/٢.
[4] سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، ٢٩٧/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإن كان في الأصل غير متعد، إلا أنه قوّي بالواو، فتعدى إلى الاسم، فنصبه، كما عدّي بالهمزة، نحو: أخرجت زيدا"[1].

ويبدو أنَّ الذي جعل البصريين يقولون بهذا الرأي هو إدراكهم ضعف الفعل اللازم في عمل النصب في المفعول، لذلك قالوا بهذا الرأي تخلصا من ضعف الفعل، ولكنَّهم بذلك ناقضوا ما وصفوه من أصول، إذ كيف يكون ضعيفاً ولا يعمل أصلاً.

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ العامل في الاسم المنصوب بعد واو المعية في نحو: استوى الماء والخشبة، هو الخلاف، ونسبته إلى الكوفيين؛ واستدلوا على ذلك، أنَّ هذا الفعل لا يحسن تكريره، فلا يُقال: استوى الماء، واستوت الخشبة، يقول ابن الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنَّما قلنا إنما هو منصوب على الخلاف؛ وذلك لأنَّه إذا قال: استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء، واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستقيم، فلما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في (جاء زيد وعمرو)، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف"[2].

وقد رد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، فقالوا: إنَّا لا نسلم بما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنَّ المخالفة موجودة في جمل كثيرة، نحو: جاء زيدٌ لا عمرو، وما قام به زيد لكن عمرو، ومع ذلك لم ينتصب الاسم المخالف لما قبله، وهذا يدل على فساد ما ذهبوا إليه، يقول العكبري: "ويدل هاهنا أنَّ الخلاف لا يوجب النصب قولك: ما قام زيدٌ لكن عمرو، وما مررت بأحد لكن عمرو، فالخلاف هنا موجود ولا نصب، وكذا قولك: قام زيدٌ لا عمرو فإنَّ الخلاف موجود، والنصب غير جائز"[3].

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٤٨/١. مسألة (٣٠).
[2] المرجع السابق، ٢٤٨/١.
[3] العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص٣٨٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**الرأي الثالث:** ومؤداه أنَّ هذا الاسم المنصوب نصب المفعول فيه (الظرف) في نحو: جئت معه؛ لأنَّ الإعراب لا يمكن أن يظهر على الحرف، فظهر على الاسم، ونسبته إلى الأخفش، يقول ابن الأنباري: "وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: جئت معه"[1].

وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش بعيد؛ إذ لا مقابلة بين الظرفية المكانية والمفعول معه، يقول البعلي: "وأما كونه منصوباً على الظرف فليس بصحيح، لعدم معنى الظرفية في (الواو) وما بعدها"[2].

**الرأي الرابع:** ومؤداه أنَّ المفعول معه منصوب بفعل محذوف، والتقدير في (استوى الماء والخشبة)، استوى الماء، ولابس الخشبة، وهذا رأي أبي إسحاق الزجاج، يقول ابن الأنباري: "وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين، إلى إنَّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: لابس الخشبة"[3].

ولعل الذي جعل الزجاج يخالف جمهور النحويين أنَّه رأى ضرورة المحافظة على الأصول النحوية في البحث عن عامل لكل معمول.

وبالنظر إلى هذا الرأي، نجد أنَّ هذا الرأي لا يستقيم، لأنَّ قوله هذا يؤدي إلى الإضمار، والتقدير، والقول الذي لا إضمار فيه، ولا تقدير، أولى مما فيه تقدير وإضمار، يقول ابن الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[4].

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ،الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٤٨/١. مسألة (٣٠).
[2] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٤٧٩/٢.
[3] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢٤٩/١. مسألة (٣٠).
[4] المرجع السابق، ٢٤٩/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**الرأي الخامس:** ومؤداه أنَّ الواو نفسها هي العاملة في المفعول معه، وهذا ما صرح به الجرجاني، يقول: "النوع الرابع من ثلاثة عشر حرفاً، حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف، الواو بمعنى مع، نحو استوى الماء والخشبة"[1].

وما ذهب إليه الجرجاني يحتاج إلى مناقشة من وجهتين:

أولا: إنَّ قول الجرجاني إنَّ الواو التي بمعنى (مع) هي التي عملت النصب، لا يستقيمُ؛ لأنَّ الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير المتصل، فلما لم يجز ذلك، دل على بعد رأيه، يقول البعلي: "لأنَّ الواو كانت عاملة لوجب اتصال الضمير بها، فقيل: (جلَسْتُ وَكَ)، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: (إنّك و لك)"[2].

ثانيا: إنَّ النحويين مجمعون على أنَّ "الواو" حرف مهمل غير مختص، والقول بعملها النصب في المفعول معه يؤدي إلى مخالفة الإجماع، ومن المعلوم أنَّ القول الذي يخالف الإجماع لا يجوز، يقول ابن الأنباري: "إذا أدى القول إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً"[3].

ولعل من المفيد أن نشير إلى أنَّ مهدي المخزومي -وهو من الباحثين المعاصرين- قد تعرض لهذه المسألة، فأخذ برأي الكوفيين، يقول: "ويبدو لي أنَّ النصب على الخلاف، ولو عُمِل به بعد توسيع نطاقه، ومجال عمله، لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء"[4].

---

[1] الأزهري، خالد بن عبد الله، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق: البدرواي زهران، دار المعارف،القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٠٢.

[2] البعلي، محمد بن أبي الفتح،الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٤٧٨/٢.

[3] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ،الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٥٣/٢. مسألة (٣٠).

[4] المخزومي، المهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ،١٩٨٥م، ص ٢٩٧.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى الباحث أنَّ موافقة البعلي لرأي البصريين، من أنَّ العامل هو الفعل بواسطة الواو ليس دقيقا؛ لأنَّ "الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما واو"[1].

يضاف إلى ذلك أنَّ الفعل الذي يعمل لا بد أن يكون متعديا، والفعل هنا لازم.

ويبدو أنَّ العامل في الاسم المنصوب معنى المعية، فالمتكلم أراد إثبات وقوع الحدث من الاسمين في وقت زمني واحد، وذلك غير متحصل بالعطف؛ لأنَّ واو العطف كما هو معلوم تفيد الجمع، فكان نصب الاسم الثاني في نحو: جئت و زيداً، وجاء البرد والطيالسة، هو الوسيلة التي ساعدت المتكلم على إيصال المعنى إلى السامع بأخصر الطرق.

وقد ألم الشيخ عبد القاهر بهذا الكلام، فقال: "وإذا قلت جاء البرد والطيالسةَ، فهو كقولك: جاء البرد والطيالسةُ، إذ لو قلت: وجاءت الطيالسةُ، لكان صحيحاً، غير أنَّ العدول عن لفظ العطف فائدة أخرى، وهي الدلالة على الاقتران، فإذا قلت: جاء البرد والطيالسةَ، عُلِم أنَّك تقول: اقترنا وتصاحبا، ولو قلت: جاء البردُ والطيالسةُ بالرفع على العطف لم يكن في نفس اللفظ دلالة على الاقتران والتصاحب، كما أنَّك إذا قلت: جاء زيد وعمرو، لم يكن فيه دلالة على أنَّهما جاءا في دفعة واحدة، بل يجوز أن يكون كل واحد منهما جاء على انفراده، وهذه النكتة والحكمة في العدول عن سنن العطف إلى النصب"[2].

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٤٨/١. مسألة (٣٠).
[2] الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م، ٦٦١/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الرابع: العامل في المستثنى

نشأ الخلاف بين النحاة في ناصب المستثنى، نحو: جاء القوم إلا زيداً، بسبب عدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، فالفعل إما أن يكون لازما، واللازم لا يقوى على هذا العمل، وإما أن يكون متعديا لمفعول واحد، وقد استوفى هذا المفعول، ونتيجة لذلك اختلف النحاة اختلافاً واسعاً، يقول البعلي: "فأما المستثنى (بإلا) من موجب، فيجب نصبه عند الجمهور، واختُلِف في الناصب له"[1]. ويقول: "والصحيح الأول لما ذكر"[2]. وقصد بالأول أنَّ الناصب للمستثنى (إلا).

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق رأي شيخه ابن مالك؛ "لأنَّها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء. وما كان كذلك فهو عامل، ككان وأخواتها، وغير ذلك"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ الاسم المنصوب في الاستثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً منصوب بالفعل السابق بواسطة (إلا)، وهذا هو رأي سيبويه، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، يقول سيبويه: "وكان العامل فيها ما قبله من الكلام، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه"[4]. يقول ابن السراج: " فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء، ووصل الفعل إلى ما بعد إلا"[5].

ويقول أبو علي الفارسي: "فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا"[6].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح البعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٤٨٨/٢.
[2] المرجع السابق. ٤٨٨/٢.
[3] المرجع السابق. ٤٨٩/٢.
[4] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٣٣٠/٢.
[5] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، ٢٨٠/١.
[6] الفارسي، أبو علي ،الإيضاح العضدي، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م، ط٢، ص١٧٥.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه، بأنَّ (إلا) قوَّت الفعل، فعمل في المستثنى النصب، كما في حروف الجر، يقول البعلي: "وحجتهم في ذلك، أنَّ الفعل هو الأصل في العمل، ولا يصل هنا إلى المستثنى بنفسه، و(بإلا) وصل إليه، فصار كواو (مع)، وكحروف الجر"[1].

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولا: إنَّ الفعل قد يكون لازماً (كقام القوم إلا زيدا)، والنصب إنَّما يكون للمتعدي، و (إلا) ليست مما يُعدّى، فبطل أن يكون النصب للفعل[2].

ثانيا:إنَّ الفعل قد لا يوجد في جملة الاستثناء، نحو: القوم فيها إلا أباك، والقوم أخوتك إلا زيداً، ومع ذلك ينتصب الاسم من غير وجود الفعل، وقد أشار السيوطي إلى هذا الأمر، يقول: "وقُدِح فيه بأنَّه قد لا يكون قبل (إلا) فعل، نحو: القوم إخوتك إلا زيداً[3].

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ العامل في المستثنى هو الفعل المحذوف، وهذا ما صرح به المبرد، يقول: "وعلى هذا مجرى النفي، وإن كان الأجود فيه غيره، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، وما مررت بأحدٍ إلا زيد؛ وذلك لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أنَّ زيدا فيهم، فلما قلت: إلا زيدا، بدلا من قولك: أعني زيداً، وأستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل"[4].

وما ذهب إليه المبرد يحتاج إلى مناقشة من وجهتين:

أولا: إنَّ في هذا القول إضماراً وتقديراً، ومن المعلوم أنَّ القول الذي بلا تقدير وبلا إضمار أولى مما فيه تقدير أو إضمار، يقول ابن الأنباري: "وما لا يفتقر إلى دليل أولى مما يفتقر إلى تقدير"[5].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٤٨٨/٢.
[2] ينظر: المرجع السابق، ٤٨٩/٢.
[3] السيوطي، همع الهوامع، ٢٥٢/٣.
[4] المبرد، المقتضب، تحقيق: الدكتور: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٣م، ٣٩٠/٤.
[5] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الأنصاف في مسائل الخلاف، ٢٤٩/١. مسألة (٣٤).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: إنَّ هذا القول فيه إعمال لمعنى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، يقول ابن يعيش: "ولأنَّ فيه إعمال معنى الحرف، وإعمال معنى الحروف لا يجوز"[1].

**الرأي الثالث:** ومؤداه أنَّ العامل في المستثنى هو (إلا) نفسها، وقد صرح بهذا الرأي كل من الجرجاني، وابن مالك، يقول الجرجاني: "حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف، .....، وإلا للاستثناء، نحو: جاءني القوم إلا زيداً"[2].

ويقول ابن مالك: "ثم قلت: "بها لا بما قبلها" مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بإلا، واخترت نصبه بها نفسها"[3].

وقد استدلا لما ذهبا إليه بأنَّها مختصة بالدخول على الأسماء، يقول السيوطي" :واستدل بأنَّها مختصة بالدخول على الاسم، وليس كجزء منه، فعملت فيه، كـ "إنَّ" ولا التبرئة"[4].

**الرأي الرابع:** ومؤداه أنَّ (إلا) في الاستثناء مركبة من (إنَّ) التي للتوكيد، و (لا) التي للعطف، ثم حُذِفَت إحدى النونين، وأُدغمت الكلمتان في بعضهما، فصارتا (إلا)، فإذا جاء ما بعدها منصوباً، فالنصب بـ (إنَّ)، نحو: جاء القوم إلا زيداً، أما إن جاء الاسم تابعاً لما قبله، فذلك مراعاة لـ (لا) العاطفة، ونسبته إلى الفراء، يقول ابن الأنباري: "وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين، وهو المشهور من مذهبهم، إلى أنّ (إلا) مركبة من (إنَّ) و(لا)، ثم خففت إنَّ، وأُدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب، اعتباراً بإنَّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا"[5].

وما ذهب إليه الفراء تكون مناقشته من وجهتين:

---

[1] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٧٦/٢.
[2] الأزهري، خالد، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، ص١٠٣.
[3] ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط ٢، ١٢٧/١.
[4] السيوطي، همع الهوامع، ٢٥٢/٣.
[5] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٦٠/١، مسألة (٣٤).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولا: إنَّ قوله هذا يؤدي إلى التركيب، فمن المعلوم أنَّ الأصل في الحروف أن تكون بسيطة، يقول السيوطي: "الأصل عدم التركيب"[1].

ثانيا: إنَّ قوله إنَّ (إلا) تنصب مرة، وتتبع مرة، يؤدي أن يجتمع حكمان في موضع واحد، وذلك لا يجوز، يقول الرضي: "ولأنَّ فيما قال عزْلاً لإنَّ، وذلك لأنَّه ينصب بها مرة، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع حكمان معاً في موضع"[2].

ويرى الباحث أنَّ موافقة البعلي لرأي شيخه ابن مالك لا يستقيم؛ لأنَّ (إلا) لا يكون ما بعدها منصوباً دائماً، وقد يكون مرفوعاً أو مجروراً، فلو عملت النصب في المستثنى لما جاء ما بعدها مرفوعاً أو مجروراً، ولاقتصرت (إلا) على النصب، فنفى أن تكون هي العاملة[3].

وقد ذهب ابن عصفور إلى أنَّ المستثنى منصوب بعد تمام الكلام، يقول: "ومنهم من ذهب إلى أنَّه انتصب على تمام الكلام، وهو الصحيح، وهو في ذلك منزلة التمييز"[4].

وهذا ما نميل إليه في هذه المسألة، لأنَّ هذا الاسم قد جاء بعد تمام الكلام، ولا معنى لرفعه أو جره، لذا كان منصوبا؛ فينتصب كما ينتصب التمييز، وقد نص النحاة على ذلك[5].

---

[1] السيوطي، همع الهوامع٣٥٢/٤.
[2] الرضي، شرح الرضي، ٨٢/٢.
[3] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ،الإنصاف في مسائل الخلاف،٢٦٢/١. مسألة (٣٤).
[4] ابن عصفور، أبو حسن علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧١م،٢٥٤/٢.
[5] ينظر: ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٧٠/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الخامس:عامل الجزم في جواب الشرط

تباينت آراء النحاة في عامل الجزم في فعل جواب الشرط، نحو: إن تدرس تنجح، يقول البعلي: " واختُلِف في الجازم لجواب الشرط "[1]. ويقول: "والصحيح الأول"[2]. وقصد بالأول أنَّ (إنْ) هي الجازمة لهما.

ومفاد رأي البعلي أنه يوافق المذهب البصري؛ لأنَّ "(إنْ) اقتضت الفعلين، فعملت فيهما،(كإن وما ولا)، ونحو ذلك"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ عامل الجزم هو فعل الشرط فقط، وهذا رأي سيبويه، يقول: "واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله"[4].

وما ذهب إليه سيبويه تكون مناقشته من وجهين:

أولا: إنَّ الأفعال تعمل الرفع والنصب، أما الجزم فهو مستغرب، يقول الرضي: "وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم"[5].

ثانيا: إنَّ الفعل لا يعمل في الفعل، يقول البعلي: "أنَّ عمل الفعل في الفعل غير سائغ، لأنَّ الفعل لا يقتضي الفعل ولا عمل بدون اقتضاء العامل المعمول، وهذا يمنع أن يعمل وحده أو غيره"[6].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٧٨/٢.
[2] المرجع السابق. ٥٧٨/٢.
[3] ينظر: المرجع السابق، ٥٧٨/٢.
[4] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٦٢/٣.
[5] الأستراباذي،الرضي ،شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٩٢/٤.
[6] البعلي، محمد بن أبي الفتح، لفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٧٨/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ عامل الجزم في الفعلين هو (إن)؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا، ونسبته إلى البصريين، يقول ابن الأنباري: "واختلف البصريون، فذهب الأكثرون إلى أنَّ العامل فيهما حرف الشرط"[1].

وقد رُدّ هذا القول من حيث إنَّ "إنْ" من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لذا فإنَّ القول بأنَّها تعمل في الفعلين معاً يخالف الأصول النحوية، يقول ابن مالك: "لا جائز أن يكون جزمه بالأداة وحدها؛ لأنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس من عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك، تسوية بين النظيرين، ولئلا يلازم ترجيح الأضعف على الأقوى"[2].

**الرأي الثالث:** ومؤداه أنَّ عامل الجزم في هذا الفعل هو "إنْ" مع الفعل، ونسبته إلى الخليل والمبرد، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتِك، فآتِك انجزمت بإن تأتني"[3].

ويقول المبرد: "فأصل الجزاء أن تكون أفعالاً مضارعةً، لأنَّه يعربها، ولا يعرب إلا الفعل المضارع، فإذا قلت: إن تأتني آتِك، فـ "تأتني" مجزومة بإن، و "آتِك" منجزمة بإن وتأتني"[4].

وقد رد هذا الرأي من حيث إنَّ الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل، لذا فإنَّ إضافة ما تأثير له إلى ما لا تأثير له لا تأثير له، يقول ابن الأنباري: "غير أنَّ هذا القول، وإن اعتمد عليه كثير من البصريين، فلا ينفك من ضعف؛ وذلك لأنَّ فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل ألا

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٠٢/٢. مسألة (٨٣).
[2] ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، ٨٠/٤.
[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٦٣/٣.
[4] المبرد، المقتضب: ٤٨/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يعمل في الفعل، وإذ لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل، و"إن" له تأثير في العمل في الفعل؛ فإضافة ما تأثير له إلى ما لا تأثير له لا تأثير له"[1].

**الرأي الرابع:** ومؤداه أنَّ عامل الجزم في فعل جواب الشرط الجوار، ونسبته إلى الكوفيين، ، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ جواب الشرط مجزوم على الجوار"[2]. واحتجوا على ذلك بأنَّ "الحرف ليس في قوته العمل في الفعلين، فتعين أن يكون على الجوار، لما فيه من مشاكلته الأول"[3].

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة جوانب:

أولا: إنَّ الإعراب على الجوار لا يصار إليه إلا مع الضرورة، ولا ضرورة هنا، كما يقول البعلي[4].

ثانيا: إنَّ جزم فعل جواب الشرط واجب، بينما الجر على الجوار لا يكون واجباً، بل إنَّه يكون من الشواهد التي لا يقاس عليها، يقول ابن مالك: "الخفض على الجوار لا يكون واجبا، وجزم الجواب واجب"[5].

ثالثا: إنَّ الجر لا يكون إلا مع متلاصق، نحو: هذا حجر ضب خرب، وأما الجزم في جواب فعل الشرط فإنَّه يكون مع المتلاصق وغيره، يقول ابن مالك: "الخفض على الجوار لا يكون إلا مع اتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال، والانفصال، فعلم أنَّه ليس مجزوما على الجوار"[6].

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٠٨/٢، مسألة (٨٣).
[2] المرجع السابق، ٦٠٢/٢.
[3] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٧٨/٢.
[4] ينظر: المرجع السابق، ٥٧٨/٢.
[5] ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، ٧٩/٤.
[6] المرجع السابق، ٧٩/٤.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**الرأي الخامس:** ومؤداه أنَّ هذا الفعل مبني لا معرب؛ وذلك؛ لأنَّه وقع موقعاً لا تقع فيه الأسماء، فرجع إلى أصله، ونسبته إلى المازني، يقول ابن الأنباري: "وذهب أبو عثمان المازني إلى أنَّه مبني على الوقف"[1].

وقد رد ابن يعيش هذا الرأي، وبين فساده، يقول: "وهذا القول ظاهر الفساد، وبأدنى تأمل يتضح؛ وذلك لأنَّه لو وجب له البناء بدخول إن عليه لوجب له البناء بدخول النواصب، وبقية الجوزام؛ لأنَّ الأسماء لا تقع فيها"[2].

ويبدو مما سبق أنَّ ما قاله أكثر البصريين من أنَّ "إن" هي العاملة في فعل جواب الشرط هو الراجح؛ لأنَّ "إنْ" أداة شرط تقتضي فعلين، أولهما فعل الشرط، والثاني جوابه، اقتضاء واحداً؛ لذا فلا مانع من عملها فيهما معا، كما تعمل إنَّ وأخواتها في الاسمين معا، يقول الرضي: "قال السيرافي: إنَّ العامل فيهما كلمة الشرط؛ لاقتضائهما الفعلين اقتضاء واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى، حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء في العمل بالجزأين، وكظننت، وإنَّ وأخواتها، عملت في الجزأين؛ لاقتضائهما لهما"[3].

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٠٢/٢. مسألة (٨٣).
[2] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٤٢/٧.
[3] الاستراباذي،الرضي ،شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ٩١/٤.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**المبحث السادس: العامل في الاسم بعد واو "رُبَّ"**

اختلف النحاة في واو "رُبَّ" في نحو: وبلد قطعت، هل تعمل الجر بنفسها، أم أنَّ هناك "رُبَّ" محذوفة تكون هي العاملة، يقول البعلي: "فالجر "برُبَّ" مقدرة، وذهب قوم إلى أنَّ (الواو) هي الجارة"[1].

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق المذهب البصري؛ لأنَّ الجر قد ثبت بعد الفاء وبل، ولا قائل بأنَّهما جارتان، واحتج على ذلك بالسماع وهو قول الشاعر:

**بـل بَلـدٍ مِـلءُ الإكـامِ قَتَـمُـه  لا يُـشْتَـرى كَتَّـانُـه وجَـهْـرَمُـه**[2]

والشاهد فيه حذف "رُبَّ" بعد (بل) في قوله: "بل بلدٍ"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ واو "رُبَّ" لا تعمل الجر بنفسها، وإنَّما الجر لـ "رُبَّ" مقدرة، حُذفت لطول الكلام، وهذا هو رأي كل من سيبويه ومن تابعه من البصريين، يقول: "ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلن؛ وذلك أنه أراد حرف جر، وإياه نوى، فجاز حيث ذلك في كلامهم، وحذفوه تخفيفا، وهم ينوونه"[4].

ويقول ابن الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّ واو رب لا تعمل، وإنما العمل لربَّ مقدرة"[5].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٦٢١/٢.
[2] البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص١٥٠، والدرر ٣٨/٢، والتكملة ١٦٠، والمخصص ١٠٢/١٦، واللسان (ندل) ١٧٨/١٤، والعيني ٣٣٥/٣، وبلا نسبة في ابن عقيل /ظ١٣٧، والأشموني ٢٣٢/٢، ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٣٦٠١).
[3] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٦٢١/٢.
[4] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٤٩٨/٣.
[5] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٧٦/١. مسالة (٥٥).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ الواو حرف العطف، وحروف العطف لا تعمل؛ لأنَّها غير مختصة، وما لا يختص فلا عمل له، يقول ابن الأنباري" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّ الواو ليست عاملة وأنَّ العمل لـ (رُب)، وذلك ؛لأنَّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئا؛ لأنَّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، وحرف العطف غير مختص، فوجب ألا يكون عاملا، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل رُب مقدرة"[1].

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ واو "رُبَ" تعمل الجر بنفسها، دون تقدير لـ "رُبَّ"، ونسبته إلى الكوفيين والمبرد من البصريين، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ واو "رُبَّ" تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس بن المبرد من البصريين"[2].

وقد استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بدليلين:

أولا: إنَّ الواو نابت عن "رُبَّ"، فعملت الجر بنفسها عند نيابتها، كواو القسم عندما نابت عن الباء في قولهم: واللهِ، يقول ابن الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّ الواو هي العاملة؛ لأنَّها نابت عن "رُبَّ"، وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم، فإنَّها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو هنا، لما نابت عن "رُبَّ" عملت الخفض، كما تعمل رُبَّ"[3].

ثانيا: إنَّ واو "رُبَّ" تأتي في بداية الكلام، وفي أول القصائد، ولو كانت عاطفة ما جاز ذلك فيها، يقول ابن الأنباري: "والذي يدل على أنَّها ليست عاطفة أنَّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو أول القصيدة كقوله:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٣٧٧/١. مسألة (٥٥)
[2] المرجع السابق، ٣٧٦/١
[3] المرجع السابق، ٣٧٦/١



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وما أشبه ذلك؛ فدل على أنها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه"[1].

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه البعلي موافقا بذلك رأي سيبويه وأكثر البصريين يحتاج إلى مناقشة؛ لأنَّ قولهم هذا يؤدي إلى الإضمار والتقدير، وهما خلاف الأصل، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير"[2]، فما يمكن فهمه على وجهه من غير تقدير أولى من أن يذهب فيه إلى التقدير، ولما كان المعنى واضحاً، فإن التقدير تكلف لا مسوغ له.

وأرجح الرأي الكوفي؛ لأنَّ قولهم لا يؤدي إلى التقدير، أو الإضمار، بخلاف قول البصريين، الذين يقدرون "رُبَّ" بعد الواو، ويقدرون معطوفا عليه قبل واو رب إذا جاءت في بداية الكلام.

ومن المعلوم أنَّ القول الذي لا يؤدي إلى الإضمار و التقدير أولى مما يؤدي إلى الإضمار والتقدير، يقول ابن الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[3]، ويقول الرضي الاستراباذي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[4].

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٧/١. مسالة (٥٥).
[2] الاستراباذي،الرضي شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٣٠٣/١.
[3] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٤٩/١. مسالة (٥٥).
[4] الاستراباذي، الرضي ،شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٠٣/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الفصل الثاني: الخلاف في التراكيب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتضمن هذا الفصل الحديث عن ستة مسائل نحوية من المسائل الخلافية المتعلقة بالمفردات في التركيب الجملي، وهي: تقديم الفاعل على فعله، وتقديم خبر "ليس" عليها، والفصل بين "كان" واسمها بأجنبي، وتقديم التمييز على عامله المتصرف، ومجيء التمييز معرفة، و"سوى" بين الظرفية والتصرف، والعطف على الضمير المخفوض.

## المبحث الأول: تقديم الفاعل على فعله

أجاز الكوفيون تقدم الفاعل على فعله، ومنعه البصريون، سواء أكان الفاعل اسماً ظاهراً، أو ضميراً مستتراً، يقول البعلي: "لا أعلم في ذلك خلافاً إلا شيئاً حُكِي عن بعض الكوفيين"[1]، ويقول: "والصحيح أنَّه مرفوع بفعل محذوف"[2].

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق المذهب البصري؛ لأنَّ "الفاعل كالجزء من الفعل، لأنَّه مفتقر إليه معنى واستعمالاً، فلم يجز تقدم الفاعل عليه، كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، فإن تقدم فهو مبتدأ، ويضمر في الفعل ضمير يكون هو الفاعل، وهذا رأي كل من سيبويه، وابن يعيش، وأبي علي الفارسي. يقول سيبويه: ""ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله:

**صَدَدتِ فَأَطولْتِ الصُدودَ وقَلَّما ... وِصالٌ على طُولِ الصُدودِ يَدومُ**[4]

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٠٥/١.
[2] المرجع السابق، ٢٠٦/١
[3] المرجع السابق، ٢٠٥/١.
[4] البيت لمرار الفقعسي في ديوانه ص ١٧٥، وهو من شواهد الخزانة ٢٨٧/٤، السيوطي ص٢٤٤، والدرر ١٠٧/٢، ينظر:حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٥٣١).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإنَّما الكلام: وقل ما يدوم الوصال"[1].

ويقول ابن يعيش: "واعلم أنَّ الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرت بعد الفعل"[2].

ويقول أبو علي الفارسي: "اعلم أنَّ الفاعل رفع، وصفته أن يسند الفعل إليه مقدما عليه، ومثاله: جرى الفرس، وغنم الجيش، ويطيب الخبر"[3].

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بالأدلة الآتية:

أولا: إنَّ الفعل عامل في الفاعل، فالفاعل مرفوع بالفعل، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، يقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل، لأنَّ وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل والمفعول، لتعلقهما به، واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول؛ فقدم الفعل عليهما لذلك"[4].

ثانيا: إنَّ القول بجواز تقدم الفاعل على فعله يجعله مختلطا مع باب آخر، وهو الابتداء، فيكون بذلك معرضاً لدخول عوامل الرفع والنصب عليه، مثل: كان زيدٌ يقوم، ورأيت زيداً يقوم، وإنَّ زيداً يقوم، يقول المبرد: "ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله"[5].

ثالثا: إنَّ الفعل لا يعمل في الفاعل، إلا إذا كان متأخراً عنه، مثل: جاء الزيدان، ولو كان يعمل فيه مقدماً ومؤخراً على حد سواء، لجاز أن يقال: الزيدان جاء، والعرب لا تقول ذلك وإنَّما تقول: الزيدان جاءا، يقول ابن الربيع: "إن فصحاء العرب تقول: قام الزيدان، وقام الزيدون،

---

[1] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٣١/١.
[2] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٧٤/١.
[3] الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، ص١٠١.
[4] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٧٥/١.
[5] المبرد، المقتضب، ١٢٨/٤.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فإذا تقدم الزيدان قالوا: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فلو كان الزيدان في تقدمه على حاله في تأخره، لكان الاختيار أن يقال: الزيدان قام، والزيدون قام"[1].

**الرأي الثاني:** ومؤداه جواز تقديم الفاعل على فعله، ونسبته إلى الكوفيين، ، يقول الشيخ خالد الأزهري: "وعن الكوفيين جواز تقديم الفاعل عن المسند، تمسكا بنحو قول الزباء[2]:

**مَـــا لِلجَمـــالِ مَـــشْيُـها وَئِيـــدا  أَجَنْـــدَلا يَـحْمِلْـــنَ أم حَـــدِيدا"[3].**

ويقول السيوطي: "وجوز الكوفيون تقديمه، نحو: زيد قام، مستدلين بنحو قوله:

**مَا لِلجَمالِ مَشْيُـها وَئِيـدا"[4].**

يرى الباحث أن البعلي قد جانب الصواب بموافقته للبصريين؛ ذلك أنَّ للفاعل في الجملة الفعلية موضوع مألوف، وهو أن يلي الفعل مباشرة، فإذا طرأ عليه طارئ، واقتضى تقديمه قُدِّم، ولم يخرجه تقديمه عن كونه فاعلا، ولم يغير التقديم صفته التي كان عليها، كما لم تخرج الجملة المقدم فيها الفاعل عن كونها جملة فعلية[5].

فالتقديم والتأخير يدركه المنشئ فهو عملية ذهنية، فإن قصدت التقديم، أو التأخير فلك ذلك، "فلن تجد أجلب للاستحسان من أن ترسل المعاني على سجيتها"[6]، فإن غاية المرسل "الوصول إلى أسلوب يضمن له التوصل والتأثير"[7].

يضاف إلى ذلك، أنَّ نظرة نحاة الكوفة كانت أكثر التفاتاً إلى جانب المعنى؛ وذلك لأنَّهم تخلوا عن الصناعة النحوية، وفلسفة العامل، فرأوا أنَّ الفاعل هو الفاعل تقدم أو تأخر.

---

[1] ابن ابي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٩٨٦، ط١، ٢٧٣/١.

[2] البيت للزباء ، وهو من شواهد الدرر ١٤١/١، والسيوطي ص٣٠٨، وشواهد التوضيح ص١١١، والأغاني ١٦/ ٥٦٦٨ ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣٣٢٦).

[3] الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح، ٢٧١/١.

[4] السيوطي، همع الهوامع، ٢٥٥/٢.

[5] ينظر: المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مصطفى باب الحلبي، القاهرة،، ١٩٨٦، ص٨٨.

[6] الجرجاني، عبد القاهر ، أسرار البلاغة، تحقيق: علي رمضان الحربي، ELGA، مالطا، ٢٠٠١م، ص١٠.

[7] الزمر، أحمد قاسم ، ظواهر أسلوبية في الشعر العربي الحديث في اليمن، مركز عبادي للدراسات، صنعاء، ط١، ١٩٩٦م، ص٢٦.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي ضوء ذلك، أرى أنَّ منهج الكوفيين في هذه المسألة هو الراجح؛ لقربه من المنهج الوصفي الواقعي[1].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[1] السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٦٦، ص٢٠٤.

## المبحث الثاني: تقديم خبر "ليس" عليها

رأى قسم من العلماء جواز تقديم خبر "ليس" عليها، ومنع القسم الآخر ذلك، نحو: منطلقا ليس زيدٌ، يقول البعلي: "وأما المختلف فيه فخبر "ليس"، فأجازه قوم قياساً على أخواتها، ولأنَّ معمول خبرها قد تقدم في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ (هود:٨)، فيوم يأتيهم معمول (مصروفا)، ومنعه قوم وهو الصحيح"[1].

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق رأي شيخه ابن مالك؛ "لشَبَه (ليس) بـ (ما)، في النفي وعدم التصرف، وأنَّ (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها، (فليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه جواز تقدم خبر "ليس" عليها، وهذا رأي كل من أبي علي الفارسي، وابن يعيش، يقول الفارسي: "وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس، فتقول: منطلقاً ليس زيد"[3].

ويقول ابن يعيش في جواز تقديم خبر ليس عليها: "ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها، نحو: قائما ليس زيد، وهو قول سيبويه، والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين، كالسيرافي وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين"[4].

وقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ (هود:٨)، حيث زعموا أنَّ (يوم) معمول لـ (مصروفا)، وهو خبر ليس، فكما جاز أن يتقدم معمول الخبر على "ليس" فكذلك يجوز تقديم الخبر نفسه؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٤٤/١.
[2] المرجع السابق، ٢٤٤/١.
[3] الفارسي، أبو علي الإيضاح العضدي، ، ص١١٧.
[4] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ١٤/٧.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و ما ذهب إليه الفارسي ومن تابعه يحتاج إلى مناقشة من وجهتين:

أولا: أنَّ قولهم إنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل مردود بنحو: أما زيدا فاضرب، وعمرا لا تهن، وزيداً لن أضرب، فقد وقع المعمول في مكان لا يمكن للعامل أن يقع فيه، ومع هذا لم يقل أحد إنَّه يجوز تقديم العامل هنا، يقول الرضي: "قالوا؛ لأنَّ المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل، ولا يطرد لهم ذلك، فإنك تقول: زيداً لن أضرب، ولم أضرب"[1].

ثانيا: إنَّه منصوب بـ "مصروفاً"؛ لأنَّ الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، يقول العكبري: "سلمنا أنَّه منصوب بـ "مصروف"، ولكن هو ظرف له، والظروف يتساهل في نصبها، فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها"[2].

**الرأي الثاني:** ومؤداه عدم جواز تقديم خبر ليس عليها، ونسبته إلى ابن السراج، والجرجاني، وابن مالك، يقول ابن السراج: "الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن تتقدم عليها شيء مما عملت فيها، وهي نحو: نعم، وبئس، وفعل التعجب، و"ليس" تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنَّها غير متصرفة"[3].

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنَّ الشيخ أبا علي جوّز تقديم خبر ليس علي ليس، والاختيار المذهب الثاني"[4].

ويقول ابن مالك: "... لأنَّ ما بعد الاستفهام، ولا النافية، ولام الابتداء، والقسم لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملا فيه"[5].

وقد استدل هؤلاء النحاة بالأدلة الآتية:

الأول: إنَّ "ليس" فعل لا يتصرف، فهو أشبه بالحروف؛ وذلك للأسباب الآتية:

---

[1] الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢٠١/٤.
[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، صر ٣١٧.
[3] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، ٢٢٨/٢.
[4] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ٨٠٨/١.
[5] ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، ١٣٩/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولا: إنَّ بعضاً من النحاة قد زعم أنَّها حرف، يقول المرادي: "وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه، وجماعة، وابن شقير إلى أنَّها حرف"[1].

ثانيا: إنَّ بعضاً من العرب أدخل عليها ياء المتكلم، ولم يأت بنون الوقاية، فقال: عليه رجلا ليسي، يقول ابن الأنباري: "حُكِي أنَّ بعض العرب قيل له: فلان يتهددك، فقال: "عليه رجلا ليسي"، فأتى بالياء وحدها، من غير نون الوقاية، ولو كان فعلا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال"[2].

ثالثا: إنَّ بعض العرب قد غلب فيها جانب الحرفية، فقال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، برفع الطيب والمسك جميعا، يقول ابن الأنباري: "على أنَّ من النحويين من يغلب عليها الحرفية، ويحتج بمن حكي عن بعض العرب، أنَّه قال: ليس الطيب إلا المسك، فرفع الطيب والمسك جميعا"[3].

الثاني: إنَّ الخبر مجحود، فلا يتقدم عليها، يقول ابن مالك: "لأنَّ ما بعد الاستفهام ولا النافية، ولام الابتداء، والقسم لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملا فيه"[4].

والذي يلاحظ على كلا الفريقين أنَّهم لم يتطرقوا إلى السماع، فالمجيزون لم يجدوا شاهداً من القرآن الكريم، أو من كلام العرب شعراً ونثراً يستدلون به، إلا ما استدلوا به من الآية الكريمة، وقد عارضهم فيها المانعون.

لهذا أخذ المجيزون يبينون أنَّ "ليس" فعل، وذلك لها ما للأفعال من التقديم والتأخير، يقول ابن الأنباري: "وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في

---

[1] المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ٤٩٤/١.

[2] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٦١/١. مسألة (١٨).

[3] المرجع السابق. ١٦١/١.

[4] ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، ١٣٩/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة، كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يتقدم معمولها عليها"[1].

وكذلك فعل المانعون من تقدم خبر "ليس" عليها، حيث لم يذكروا من جملة أدلتهم عدم وجود الشاهد، بل ذهبوا يلتمسون أدلة من القياس، وهي تشبيهها بـ (كان) و بـ (ما) و بـ (عسى)، يقول البعلي: "ومنعه قوم- وهو الصحيح- لشَبَه (ليس) بـ (ما)، في النفي وعدم التصرف، وأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها، (فليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها"[2].

ويميل الباحث إلى تقوية رأي البعلي وشيخه ابن مالك؛ لأنّنا نرى أنّ "ليس" ليست فعلاً، وإنّما هي حرف من حروف المعاني تفيد النفي، وما يؤيد ذلك أنّه ليس في المسألة نص في القرآن الكريم، أو الشعر، أو النثر يمكن الاستناد إليه، يقول أبو حيان: "وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

**فَيَـــأْبَى فَمـــا يَـــزْدَادُ إلا لَجاجَـــةً وكُنْـــتُ أَبَيّـــاً فـــي الخَفَـــا لَـــسْتُ أقْـــدِمُ"[3].**

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٦٢/١. مسألة رقم (١٨).
[2] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر. ٢٤٤/١.
[3] الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، ٢٠٦/٥.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الثالث: الفصل بين كان واسمها بأجنبي

تباينت آراء النحاة في جواز الفصل بين "كان" واسمها بأجنبي، يقول البعلي: "الفصل بين (كان) واسمها، غير الظرف وحرف الجر، نحو: (كان الماء زيد يشربُ)، فلا يجوز ذلك عند البصريين سواء أكان متصلا بالخبر أو منفصلا. وأجازه الكوفيون مطلقا"[1].

ومفاد رأي البعلي أنّه يوافق المذهب البصري؛ "لأنَّ هذا التقديم ممنوع في غير باب (كان)، كقولك: (ما عمرا يضرب زيد)، ففي (كان) أولى"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه منع الفصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر، إذا لم يكن ظرفاً، أو جاراً ومجروراً نحو: كانت عمراً تأخذ الحمى، وكان عمرا زيد ضارباً، وهذا رأي كل من سيبويه وجمهور البصريين، يقول سيبويه: "ولو قلت: كانت عمرا تأخذ الحمى، أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحا"[3].

ويقول ابن مالك: "لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها، والخبر متأخر، نحو: كان طعامك زيدٌ يأكل، وكذا لو لم يتأخر الخبر، نحو: كان طعامك يأكل زيد، وهو أيضا غيرُ جائز عند سيبويه كالأول"[4].

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بأنَّ "كان وأخواتها" من العوامل الضعيفة التي لا تقوى قوة الأفعال، لذا كان تقديم معمول الخبر الأجنبي على خبر هذه الأفعال ممتنعا؛ لضعفها، وعدم تصرفها، يقول الرضي: "ولا يفصل عند البصرية بين كان وأخواتها وبين المرفوع بها من

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٤٦/١-٢٤٧.
[2] المرجع السابق، ٢٤٦/١.
[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٦٩/١.
[4] ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، ٣٦٧/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

معمولات الخبر، إلا بالظرف أو الجار والمجرور، نحو: كان أمامك زيد جالسا؛ وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا، فلا يُفْصل بينه وبين معموله"[1].

**الرأي الثاني:** ومؤداه جواز هذا التركيب، ونسبته إلى الكوفيين، يقول ابن مالك: "وكلاهما عند الكوفيين جائز"[2].

وقد استدل الكوفيون لهذا المذهب بما ورد في السماع، ومنه قول حميد الأرقط:

**فأصبحوا والنَّوى عالى مُعرَّسِهِم ... ولَيْسَ كلَّ النَّوى يُلْقِي المَساكِينُ**[3]

والشاهد في هذا البيت الفصل بين كان واسمها بمعمول خبرها، في قوله: (وليس كل النوى يلقي)، حيث فصل (بكل) وهي معمول (يلقي) بين ليس وخبرها[4].

وقول الفرزدق:

**قَنَافِذُ هَدّاجونَ حَوْلَ بُيوتِهِمْ ... بِما كَانَ إيّاهمْ عطيةُ عَوّادا**[5]

والشاهد في هذا البيت الفصل بين كان واسمها بمعمول خبرها غير الظرف، في قوله: (بما كان إياهم عطية عوادا)[6].

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة:

---

[1] الاستراباذي ، الرضي ،شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ٢٠٥/٤.
[2] ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، ٣٦٧/١.
[3] البيت لحميد بن ثور، وهو من شواهد العيني ٨٢/٢، وابن السيرافي ص١٢٨، وبلا نسبة في الأصول، ٤٦/١، ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٨٦٧).
[4] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر ففي شرح جمل عبد القاهر، ٢٤٧/١.
[5] البيت للفرزدق وهو في ديوانه ١٨١/١، وهو من شواهد المقتضب ١٠١/٤، والخزانة ٥٧/٤ والدرر ٨٧/١، ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٦٥٦).
[6] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر ففي شرح جمل عبد القاهر، ٢٤٦/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولا: إنَّ البيتين اللذين استدلوا بهما على جواز هذا التركيب يمكن أن يحملا على الضرورة الشعرية، ومن المعروف "أنَّ ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا يعتد به، ولا يحتج به"[1].

ثانيا: إنَّهم لم يثبتوا سماعاً في شعر، أو نثر غير هذين البيتين.

**الرأي الثالث:** ومؤداه قبول هذا التركيب، وذلك بتقدير ضمير شأن في "كان"، يكون هو الاسم، وتكون الجملة بكاملها خبرا لكان، لئلا يكون في الجملة فصل، ونسبته إلى المبرد، وابن السراج، يقول المبرد: "والوجه الذي يصح فيه أن تضمر في (كان) الخبر، أو الحديث، أو ما أشبهه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيراً له"[2].

ويقول ابن السراج: "فإن أضمرت في "كان" الأمر، أو الحديث، أو القصة، وما أشبه ذلك، وهو الذي يقال له المجهول كان ذلك المضمر اسم "كان"، وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى هذا يجوز: كان زيداً الحمى تأخذ"[3].

ويبدو أنَّ المبرد وابن السراج قد جوزا هذا التركيب بناء على ما تقتضيه الصناعة النحوية، إذ لا بأس عندهم من تقدير ضمير شأن، يكون اسما لـ "كان"، فينتفي عندئذ الفصل، وتصبح الجملة مستقيمة، وجارية على قوانين العربية، على الرغم من أنَّ سيبويه –وهو من نقل عن العرب، وأخذ عمن شافههم، قد صرَّح بعدم جواز هذا التركيب إن ورد، يقول: "لم يجز، وكان قبيحا"[4].

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٢٨/٢. مسألة (٨٧).
[2] المبرد، المقتضب، ٩٩/٢.
[3] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، ٨٦/١.
[4] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٦٩/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه البصريون واختاره البعلي هو الصواب؛ لأنَّ ما استدل به الكوفيون قليل نادر، لا يتجاوز بيتين من الشعر، يمكن حملهما على الضرورة الشعرية، ومن المعلوم أنَّ ما جاء لضرورة شعر أو إقامة أو وزن فلا حجة فيه، كما يقول ابن الأنباري[1].

يُضاف إلى ذلك، إنَّ مثل هذه التراكيب تؤدي إلى اللبس وعسر وصول السامع إلى ما يريده المتكلم، وفي ذلك بعد عن الوظيفة الحقيقة للغة، والعربية لغة لا تميل إلى اللبس، بل تسعى نحو الإبانة والبيان.

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٢٨/٢. مسألة (٨٧).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الرابع: مجيء التمييز معرفة

التمييز عند النحاة هو اسم نكرة يأتي لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة، أما عن كونه لا يأتي إلا نكرة فهي مسألة خلافية، يقول البعلي: "ولا بد في التمييز من التنكير، فإن جاء بلفظ التعريف يقدر تنكيره، كقولهم: (كم ناقة لك وفصيلها)، على تقدير: وفصيلا لها. ومنه قول العرب: (قبضت الأحد عشر الدرهم)، يريد الأحد عشر درهما"[1].

ومفاده رأي البعلي أنَّه يوافق المذهب البصري؛ لأنَّ "المراد من التمييز الدلالة على النوع أو الجنس، والنكرة تؤدي هذا الغرض؛ لأنَّها أخف الأسماء"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه وجوب مجيء التمييز نكرة، نحو: طاب زيد نفساً، وجاء أحد عشر رجلاً، وهذا رأي كل من سيبويه، والمبرد، وابن السراج، يقول سيبويه: "كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً، ولا يكون إلا نكرة، كما لم يكن ثمة إلا نكرة"[3].

ويقول المبرد: "ولا يكون التمييز بالمعرفة"[4].

ويقول ابن السراج: "واعلم أنَّ الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكراتٍ تدل على الأجناس"[5].

وقد استدل هؤلاء النحاة لما ذهبوا إليه بالأدلة الآتية:

أولا: إنَّما وجب في التمييز أن يكون نكرة؛ لأنَّه واحد في معنى الجمع، فإذا قلنا: رأيت خمسة عشر رجلاً، كان معناه، خمسة عشر من الرجال، فدخل فيه معنى الاشتراك، فكان لذلك نكرة، يقول ابن يعيش: "وشرط التمييز أن يكون نكرة جنسا مقدرا بمن، وإنما كان نكرة؛ لأنَّه واحد

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٣٥٨/١.
[2] المرجع السابق، ٣٥٦/١.
[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٢٠٥/١.
[4] المبرد، المقتضب، ٥٦/٣.
[5] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، ٢٢٣/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بمعنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهماً، معناه عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا معنى الاشتراك، فهو نكرة"[1].

ثانيا: إنَّ التمييز يشبه الحال في أنَّه فضلة، يأتي بعد تمام الكلام، فكما أنَّ الحال نكرة منصوب، فكذلك التمييز، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ التمييز منصوب كالحال، ونصبه في هذا الباب على تمام الكلام، فإذا قلت: تفقأ زيد، كان الفعل قد أخذ فاعله، فلما احتجت إلى شيء يبين نصبته، إذ لا يكون ما بعد الفاعل إلا المفعول، كقولك: ضرب زيد عمراً، فقولك: تفقأ زيد شحماً بمنزلة قولك: جاءني زيد راكباً، في أنك لما تم الكلام نصبت ما بعده"[2].

ثالثا: إنَّ المراد من التمييز الدلالة على النوع أو الجنس، والنكرة تؤدي هذا الغرض؛ لأنَّها أخف الأسماء، يقول الجرجاني: "وكان نكرة محضة على أصل التمييز، إذ الغرض فيه الدلالة على الجنس، والنكرة كافية في ذلك"[3].

وما ورد عن العرب تمييزاً معرفة، فقد تأوله البصريون بتأويلات كثيرة على النحو الآتي:

أولا: إنَّ (نفسه) منصوب على نزع الخافض، والتقدير: سفه في نفسه، فلما حُذِف الجار انتصب الاسم، يقول الزجاج: :وقال أبو إسحاق: إن (سفه نفسه) بمعنى سفه في نفسه، إلا أن (في) حُذِفت، كما حُذِفت حروف الجر في غير موضع"[4].

ثانيا: إنَّ (نفسه) مفعول به للفعل (سفه)؛ لأنه بمعنى: أهلك أو جهل، يقول أبو عبيدة: "(سفه نفسه)، أي أهلك نفسه، وأوبقها، تقول: سفهت نفسك"[5].

---

[1] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٧٠/٢.
[2] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٩١/٢.
[3] المرجع السابق، ٦٩٢/٢.
[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، ط١، ٢١٠/١.
[5] ابن أبي طالب، مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م. ط٢، ١١١/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثا: إنَّ نفسه توكيد لمؤكد محذوف، والتقدير: إلا من سفه نفسه قوله نفسه، يقول أبو حيان: "أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفه قوله نفسه"[1].

رابعا: إنَّ (نفسه) منصوب على التشبيه بالمفعول، يقول أبو حيان: "أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم"[2].

**الرأي الثاني:** ومؤداه جواز مجيء التمييز معرفة قياساً مطرداً، ونسبته إلى الكوفيين، يقول الرضي: "وأجاز الكوفيون كونه معرفة"[3].

وقد استدل الكوفيون ببيتين من الشعر جاء فيهما التمييز معرفة، وهو قول الشاعر:

**رَأيْـتُكَ لَـمّـا أنْ عَـرفْتَ وُجـوْهَـنا صَدَدتَ وَطِبْتَ النَفسَ يا قيسُ عن عَمْروِ**[4]

والشاهد في هذا البيت مجيء التمييز معرفة، وحقه التنكير، في قوله: (طبت النفس)، والتقدير: طبت نفسا[5].

وقول الآخر:

**عَـلامَ مُلِئـتَ الرُّعْـبَ والحَـربُ لَـمْ تَـقِـد نَظَاها ولَـمْ تَسْتَعمِلِ البيضُ والسّمـر**[6]

والشاهد في هذا البيت مجيء التمييز معرفة، وحقه التنكير، في قوله (ملئت الرعب)، والتقدير: ملئت رعبا[7].

**الرأي الثالث:** ومؤداه أنَّ الأصل والأكثر في التمييز أن يكون نكرة، نحو:طاب زيد نفساً، لكن ورد التمييز في القرآن الكريم وكلام العرب، فعندئذ يقبل ما ورد منه في القرآن وكلام العرب

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ٥٦٥/١.
[2] المرجع السابق. ٥٦٥/١.
[3] الاستراباذي، الرضي ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ٧٢/٢.
[4] البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وهو من شواهد العيني ٥٠٢/١، ، وشرح التصريح ١٥١/١، وشرح المفضليات ص٦١٥، ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٣٠١).
[5] ينظر:البعلي، القاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٣٥٩/١.
[6] لم أعثر على تخريج لهذا البيت، وذلك بعودتي لمعجم شواهد النحو الشعرية، الدكتور حنا حداد.
[7] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٣٥٩/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

دون تأويل، وهذا ما صرح به الفراء، يقول: "وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130)، العرب توقع (سفه) على نفسه، وهي نفسه، وكذلك قولك: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص:58)، وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنَّه مفسر، والمفسر في أكثر كلام العرب نكرة، كقولك: ضقت به ذرعا، وقوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ (النساء: 4)"[1].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه الفراء هو الصواب؛ لأنَّه أخذ في هذه المسألة بالمنهج الوصفي القائم على وصف اللغة كما هي دون لجوء للتقدير، أو التأويل، أو التعليل، فكان توجيهه لهذه الآية توجيها متفقا ومعنى الآية الكريمة.

أما ما ذهب إليه البعلي موافقا بذلك رأي البصريين فلا يستقيم، لأنَّ هذه الأقوال تعتمد على التأويل، والتقدير، والإضمار، ومن المعلوم أنَّ القول الذي ليس فيه تأويل أولى من القول الذي فيه تأويل وتقدير وإضمار. يقول الرضي الاستراباذي: "الأصل عدم التقدير، بلا ضرورة ملجئة"[2]، ويقول أبو حيان: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام الإضمار"[3].

---

[1] الفراء، معاني القرآن، ٧٩/١.
[2] الاستراباذي، الرضي ،شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ٣٠٣/١.
[3] الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٢٨٨/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الخامس:(سوى) بين الظرفية والتصرف

اختلف النحاة في (سوى)، بين الظرفية والتصرف، فمنهم من ذهب إلى أنَّ (سوى) اسم، يلزم الظرفية، وذهب بعضهم إلى أنَّها تكون ظرفاً، ولكنها قد تخرج عن الظرفية، يقول البعلي: "وهي عند سيبويه ظرف لا يتصرف أي لا يكون إلا ظرفا، وبه قال أكثر البصريين، ....، وقال الكوفيون: تجيء ظرفا وغير ظرف، وذلك لمجيئها غير ظرف نثراً ونظماً"[1].

ويقول: "والصواب في هذه المسألة أنَّ (سوى) تجيء ظرفاً وغير ظرف"[2].

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق المذهب الكوفي؛ وذلك لكثرة الشواهد نثراً ونظماً وما كان كذلك لا يكون ظرفاً غير متصرف، ولإجماع أهل اللغة على قول القائل: (قاموا سواك، وقاموا غيرك) واحد. ولأنَّه لا أحد منهم يقول: إنَّ (سوى) عبارة عن زمان أو مكان، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعزل عن الظرفية[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ (سوى) اسم، يلزم الظرفية، وهذا رأي كل من سيبويه وأبي علي الفارسي، يقول سيبويه: "ومن ذلك أيضاً: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك"[4]، ويقول: "وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل-رحمه الله- أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك"[5].

ويقول أبو علي الفارسي: "ومن ظروف المكان ما يستعمل اسماً وظرفاً؛ ومنها ما يستعمل ظرفاً، ولا يستعمل اسماً، فالأول: كخلف وقدام وأمام، والثاني: نحو عندي وسوى وسواء"[6].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٠٩/٢.
[2] المرجع السابق، ٥٠٩/٢.
[3] ينظر: المرجع السابق، ٥٠٩/٢.
[4] سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، ٤٠٧/١.
[5] المرجع السابق، ٣٥٠/٢.
[6] الفارسي، أبو علي ، الإيضاح العضدي، ١٦٥.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد استدل البصريون لتدعيم وجهة نظرهم بدليل واحد، وهو قولهم: جاء الذي سواك، فسواك هنا ظرف بمعنى مكانك، وهو واقع في صلة الموصول، ولو لم يكن ظرفا ما صح الكلام، يقول ابن الأنباري: "فوقعها هنا يدل على ظرفيتها، بخلاف غير"[1].

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ (سوى) تكون ظرفاً، ولكنَّها تخرج عن الظرفية، ونسبته إلى الكوفيين، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ (سوى) تكون اسماً، وتكون ظرفاً"[2].

ولم يخالف الكوفيون البصريين، إلا في قولهم: إنَّها تخرج عن الظرفية، إذ هم مقرون أنَّها تكون ظرفا، وقد استدل أهل الكوفة بالسماع، فمن ذلك قول الشاعر:

**ولا يَنْطِقُ المَكْروه مَنْ كان مِنْهم إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا من سِوائنا**[3]

والشاهد في هذا البيت مجيء (سوى) غير ظرف، فقد جاءت اسماً مجروراً، في قوله: (ولا من سوائنا)[4].

وقول الأعشى:

**تجانف عن جَوِّ اليَمامَةِ نَاقَتي وما قَصَدَتْ مِنْ أَهلِها لسوائكا**[5]

والشاهد في هذا البيت مجيء (سوى) غير ظرف، فقد جاءت اسماً مجروراً، في قوله: (لسوائك)[6].

**الرأي الثالث:** ومؤداه أنَّ (سوى) اسم ملازم للإضافة، ولا علاقة له بالظرفية، وهذا رأي كل من أبي القاسم الزجاج، وابن مالك، يقول الزجاج: "وأما الظروف فنحو: خلف، وأمام، ووراء،

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٩٦/١. مسألة (٣٩).
[2] المرجع السابق، ٢٩٥/١.
[3] الشاهد للمرار بن سلامة العجلي، وهو من شواهد سيبويه والشنتمري ١٣/١، والعيني ١٢٦/٣، وبلا نسبه في سيبويه ٢٠٣/١،ينظر: حناد حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم(٢٩٢٣ )، وللبيت رواية أخرى : لا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا قعدوا منا ولا من سوائنا
[4] البعلي، محمد بن أبي الفتح،الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٠٨/٢.
[5] الشاهد للأعشى في ديوانه ص89، وهو من شواهد سيبويه ١٣/١، واللسان (سوا) ١٣٩/١٩، والأشباه والنظائر ٦٦/٣، والمخصص ١٥١/١٥، ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٨٥٨).
[6] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٠٨/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقدام، ووسط، وبين، وأسفل، وأعلى، وحذاء، وتلقاء، وزاء، وعند، ومع". وما أشبه ذلك من الظروف، وهي كثيرة، وفيما ذكرناه دليل على ما بقي.

وأما الأسماء، فنحو: "مثل، وشبه، وشبيه، وسوى، وسُواء، وسَواء، وحَذو، وقرب، ولدى، وكل، وبعض، وغير"، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة، ولا تستعمل مفردة"[1].

ويقول ابن مالك: "صرح سيبويه بأن معنى سواء معنى غير، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية، كما هي منفية عن غير، فإن الظرف في العرف ما ضُمّن معنى في، من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفا"[2].

ويبدو – من خلال عرضنا الآراء السابقة– أنَّ البعلي يوافق رأي شيخه ابن مالك، وليس رأي الكوفيين. فابن مالك يرى –كما أسلفنا– أنَّ (سوى) لا تمت إلى الظرفية بأي صفة، وهذا ظاهر قول البعلي (وما كان كذلك لا يكون ظرفا غير متصرف)، بخلاف الكوفيين الذي رأوا أنَّ (سوى) تجيء ظرفا وغير ظرف.

والذي يراه الباحث أنَّ (سوى) اسم متصرف بمنزلة (غير)؛ لا تمت إلى الظرفية بأي صلة، إذ لم تأتِ (سوى) فيما بين أيدينا من نصوص، مفيدة لمعنى الظرفية، كما يقول النحاة، بل إنَّ من النحاة من نص على أنَّها اسم متصرف، بمنزلة غير، ولا علاقة له بالظرفية، يقول الأشموني: "ولسوى ما لغير من الأحكام، فيما سبق؛ لأنها مثلها"[3].

---

[1] الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ط٢، ص٦٢.
[2] ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، ٣١٦/٢.
[3] الأشموني، شرح الأشموني، ١٥٨/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث السادس: العطف على الضمير المخفوض

لا خلاف بين النحاة في جواز مثل: "مررت بك وبزيد"؛ لأنّه عطف على الضمير المجرور، وأعيد حرف الجر، فإذا قال القائل: "مررت بك وزيد" ففيه خلاف بين النحاة؛ لأنّه عطف على الضمير دون إعادة الجار، يقول البعلي: "المجرور لا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الجار، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك"[1].

ومفاد رأي البعلي أنّه يوافق المذهب البصري؛ لاستلزامه الفصل بأجنبي بين جزأي الصلة، وهو نظير: (عرفت القدوم على زيد والقادمين وعمرو) يريد: عرفت القدوم على زيد وعمرو والقادمين، فهذا وأمثاله ممتنع[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه منع العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهذا رأي كل من سيبويه، وأبي علي الفارسي، وكافة البصريين. يقول سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أن لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت كرهوا أن يتبعوها الاسم"[3].

ويقول أبو علي الفارسي: "وأما جر الأرحام، فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف بالقياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"[4].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٨٣٤/٢.
[2] ينظر: المرجع السابق، ٨٣٥/٢.
[3] سيبويه، الكتاب، ٣٨١/١.
[4] الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، تحقيق: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٧م، ط١، ١٢١/٣.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد جعل البصريون ما جاء من السماع معطوفاً على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض خاصّاً بالشعر، يقول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر:

آبـــك أيَـــة بـــيَ أوْ مُـــصَدَّرِ  مـــن حُمُـــرِ الجِلّـــة جـــأبٍ حَـــشْور[1]"[2]

وقد استدل البصريون بالأدلة الآتية:

أولا: إنَّ الضمير المتصل شبيه بالتنوين، فلا يجوز العطف عليه، كما أنَّه لا يجوز العطف على التنوين، يقول سيبويه: "لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنَّها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم، ولم يجز أيضا أن يتبعوه إياه"[3].

ثانيا: إنَّ الجار والمجرور لما اتصلا أصبحا بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطفت بدون إعادة الخافض، فكأنك عطفت الاسم على الحرف، وذلك لا يجوز، يقول العكبري: "إنَّ الضمير المجرور مع الجار كالشيء الواحد، ولذلك لم يكن إلا متصلا، فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة"[4].

ثالثا: إنَّ المعطوف والمعطوف عليه لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، إلا إذا صلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، فلما لم يجز: مررت بزيد وك، لم يجز: مررت بك وزيد، يقول ابن يعيش: "لما صح مر زيد وأنت، صح مررت أنت وزيد، ولما صح كلمت زيدا وأنت، صح كلمتك وزيدا، ولما امتنع مررت بزيد وك، امتنع مررت بك وزيد؛ لأنَّ المعطوف والمعوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر"[5].

---

[1] البيت بلا نسبة، وهو من شواهد التوضيح ص٥٥، والمعاني الكبير ص٨٣٢، واللسان (أوب) ٢١٥/١. ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣٣٨٩).
[2] سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، ٣٨٢/٢.
[3] المرجع السابق. ٣٨٢/٢.
[4] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٤٣٢/١
[5] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٧/٣.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**الرأي الثاني:** ومؤداه جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة المخفوض، نحو: مررت بك وزيد، وهذا الرأي السائد عند الكوفيين، وابن مالك، وابن عقيل، وأبي حيان، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: مررت بك وزيد"[1].

يقول ابن مالك: "وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار، وإعادته مختارة لا واجبة، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيون"[2].

ويقول ابن عقيل: "والصحيح الجواز مطلقا"[3]. ويقول أبو حيان: "والذي أختاره جواز العطف عليه مطلقا؛ لتصرف العرب في العطف عليه، فتارة بالواو، وتارة (بلا)، وتارة (بأو)، وتارة (بأم)، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار"[4].

وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بما ورد من السماع في القرآن الكريم وكلام العرب؛ شعراً ونثراً.

فمن القرآن قوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ (النساء: 1)، في قراءة حمزة الزيات بخفض "الأرحام" على الضمير المخفوض "به".

أما في كلام العرب فمن الشعر قول الشاعر:

**فـــاليوم قَرَّبْـــتَ تَهْجُونَـــا وتَـــشْتُمنا فاذْهَـبْ فمـا بِـكَ والأيـام مِـنْ عَجَـبِ**[5]

حيث عطف "الأيام" على الضمير المخفوض "بك" دون تكرار حرف الجر.

وقول الآخر:

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٦٣/٢. مسألة (٦٥).
[2] ابن مالك، جمال الدين محمد ،شرح التسهيل، ٣٥٧/٣.
[3] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ٤٧٠/٢.
[4] الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٦٥٨/٢.
[5] الشاهد بلا نسبة، وهو من شواهد، الحجة لابن خالويه ص،٩٤ والكامل ١/٣٩، والأشموني ١١٥/٣، ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣٢٩).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تُعَلِّــقُ فـــي مِثْـــلِ الـــسَّوَارِيْ سُـــيُوفُنا  ومـــا بَيْنَهـــا والـكَـعْـــبِ غُـــوطٌ نَفَـــانِفُ[1]

حيث عطف "الكعب" على الضمير المخفوض "بينها"[2].

وقد تأول بعض البصريين ما استدل به الكوفيون على النحو الآتي:

قالوا في قوله تعالى:﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ (النساء:1)، إنَّ "الأرحام" ليست مجرورة بالعطف على الضمير المخفوض في "به"، وإنما هي مجرورة إما بالقسم، أو بحرف جر محذوف، لدلالة الأول عليه، يقول ابن يعيش: "ويحتمل وجهين آخرين عبر العطف على المكني المخفوض، أحدهما أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله تعالى:﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء:1)، جواب قسم، والوجه الثاني: أن يكون قبله باء ثانية، حتى كأنَّه قال: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها. كما حفت في نحو قولك: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل: أمر به، ولا أنزل عليه؛ لأنَّها مثلها في موضع نصب، وقد كثر عندهم حذف حرف الجر"[3].

ولم يرتض بعض البصريين هذا التأويل، بل فتحوا الباب على مصراعيه لتوجيه سهام النقد إلى هذه اللغة، والطعن فيها، يقول المبرد: "ومن أجازه منهم من غيرهم فعلى قبح، كالضرورة، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب، وقرأ حمزة:﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ (النساء:1)، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه الشاعر"[4].

---

[1] الشاهد لمسكين الدارمي في ديوانه ص٥٣، وهو من شواهد الحيوان ٤٩٤/٦، واللسان (رسم) ١٥/ ١٣٢، والأغاني ٦٥٢٠/١٨، ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٧٣١).

[2] ينظر: الفراء،معاني القرآن، ٢٥٣/١.

[3] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي ،شرح المفصل، ٧٩/٣

[4] المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، دون، ١٩٠٠م، ٣٩/٣.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد غالى الرضي الاستراباذي في موقفه منها، فقد تجاوز القول في تلحينها إلى الطعن في القارئ نفسه، فقال: "والظاهر أنَّ حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنَّه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات"[1].

والحقيقة إنَّ الطعن في هذه القراءة، وتلحينها، فيه غير قليل من التجني، "فكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة، لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها"[2].

وعلاوة على ذلك فإنَّ هذه القراءة لم ترد عن حمزة وحده، فقد قرأ بها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة[3].

وإذا كان الأمر كذلك كان الطعن في هذه القراءة وتلحينها باطلا؛ نظرا إلى أنَّها رويت عن تابعي عربي صريح هو حمزة، أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمدان ابن أعين، وجعفر بن محمد الصادق، ولم يقرأ حرفا من كتاب الله تعالى إلا بأثر، وكان صالحاً ورعاً ثقةً في الحديث[4]. ورويت، كما ذكرنا آنفاً، عن قراء عرب فصحاء، فرويت عن أبي حسن البصري أحد كبار قراء التابعين، وعن الأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان.

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون، واختاره ابن مالك، وابن عقيل، وأبو حيان هو الصحيح؛ لأنَّ السماع يعضده، فلا داعي إذا لتأويل ما صح عن العرب شعراً ونثراً.

---

[1] الاستراباذي،الرضي شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٣٣٥/٢.
[2] ابن الجزري، شمس الدين أبو خير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ٩/١.
[3] ينظر: ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٧٩/٣.
[4] الأندلسي: أبو حيان، تفسير البحر المحيط ١٦٧/٣.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الفصل الثالث: الخلاف في البنية

يتضمن هذا الفصل الحديث عن ستة مسائل نحوية من المسائل الخلافية المتعلقة ببنية الكلمة الواحدة، وهي: "ليس" بين الفعلية والحرفية، و"نعم وبئس" بين الحرفية والاسمية، وأفعل التعجب بين الاسمية والفعلية، و"لن" بين البساطة والتركيب، و"رُبَّ" بين الحرفية والاسمية، و "حبذا" بين الفعلية والاسمية.

## المبحث الأول: "ليس" بين الفعلية والحرفية

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ "ليس" فعل، وذهب آخرون إلى أنَّ "ليس" حرف، ومنهم من عدها حرفا متوسطا بين الحرفية والفعلية، يقول البعلي: "ليس فعل عند الجمهور، والدليل على فعليتها اتصال الضمائر البارزة بها، واتصال تاء التأنيث الساكنة، وقال بعضهم: هي حرف، للسماع والقياس"[1]. ويقول: "والصحيح أنَّها فعل"[2].

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق المذهب البصري؛ وذلك للتشابه اللفظي بينها وبين الأفعال الماضية، بالإضافة إلى أنَّها تعمل الرفع والنصب فيما بعدها؛ لذا كانت من أخوات (كان)، وذلك واضح من قوله: "بل لها حكم الفعل لفظا"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ "ليس" فعل من أخوات كان، يدخل على الجملة الاسمية، فيرفع المبتدأ ويسمى اسمها، وينصب الخبر ويسمى خبرها، وهذا رأي جمهور النحاة، بصريين وكوفيين، يقول سيبويه: "وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وليس، وما كان، ونحوهن من الفعل

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٣٥/١.
[2] المرجع السابق، ٢٣٦/١.
[3] المرجع السابق ٢٣٦/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الذي لا يستغني عن الخبر"[1]. وإلى هذا يذهب المبرد في "المقتضب"[2]، وابن يعيش في "شرح المفصل"[3].

وقد استدل جمهور النحاة على الأدلة الآتية في حكمهم عليها بالفعلية:

أولا: اتصال الضمائر بها، نحو: لست، يقول ابن السراج: "فأما "ليس" فالدليل على أنها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الأفعال، قولك: لستُ، كما تقول: ضربتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا كضربوا"[4].

ثانيا: إنَّ آخرها مفتوح، كما في الأفعال الماضية، يقول ابن يعيش: "ولأنَّ آخرها مفتوح، كما في أواخر الأفعال الماضية"[5].

ثالثا: إنَّ تاء التأنيث تلحقها وصلا ووقفا، يقول ابن يعيش: "وتلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً، نحو: ليست هند نائمة"[6].

وما ذهب إليه الجمهور يحتاج إلى مناقشة من وجهتين:

أولا: إنَّ علامات الفعل وخصائصه لا تنطبق عليها، مثل التصرف، ودخول حرف قد، وحرفي الاستقبال والجوازم، يقول الزمخشري: "ومن خصائصه (الفعل) صحة دخول قد وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت"[7].

ثانيا: إنّ "ليس" تفتقر إلى أهم عنصرين في الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن.

---

[1] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٤٥/١
[2] ينظر: المبرد، المقتضب، ٨٧/٤.
[3] ينظر: ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ١١١/٧.
[4] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، ٨٢/١.
[5] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ١١١/٧.
[6] المرجع السابق. ١١١/٧.
[7] الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة ، ١٩٠٠م، ص ٢٤٣.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واضح أنَّ التشابه اللفظي بين "ليس" والأفعال الماضية هو الذي جعل النحاة يحكمون عليها بالفعلية، وإن كانت لا تحمل الدلالة على الحدث ولا الزمن.

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ "ليس" حرف من حروف المعاني يفيد النفي، ونسبته إلى ابن السراج، وأبي علي الفارسي وابن شقير، يقول المرادي: "وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وابن شقير إلى أنها حرف"[1].

وكان الذي جعل هؤلاء النحاة يخرجون عن إجماع النحاة، هو أنَّ أدلة الفعلية لا توجد في "ليس"، إذ إنَّها لا تشير إلى حدث مقترن بزمن، وإنَّما تدل ما تدل عليه "ما" النافية، يقول العكبري: "أما "ليس" فمن البصريين من قال إنها حرف، وإن الضمير اتصل بها لشبهه بالأفعال، كما اتصل الضمير بـ "ها" على لغة من قال في التثنية (هاءا) وفي الجمع (هاؤوا)، وأبو علي يشير إليه في كتبه كثيرا، ويقوي ذلك أنها لا تدل على زمان، وأنها تنفي كما تنفى (ما)، وأنَّهم شبهوها بـ (ما) في إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر في قولهم: ليس الطيب إلا المسك بالرفع فيهما"[2].

ولعل من الواضح أنَّ هؤلاء النحاة قد تأملوا كثيرا في "ليس"، فقالوا في بادئ الأمر بفعليتها تقليدا لمن سبقهم من النحاة، ولكنهم -بعد التأمل وطول النظر- قالوا بحرفيتها؛ لأنهم نظروا فيها، فوجدوا أنَّها لا تحمل أيَّ دلالة على حدث أو زمن، يقول السيوطي: "وقال ابن السراج: "أنا أفتي بفعلية "ليس" تقليدا منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها"[3].

**الرأي الثالث:** ومؤداه أنَّ "ليس" ترد تارة فعلا، وتارة حرفا، فهو رأي متوسط، حيث جعلها بين الحرفية والفعلية، ونسبته إلى المالقي، يقول: "اعلم أنَّ "ليس" ليست محضة الحرفية ولا

---

[1] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٩٤.
[2] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٦٥/١.
[3] السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤م، ٧٣/٣.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

محضة في الفعلية، لذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه، وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنَّها فعل، وزعم أبو علي أنَّها حرف"[1].

ولعل من الواضح أنَّ المرادي قد ركب هذا الرأي من مجموع رأي الجمهور، ومن خالفهم من النحويين، فجعل "ليس" حرفا في بعض الاستعمالات، وإن كان هذا أمرا مرفوضا عند الجمهور؛ لأنَّهم يقدرون ضمير شأن يكون اسما لـ "ليس" عند دخولها على الأفعال، يقول سيبويه: "وقد زعم بعضهم أن "ليس" تجعل كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد، قال حميد الأرقط:

**فَأَصبَحُوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِم  وليس كلَّ النوى يُلْقِي المَسَاكِينُ**[2]

وقال هشام أخوذي الرُّمة:

**هِي الشِفاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بها  وليسِ مِنْها شِفاءُ الداءِ مَبذولُ**[3]

هذا كله سُمِع عن العرب. والوجه والحد أن تحمله على أنَّ في ليس إضماراً، وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمَةُ الله ذاهبة"[4].

ويميل الباحث إلى تقوية رأي ابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن شقير لأنَّ القول بفعلية "ليس" لا يخدم المعنى كثيراً، إذ تفتقر لأهم عنصرين وهما الدلالة على الحدث والزمن، بالإضافة إلى أنَّها لا تقبل كثيرا من علامات الفعل.

---

[1] المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م، ، ص٣٦٨.

[2] البيت لحميد بن ثور، وهو من شواهد العيني ٨٢/٢، وابن السيرافي ص١٢٨،بلا نسبة في الأصول، ٤٦/١ ، ينظر: حنا ،حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٨٦٧).

[3] البيت لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة، وهو من شواهد السيوطي ص240، والدرر ٨٠/١، وبلا نسبة الهمع ١١١/١ وشرح المفصل ١١٦\٣، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٩٧٤).

[4] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ١٤٧/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**المبحث الثاني: "نعم وبئس" بين الفعلية والاسمية**

عد البصريون "نعم وبئس" من الأفعال، بينما صنفها الكوفيون من الأسماء، يقول البعلي: "نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين، وقال الكوفيون: هما اسمان"[1]. ويقول: "والصحيح أنّهما فعلان"[2].

ومفاد رأي البعلي أنّه يوافق مذهب البصريين؛ "لاتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو: (نِعْمَت وبئست)، ولاتصال الضمائر البارزة بهما، ولعدم جواز كونهما حرفين للإجماع على ذلك، وعدم كونهما اسمين لبنائهما على الفتح مع عدم شبههما بالحرف"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنّ "نعم وبئس" فعلان ماضيان جامدان، يفيدان المدح والذم، وهذا رأي كل من سيبويه، ومن تبعه من البصريين، يقول سيبويه: "وأصل نِعْمَ و بِئْسَ: نَعِمَ و بَئِسَ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"[4].

ويقول ابن الأنباري: وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان"[5].

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بالأدلة الآتية:

أولا: اتصال الضمير المرفوع بها، كما يتصل بالأفعال المتصرفة، نحو: نعما رجلين، نعموا رجالا، يقول ابن الأنباري: "وأما البصريون فقد احتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: "نعما رجلين، ونعموا رجالا"، وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو: "نعم

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٨٠/١.
[2] المرجع السابق، ٢٨٠/١.
[3] المرجع السابق. ٢٨٠/١.
[4] سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، ١٧٩/٢.
[5] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٩٧/١. مسألة (١٤).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الرجلُ، وبئس الغلامُ"، والمضمر في نحو: "نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو"، فدل على أنهما فعلان"[1].

ثانيا: اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، وذلك نحو: "نعمتْ المرأة، وبئستْ الجارية"، يقول ابن يعيش: "ومن ذلك أنَّها تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً، كما تلحق الأفعال، نحو: نعمتْ الجارية هند، وبئستْ الجارية جاريتك، كما تقول: قامتْ هند، وقعدتْ"[2].

ثالثا: إنَّهما مبنيان على الفتح، كالأفعال الماضية المتصرفة، يقول ابن يعيش: "وأيضا فإن آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك"[3].

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجهتين:

أولا: إنَّ "نعم وبئس" تفتقران إلى أهم عنصرين من عناصر الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن، يقول ابن الربيع: "فأما نعم وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث"[4].

ثانيا: إنَّ "نعم وبئس" لا تتصرفان إلى مضارع أو أمر، والتصرف خاصية من خصائص الأفعال، يقول النحاس: "الفعل ما دل على مصدر، وحسن فيه الجزم، مثل قام ويقوم، وقعد ويقعد، وما أشبه ذلك"[5].

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ "نعم وبئس" اسمان، ونسبته إلى الكوفيين، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن"[6].

وقد استدل الكوفيون بالأدلة الآتية:

---

[1] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٠٤/١. مسألة (١٤).
[2] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي ،شرح المفصل، ١٢٧/٧.
[3] المرجع السابق، ١٢٧/٧.
[4] ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٥٨٠/١.
[5] النحاس، أبو جعفر، التفاحة في النحو، تحقيق: كوريكس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ص١٤.
[6] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٩٧/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولا: دخول حرف الجر عليها، نحو: ما زيد بنعم الرجل، يقول ابن الأنباري: "أما الكوفيون فقد احتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليها، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: "ما زيد بنعم الرجل"، قال حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعمَ الجَارُ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ أَخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما[1]

والشاهد في هذا البيت دخول حرف الجر على نعم في قوله: (بنعم).

وحكي عن بعض العرب قولهم: "نعم السير على بئس العير"[2].

ثانيا: دخول حرف النداء عليها، نحو: يا نعم المولى، ونعم النصير، يقول ابن الأنباري: "الدليل على أنَّهما اسمان أنَّ العرب تقول: "يا نعم المولى ونعم النصير"، فنداؤهم نعم يدل على الاسمية؛ لأنَّ النداء من خصائص الأسماء"[3].

ثالثا: إنَّ العرب قد قالت: "نعيم الرجل زيد"، وليس في أمثلة الأفعال فعيل البتة، فدل على أنهما اسمان[4].

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولا: "نعم وبئس" تفتقران إلى أهم خاصية من خصائص الاسم، وهي الدلالة على معنى في نفسها؛ لأنَّ الاسم، كما يقول النحاة، كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه[5].

---

[1] البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص٢٩٨، وهو من شواهد الإنصاف ص٢٦، وشرح المفصل ١٤٧/٢، وأسرار العربية ص٩٧ ينظر:حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٦٢٥).

[2] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٩٨/١، مسألة (١٤).

[3] المرجع السابق، ٩٩/١.

[4] ينظر: المرجع السابق، ١٠٤/١.

[5] ينظر: الصيمري عبد الله بن محمد بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م، ١٧٤/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: إنَّ ما استدلوا به من نداء "نعم وبئس" مردود بأن المنادى محذوف، والتقدير: يا الله أنت نعم المولى، يقول العكبري: "وأما دخول "يا" عليها في نحو: قولهم: "يا نعم المولى" فالمنادى محذوف، أي: يا الله أنت نعم المولى"[1].

ثالثا: إنَّ استدلالهم بقول العرب: "نَعِمَ الرجلُ زيدٌ"، مردود بأنه شاذ، يقول البعلي: "وعن قول من قال: (نعيم) بأنَّ ذلك شاذ"[2].

رابعا: أما دخول حرف الجر عليهما فلا يدل على اسميتها، لأنَّ الحكاية مقدرة فيما استدلوا به، والتقدير في: "ما في زيد بنعم الرجل"، هو: ما زيد برجل مقول فيه نعم الرجل"[3].

**الرأي الثالث:** ومؤداه أنَّ "نعم وبئس" حرفان من حروف المعاني، ونسبته إلى ابن الربيع، يقول: "فأما نعم وبئس فليس فيهما الدلالة على زمان ولا حدث، وإنما جيء بهما تعظيماً، أو تحقيراً للاسم الذي بعدها، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك، هذا إنما هو للحروف، وهو الدلالة على معنى في الغير"[4].

واضح أنَّ ابن الربيع قد خالف النحاة مخالفة واضحة، فلم يؤيد فيها البصريين ولا الكوفيين، وإنَّما نظر إلى المعنى، فوجد أنَّهما .حرفان من حروف المعاني، يفيدان المدح والذم، وليست لهما علاقة بالفعلية أو الاسمية.

وقد أخذ بهذا الرأي خليل عمايرة في كتابه "في نحو اللغة وتراكيبها"، فذهب إلى أنَّهما عنصران يفيدان توكيد الجملة الاسمية، يقول: "ومن الأدوات التي تضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية ما يسميه نحاة البصرة أفعال المدح والذم (نعم وبئس وحبذا)"[5].

---

[1] العكبري، اللباب، في علل البناء والإعراب، ١/١٨٠.
[2] البعلي، محمد بن أبي الفتح،الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ١/٢٨٠.
[3] ينظر: ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١١٢. مسألة (١٤)
[4] ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١/٥٨٠.
[5] عمايرة، خليل أحمد ، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م، ص١١٠.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه ابن الربيع هو الراجح؛ فـ "نعم وبئس" حرفان من حروف المعاني، يفيدان المدح والذم، وليس لهما علاقة بالفعلية والاسمية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الثالث: أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية

من المسائل الخلافية التي ذكرها التي ذكرها البعلي في كتابه "الفاخر في شرح جمل عبد القاهر"، مسألة "أفعل" التعجب بين الفعلية والاسمية، يقول البعلي: "وأما (أفعل) بعد (ما) فهي فعل، .....وقال الكوفيون: هو اسم لمجيئه مصغرا"[1].

ومفاد رأي البعلي أنّه يوافق المذهب البصري؛ وذلك "لاتصال نون الوقاية به قبل ياء المتكلم. وهي لا تلزم إلا الأفعال، وذلك نحو قولك: (ما أكْرَمَني)، ولأنّه مبني على الفتح"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومفاده أن أفعل التعجب فعل ماض، ونسبته إلى سيبويه ومن تبعه من البصريين، يقول: "هذا باب ما يعمل في الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله"[3].

ويقول ابن الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّه فعل ماض"[4].

وقد استدل البصريون بالأدلة الآتية:

أولا: إنّه إذا وصل بياء المتكلم دخلت عليه نون الوقاية، نحو: ماأحسنني، وما أفقرني، ونون الوقاية لا تكون إلا مع الأفعال[5].

ثانيا: إنّه مفتوح الآخر، فهو مبني على الفتح كسائر الأفعال الماضية.

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنّ أفْعَل بعد (ما) اسم، ونسبته إلى الكوفيين، لكنهم اختلفوا فيه، فجعله بعضهم معربا، وجعله آخرون مبنيا، أمّا الذين جعلوه معربا فقالوا: إنّ الأصل فيه

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٩٥/١.
[2] المرجع السابق، ٢٩٥/١.
[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٧٢/١.
[4] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٢٦/١، مسألة (١٥).
[5] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٩٥/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاستفهام، ثُمَّ انتصب أفعل على الخلاف؛ لأنَّه خبر (ما)، وإنَّما انتصب على الخلاف؛ لكونه خلاف المبتدأ، الذي هو (ما) الذي هو في الحقيقة خبر عن زيد[1].

أمّا الذين قالوا إنَّه مبني، فقالوا: إنَّه بني على الفتح؛ لتضمنه معنى التعجب، فهو اسم مبني على الفتح في محل رفع؛ لأنَّه خبر المبتدأ.[2]

وقد احتج الكوفيون بالأدلة الآتية:

أولا: إنَّه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يَامَـــا أمـــيْلِحُ غُزْلانـــاً شَـــدَنَّ لنـــا  مِـــنْ هؤلَيّـــائِكُنَّ الـــضَّالِ والـــسَّمُرِ[3]

والشاهد في هذا البيت تصغير (أفعل) التعجب في قوله: (يا ما أمليح)،، وهذا التصغير هو دليل الاسمية على مذهب الكوفيين[4].

ثانيا: تصحيح عينه في "ما أقومه، وما أبيعه"، كما تصح عينه في قولهم، هو أقوم منك وأبيع منك، ولو كان فعلا لكان معتلا بقلب عينه ألفا.

وقد أجاب البصريون عما استدل به الكوفيون أنَّ التصغير يكون لمعنى من تحقير، أو تقليل، أو تقريب، والتصغير اللاحق لأفعل لا معنى له، إذ يتناول الفعل لفظا لا معنى من حيث كان متوجها، وإنَّما رفضوا ذكر المصدر هنا؛ لأنَّ الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر، لأنَّه خرج عن مذهب الأفعال[5].

---

[1] ينظر:الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣٤/٢.
[2] ينظر: المرجع السابق، ٣٤/٢.
[3] البيت لأكثر من شاعر: هم: العرجي ومجنون ليلى، وذي الرمة، والحسين بن مطير، وبلا نسبة في: شرح شواهد الشافية ١٩٠/١، واللسان (الا)، ٣٢٠/٣٠، وأمالي ابن الشجري ١٣٠/٢، والدرر ٤٩/١، والهمع ٧٦٥/١، والإنصاف ٧٤/١، ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٢٧٢).
[4] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٩٥/١.
[5] ينظر: ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن،الأنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٤/١، مسالة (١٥).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكذلك الأمر في تصحيح عينه، يقول البعلي: "وأما صحة عينه فلشبهه بالاسم في الجمود"[1].

هذا ما قاله الأقدمون من نحاة العربية عن أفعل، أما علماء اللغة المعاصرون فقد تحدث منهم عن أفعل التفضيل الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور خليل عمايرة.

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد عد جملة التعجب من الأساليب الخاصة بالعربية، تحجر فيه "فعل" التعجب "أفعل" منذ فترة زمنية ليست معلومة، يقول: "ولو درس النحويون هذه المسألة على أنّها أسلوب من أساليب الكلام لكانوا في غنى عن الذهاب في متاهات بعيدة عن العلم اللغوي"[2].

أما الدكتور خليل عمايرة فيرى "أنَّ الجملة تركيب أسلوبي جرى مجرى الأمثال"[3].

ويبدو أنَّ الدكتور خليل عمايرة متأثر بما قاله ابن يعيش عن هذا الأسلوب، يقول: "واحتجوا بأنَّ التعجب يجري مجرى الأمثال؛ للزومه طريقة واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع، نحو: الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ"[4].

ويبدو أنَّ ما قاله ابن يعيش وتابعه الدكتور خليل عمايرة من أنَّ جملة التعجب بأكملها جملة مسكوكة جرت مجرى الأمثال هو الصحيح.

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٩٥/١.
[2] السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص٧٢.
[3] عمايرة، خليل أحمد، رأي في بناء الجملة الاسمية (مقالة)، مجلة التواصل اللساني، مجلد ٢، عدد١، ١٩٩٠م، ص١٨.
[4] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ١٥٠/٧.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الرابع: "لن" بين البساطة والتركيب

اختلف النحاة في "لن" ، فذهب بعضهم إلى أنَّ "لن" حرف بسيط، وذهب البعض الآخر إلى أنَّ "لن" حرف مركب، يقول البعلي: "وأما (لن) فهي عند سيبويه حرف برأسه غير مُغَير، ولا مُركب من غيره، وذهب الفراء إلى أنَّ نونها مبدلة من الألف، .....، وعن الخليل روايتان إحداهما كمذهب سيبويه، والأخرى أنَّ أصلها (لا أن) فخففت لكثرة الاستعمال"[1]. ويقول: "والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه"[2].

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق مذهب سيبويه؛ "لأنَّ الأصل عدم التركيب، وإنَّما يصار إليه بدليل ظاهر، ولا دليل على ذلك"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ "لن" حرف بسيط، وهذا هو رأي كل من سيبويه والجمهور ، يقول سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب، والفعل صلة، وكأنه قال: أما زيدا فلا الضرب له"[4].

ويقول المرادي: "اختلف النحاة في "لن"، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّها بسيطة"[5].

وقد استدلوا لهذا المذهب بالأدلة الآتية:

أولا: إنَّ التركيب على خلاف الأصل، يقول السيوطي: "الأصل عدم التركيب"[6].

ثانيا: إنَّ القول بالتركيب يحتاج إلى دليل قاطع، ولا دليل على أنَّ "لن" مركبة.

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٤٨/٢.
[2] المرجع السابق٥٤٨/٢.
[3] المرجع السابق. ٥٤٨/٢.
[4] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٥/٣.
[5] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٧١.
[6] السيوطي، همع الهوامع، ٣٥٢/٤.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ "لن" حرف مركب من (لا) النافية و (أن) المصدرية، ونسبته إلى الخليل، يقول سيبويه: "أما الخليل فزعم أنَّها (لا أن)، ولكنهم حذفوا؛ لكثرته في كلامهم، كما قالوا: ويْلمِّه، يريدون ويْ لأمه، وما قالوا: يومئذ، وجُعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل و لا"[1].

ويرى السيوطي أنَّ سبب قول الخليل بالتركيب في "لن" هو قربها في اللفظ من (لا أن)، ووجد النفي فيهما، يقول السيوطي: "والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من (لا أن)، ووجود معنى: (لا) و (أن) فيها، وهو النفي والتخليص للاستقبال"[2].

لكن ما قاله الخليل يحتاج إلى مناقشة من وجهتين:

أولا: إنَّ البساطة أصل، والتركيب فرع كما يقول المرادي[3].

ثانيا: إن لو كان أصل "لن": (لا أن) ما جاز تقديم معمولها عليها في نحو: زيدا لن أضرب، يقول البعلي: "ثم تبطل دعواه أيضا بما ذُكِر من جواز تقديم معمول (إن)، وامتناع تقديم معمول (لا أن)"[4].

**الرأي الثالث:** ومؤداه أنَّ أصل "لن": (لا) فأبدلت الألف نونا، فصارت "لن"، ونسبته إلى الفراء، يقول ابن يعيش: "وكان الفراء يذهب إلى الأصل في "لن" و "لم": (لا)، أبدل من ألف (لا) النون في "لن"، والميم في "لم"[5].

وما ذهب إليه الفراء يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

---

[1] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٥/٣.
[2] السيوطي، همع الهوامع ٩٣/٤.
[3] ينظر: المرادي، الجني الداني، ص ٢٧١.
[4] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٤٨/٢.
[5] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ١٦/٧.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولا: إنَّ الفراء لم يذكر أدلة تدعم ما ذهب إليه، يقول البعلي: "وما ذكره الفراء دعوى لا دليل عليها"[1]. فكان يجب على الفراء أن لا يتجاوز الأمر دون محاولة تقديم تفسير له.

ثانيا: إنَّ الإبدال لا يغير حكم الحرف المهمل؛ فيجعله حرفاً عاملاً، كما يقول الأزهري[2]، فـ "لا" حرف مهمل لا يعمل فيما بعده، خلافاً لـ "لن" الذي يعمل النصب فيما بعده.

ثالثا: إنَّ قول الفراء يؤدي إلى إبدال حرف ثقيل من حرف خفيف، وهذا لا يجوز، يقول المالقي: "وأما مذهب الفراء فمردود من حيث إبدال الثقيل من الخفيف؛ لأنَّ النون مقطع، والألف صوت، والصوت أخف من المقطع، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل"[3].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه سيبويه واختاره البعلي هو الراجح؛ فـ "لن" حرف بسيط دال على النفي، لأنَّ الأصل في الحروف البساطة.

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٤٨/٢.
[2] الأزهري، التصريح، ٢٣٠/٢.
[3] المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص٣٥٦.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الخامس: رُبَّ" بين الحرفية والاسمية

ذهب بعض النحويين إلى أنَّ "رُبَّ"، حرف جر يفيد التقليل، وذهب بعضهم إلى أنَّ "رُبَّ" اسم، يقول البعلي: "والكلام عليها من أربعة أوجه: أحدها: هل هي حرف أو اسم، فالمشهور أنَّها حرف، وحكى أبو البقاء عن الكوفيين أنَّها اسم "[1]. ويقول: "والصحيح أنها حرف"[2].

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق المذهب البصري؛ "لعدم دخولها في حد الاسم، ولأنَّها تُكف (بما)، ولا يكف (بما) من الأسماء إلا الظروف، وليست (رب) ظرفا، فتعين كونها حرف"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومؤداه أنَّ "رُبَّ" حرف جر يفيد التقليل، وهذا رأي كل من سيبويه ومن تابعه من البصريين، يقول سيبويه: "واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل به "رُب"؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسم، ورُب غير اسم بمنزلة مِن"[4].

ويقول ابن الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه حرف جر"[5].

وقد استدل البصريون بما ذهبوا إليه بالأدلة الآتية:

أولا: إنَّه لا يجوز الأخبار عن "رُب"، فلا يُقال: رُب رجل أفضل منك، كما تقول: كم رجل أفضل منك! يقول سيبويه: "ولا يجوز في "رُب" ذلك؛ لأن "كم" اسم، ورُب غير اسم، فلا يجوز أن تقول: رُب رجل لك"[6].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٦١٣/٢

[2] المرجع السابق، ٦١٤/٢.

[3] المرجع السابق. ٦١٤/٢

[4] سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ١٦١/٢.

[5] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨٣٢/٢. مسألة (١٢١).

[6] سيبويه، الكتاب، ١٧٠/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: إنَّ حروف الجر لا تدخل عليها، ولو كانت اسماً لجاز ذلك، بخلاف "كم" فإنَّ ذلك جائز فيها، يقول ابن السراج: "ومما يتبين أن "رُب" حرف، وليس باسم كـ "كم"، وأنَّ "كم" يدخل عليها حرف الجر، ولا يدخل على "رُبَّ"، تقول بكم رجل مررت"[1].

ثالثا:إنَّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها، كبقية حروف الجر الأخرى، فتقول: رُبَّ رجل عالم أدركت، فـ "رُبَّ" أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت الباء معنى المرور إلى زيد في نحو: مررت بزيد، يقول ابن يعيش: "ومن الدليل على كون "رُب" حرفا، أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر، فتقول: رُب عالم أدركت، فـ "رُب" أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك: مررت بزيد"[2].

**الرأي الثاني:** ومؤداه أنَّ "رُبَّ" اسم، ونسبته إلى الكوفيين، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن "رُبَّ" اسم"[3]، ويقول ابن يعيش: "وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلى أن "رُبَّ" اسم"[4].

وقد استدل الكوفيون لهذا المذهب بالأدلة الآتية:

أولا: إنَّ "رُبَّ" لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنَّما تقع متوسطة، لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، يقول ابن يعيش: "وقالوا إنَّها لا تكون إلا صدراً، وحروف الجر إنَّما تقع متوسطة؛ لأنَّها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء"[5].

ثانيا: جواز الإخبار عنها[6]، وذلك في قول الشاعر:

---

[1] ابن السراج، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الأصول في النحو، ٤١٦/١.
[2] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٢٧/٨.
[3] ابن الإنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨/٢ ٣٣. مسألة (١٢١).
[4] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، ٢٧/٨.
[5] المرجع السابق، ٢٧/٨.
[6] ينظر: المبرد، المقتضب، ٦٦/٣.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنْ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، ورُبَّ قَتْلٍ عَارُ[1]

ثالثا: إنَّ "رُبَّ" لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة على السواء، يقول ابن الأنباري: "إنَّها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة"[2].

وقد رد البصريون ما استدل به الكوفيون من أدلة على النحو الآتي:

أولا: إنَّ لزوم "رُبَّ" صدر الكلام ناشئ عن إفادتها التقليل، والتقليل يشبه النفي في لزوم حروفه صدر الكلام، يقول ابن الأنباري: "إنَّما لا تقع "رُبَّ" إلا في صدر الكلام؛ لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام"[3].

ثانيا: أما البيت فقد تأوله البصريون بتأويلات ثلاثة، وهي:

- إنَّ الرواية المشهورة "وبعض قتل عار"[4].

- إنَّ "عار" خبر لمبتدأ محذوف، أي هو عار، يقول ابن مالك: "والصحيح أنه خبر لمبتدأ محذوف"[5].

- إنَّ الشاعر قد شبه "رُبَّ" بـ "كم"، يقول ابن السراج: "وهذا إنَّما يجيء على الغلط والتشبيه"[6].

ثالثا: إنَّ ما ادعاه الكوفيون من أنَّ "رُبَّ" لا تعمل إلا في النكرات، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة، مردود بأنَّ "رُبَّ" تدخل على واحد يدل على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز في تنكيره، يقول ابن يعيش: "وأما كونها لا تدخل إلا على نكرة، فلأنَّها تدخل على واحد يدل على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز، ألا ترى أنَّ معنى قولك: رُبَّ رجل يقول ذلك: قل من يقول

---

[1] الشاهد لثابت قطنة في ديوانه ص٤٩، وهو من شواهد الدرر ٧٣/١، والشعر والشعراء ٦٣١/٢، والخزانة ١٨٤/٤، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١ ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحوية الشعرية، شاهد رقم (٩٧١).

[2] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨٣٢/٢. مسألة (١٢١).

[3] المرجع السابق، ٨٣٢/٢.

[4] ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٣٩.

[5] ابن مالك: جمال الدين محمد، شرح التسهيل، ١٦٧/٣.

[6] ابن السراج، الأصول في النحو، ٤١٨/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذلك من الرجال؛ فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها؛ لأنها نظيرة كم على ما سبق، إذ كانت كم للتكثير والتكثير والتقليل لا يتصوران في المعارف"[1].

ولعل من الواضح أنَّ النحاة، بصريين وكوفيين، اختلفوا في "رُبَّ"؛ لأنَّهم وجدوها تخالف حروف الجر الأخرى في تصدرها وفي دخولها على نكرة، كما أشرنا، لذا حكم عليها الكوفيون بالاسمية، وقدر لها نحاة البصرة العوامل.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه البصريون واختاره البعلي هو الراجح؛ لأنَّ "رُبَّ" لا تقبل علامات الاسم، فهي لا تقبل دخول حروف الجر عليها، ولا تقبل التنوين، ولا حرف النداء، ولا "أل" التعريف.

[1] ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي ،شرح المفصل، ٢٧/٨.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث السادس: "حبذا" بين الفعلية والاسمية

تعددت آراء النحاة في حبذا مع اتفاقهم على أنَّها مكونة من مادة (ح. ب. ب)، يقول البعلي: "(حبَّ) فعل ماض أصله (حَبُبَ)، و (ذا) اسم إشارة في موضع رفع فاعل (حبَّ)، وذهب قوم إلى أن (حبَّ) رُكِّبت مع (ذا) وصارا بمنزلة اسم مرفوع بالابتداء، والمرفوع بعده خبرُه، تقديره: (المقرب إلى القلب فلان)، وذهب آخرون إلى أن (حبذا) فعل وزيد فاعله"[1]. ويقول: "والصحيح الأول"[2]. وقصد بالأول أنَّ (حبَّ) فعل ماضي، و(ذا) اسم إشارة.

ومفاد رأي البعلي أنَّه يوافق مذهب سيبويه؛ لأنَّ "(ذا) لما كان عبارة عن المذكور، أو المحبوب، أو المقرب من القلب كان جنساً، ولفظ الجنس مفرد"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

**الرأي الأول:** ومفاده أنَّ "حبذا" فعل وفاعل، فـ "حبَّ" فعل، و "ذا" فاعل، ولكنهما لزما طريقة واحدة، حيث جَمُد الفعل، وجُعِل الفاعل مفرداً مذكراً على كل حال، ونسبته إلى سيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن يعيش، ولكن ما في كتاب سيبويه يناقض هذا الرأي؛ لأنَّ لسيبويه نصاً واحداً في "حبذا" روى فيه رأي الخليل في أنَّها اسم، ولم يقل أنها فعل وفاعل، يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أن "حبذا" بمنزلة حبَّ الشيء، ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة، نحو: لولا، وهو اسم مرفوع"[4].

لكنَّ أكثر النحاة نسبوا إلى سيبويه القول بأنَّ "حبذا" فعل وفاعل، يقول ابن مالك: "الذي اخترته من كون حب باقيا على فعليته، وكون ذا باقيا على فاعليته، هو مذهب اختيار أبي علي،

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٧٣٢/٢- ٧٣٣.
[2] المرجع السابق، ٧٣٣/٢.
[3] المرجع السابق، ٧٣٣/٢.
[4] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ١٨٠/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذكر أبو علي كون حبذا فعلاً وفاعلاً في البغداديات الفارسي، وابن برهان، وابن خروف، وهو ظاهر قول سيبويه"[1].

و ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهتين:

أولا: إنَّ حد الفعل لا ينطبق على "حبذا"؛ لافتقارها إلى أهم عنصرين فيه، وهما الدلالة على الحدث والزمن، يقول الزمخشري في حد الفعل: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمن"[2]، وحبذا تفتقر إلى الحدث والزمن.

ثانيا: إنَّ قولهم إنَّ (ذا) اسم إشارة غير مسلم لهم؛ لأنَّ اسم الإشارة لا بد أن يشير إلى مسمى، ولا دلالة في (ذا) مع (حبذا) على مسمى، يقول الرضي: "وخلع منه الإشارة"[3].

**الرأي الثاني:** ومفاده أنَّ (حبذا) اسم مركب من (حب) و (ذا)، وصارا كتلة لغوية واحدة، لزمت طريقة معينة، ونسبته إلى المبرد، وابن السراج، يقول المبرد: "وأما (حبذا) فإنما كانت في الأصل: حبذا الشيء؛ لأنَّ (ذا) اسم مبهم، يقع على كل شيء، فإنما هو "حب هذا"، مثل قولك: كرُم هذا، ثم جعلت (حب) و (ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة"[4].

و ما ذهب إليه المبرد وابن السراج يحتاج إلى مناقشة من وجهتين:

أولا: إنَّ حد الاسم لا ينطبق على (حبذا)، فالاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، وهذه الدلالة مفقودة في (حبذا)، إذ تدل حبذا على معنى في غيرها، وقد أدرك العكبري ذلك يقول: "لأنَّ حبذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل"[5].

---

[1] ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، ٢٣/٢

[2] الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، شرح المفصل، ص٢٤٣.

[3] الرضي، شرح الرضي، ٢٥٥/٤.

[4] المبرد، المقتضب، ١٤٣/٢.

[5] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٨٨/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: إنَّ ( حبذا) لا تقبل علامات الاسم، وهي التنوين، وحرف التعريف، والإضافة، والجر وحرفه، وعود الضمير عليه، ومباشرة الفعل[1].

**الرأي الثالث:** ومفاده أنَّ (حبذا) فعل، ونسبته إلى الحسن الأخفش، والماردي[2]، فهي في نظرهم كتلة لغوية واحدة، ركبت من الفعل (حب) والاسم (ذا)، وما بعد (حبذا) يكون مرتفعاً على الفاعلية.

وما قلناه عن سيبويه والفارسي نقوله عن رأي الأخفش، والماردي، حيث لا ينطبق حد الفعل على (حبذا)، إذ لا تشير إلى حدث وزمان، بالإضافة إلى أنَّ خصائص الأفعال من التصرف ودخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث مفقودة فيه.

ومن الباحثين المحدثين الذين تحدثوا عن "حبذا" الدكتور تمام حسان، الذي رأى أنَّ "حبذا" لا علاقة لها بالمادة (ح. ب. ب)، فهي أسلوب إنشائي يقصد به إنشاء المدح مع مبالغة فيه، ولا علاقة لها بالاسمية أو الفعلية، يقول الدكتور تمام: "والذي يُقال في نعم وبئس يُقال أيضا في حبذا ولا حبذا، فلا صلة لها لمعنى المشتقات (ح.ب.ب)، وإنَّما يقوم التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعا مقام التعبيرات المسكوكة"[3].

ومن الباحثين الذين تحدثوا عن "حبذا"، أيضا، الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "الفعل زمانه وأبنيته"، حيث عرض لمذاهب النحاة فيها، وبيّن أنَّ القول باسميتها أو فعليتها لا يخلو من ضعف؛ لذا استبعد اسمسيتها، يقول: "أما القول في اسمية "حبذا" و "لاحبذا" فهو شيء يستبعد

---

[1] ينظر: الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، شرح المفصل ، ص٢٤٣.
[2] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٩/٣.
[3] حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١١٥.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في جملة "حبذا"؛ وذلك لأنَّ هذا المركب جاء لإفادة أسلوب المدح، وإفادة المدح والذم تحصل في الجملة الفعلية"[1].

ثم تطرق لقول النحاة أنَّها فعل ماض، فبيّن أنَّ ذلك ينافي الإنشاء، يقول: "والقول بأنَّها فعل ماض غير سديد، وذلك أنّ الأفعال قصد من تحولها إلى الجمود، وتركيبها من "ذا" لإفادة للمدح أو الذم، وإفادة هذا الأسلوب يعني أنَّه من جملة الأساليب الإنشائية، ولا تستقيم هذه الأساليب مع الزمن الماضي"[2].

ويبدو لنا أنَّ إخراج (حبذا) عن إطار الاسمية، أو الفعلية يخدم المعنى كثيراً، فهي لا تقبل علامات الأسماء أو الأفعال، فلا تشير إلى مسمى، ولا تدل على حدث، وزمان؛ لأنَّها قد خرجت للدلالة على الحدث، فقربت من الحروف. يؤيد ذلك ما ذهب إليه العكبري بقوله: "لأنَّ حبذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل"[3]، فهي حرف أثبت في صدر الجملة؛ ليفيد معنى معينا.

---

[1] السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص٧٩.
[2] المرجع السابق، ص٧٩.
[3] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٨٨/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الفصل الرابع: منهجية التفكير النحوي عند البعلي

# المبحث الأول: أركان الصناعة النحوية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## أولا: السماع *

يعد السماع الأصل الأول والأهم من بين الأصول النحوية التي استند إليها علماء السلف في توصيف نظام العربية، واستخلاص قواعد تجريدية تحكمها، وقد بَيَّن السيوطي المقصود بالسماع بأنَّه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه -صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كل منها من الثبوت"[1].

ولا تخالف بين علماء العربية قديماً وحديثاً حول أهمية السماع، ولا حول أركانه، وكذلك هو شأن البعلي، وأسفله زيادة بيان مدى ظهور أركان السماع لديه:

**أ- القرآن الكريم وقراءاته:**

الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ثابت لدى كل علماء النحو، قال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أو آحاداً أو شاذاً"[2]. وعلى ذلك الباحثون المحدثون، فالقرآن الكريم "هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة"[3]. ولذلك أكثر النحاة من الاستشهاد به على مسائل النحو.

---

* اعتمد الباحث في هذا الفصل على مرجعين، هما: ١- أمان الدين حتحات- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو.
٢- مامون تيسير مباركة - الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري.

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص٣٦.
[2] المرجع السابق، ص٤٨.
[3] ينظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، مطابع دار القلم، بيروت، ١٩٧٣م، ص١٣٠، وينظر: لبدي، محمد سمير نجيب،معجم المصطلحات النحوية والصرفية مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والبعلي واحد من هؤلاء النحاة، سار على نفس المنهج، واستشهد بالقرآن الكريم على امتداد صفحات كتابه في المجالات اللغوية المختلفة من نحو وصرف ولغة، وتجلى ذلك في ما يلي:

١- يكثر البعلي من الاستشهاد بالقراءات المتواترة، ومنه: في باب "الفعل المضارع"، يقول: ومن علامة كون الفعل مضارعاً أن يُحسن اقترانه بـ (اللام و لا)، نحو قوله تعالى: {وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ} (الزُخرف:٧٧) ، {لاَ تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}(التوبة، ٦٦)."[1]

٢- لا يفرق البعلي في الاستشهاد بين القراءات المتواترة، والقراءات الشاذة، وإنَّما يعتمد الاثنتين فيما يراه مناسبا، ومن ذلك:

حديثه عن العطف على المجزوم، يقول: "في العطف بالفاء بعد الجزاء، يجوز الرفع على الاستئناف والنصب بإضمار (أن)، والجزم عطفا على الجزاء"[2]. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة:284)، برفع "يغفر"، ونصبها وجزمها.

وقد قرأ ابن عامر، وعاصم بالرفع فيها على القطع، وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة الكسائي بالجزم بالعطف على الجواب، وروي عن ابن عباس، والأعرج، وأبي العالية والجحدري بالنصب فيها على إضمار "أن"[3].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٣٦/١.
[2] المرجع السابق، ٥٩٨/١.
[3] ينظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو خير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ٢٢٩/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣- يتبع البعلي الشاهد القرآني من القراءات بشاهد شعري، وذلك نحو: أن تفيد الفاء في جواب النهي[1]، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه:81)، أي: إن تطغوا يحل. واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

لا يَخْـــدعَنَّكَ مَوتـــورٌ وإن قَـــدُمَتْ  تَرَاتُـــه فَيَحِيـــقَ الحُـــزنُ والنَّـــدمُ[2]

والشاهد في هذا البيت قول الشاعر: (فيحيق)، حيث انتصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالنهي[3].

٤- يستشهد بالقراءات الشاذة، منها: استدلاله على إعمال (إذن)، أنّها تعمل النصب، وفي حالة قُدّم عليها حرف عطف كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء76). فالجيد ألا تعمل، ويجوز إعمالها، في بعض الشواذ، على من قرأ: ﴿ وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[4].

وهذه قراءة أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وقد خُرّجت هذه القراءة على أنَّ الجملة (وإذا لا يلبثوا) عطف على جملة (وإن كادوا ليستفزونك)[5]، وإن (إذا) قد عملت النصب في الفعل على رأي الجمهور، أما القراءة المشهورة فجاءت على أنَّ الفعل (يلبثون) معطوف على الفعل المرفوع الواقع في خبر كاد (ليستفزونك) والمعطوف على المرفوع مرفوع، فالفعل (يلبثون) مرفوع هنا.

وقد يعالج البعلي القراءة الشاذة بطريقة أخرى، فهو يتخذها دليلا لإثبات قاعدة، ومنها في باب حذف رافع الفاعل ونائبه، نحو قول الشاعر:

---

[1] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٥٦١\٢.
[2] البيت للفرزدق، في ديوانه ٦٥\١، وهو من شواهد سيبويه ، الكتاب، ٣٢/٣. البغدادي، خزانة الأدب ٦٠٧/٣. ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣٢٥).
[3] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٥٦١/٢.
[4] ينظر: المرجع السابق، ٥٥٢/٢.
[5] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط ٦٦/٦.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لِيُبْـــكَ يَزِيـــدٌ ضَـــارِعٌ لِخُـــصُومَةٍ وَمُخْتَـــبِطٌ ممـــا تُطِـــيحُ الطـــوائحُ[1]

فقد رفع (ضارع) بفعل محذوف دل عليه ما قبله (ليبك) بتقدير: ليبكه ضارع[2].

واستدل على صحة ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ (الأنعام، 137)، [3] بضم الزاي، المعنى: زينه شركاؤهم، فرفع الشركاء بفعل مضمر [4].

**نظرات في استدلاله بالقراءات**

لم يغفل البعلي القراءات القرآنية في كتابه، بل التفت إليها واعتد بها فيما عرض له من قضايا لغوية أو نحوية، على نحو ما أسلفنا، وإنَّ نظرة فاحصة في القراءات التي تعرض لها تضع أمام القارئ مجموعة من الحقائق تثبت موقفه من هذه القراءات.

**أولا:** يهتم البعلي في نسبة القراءات التي يستشهد بها إلى أصحابها أو قرّائها، ففي مجموع القراءات التي وردت في معالجاته النحوية نراه نسب القراءة فيها، إلا في ثلاثة مواضع فقط، واكتفى بتصدير تلك القراءات عبارات محددة مثل (قراءة شاذة) أو (قد قُرِئ في الشاذ) أو (في بعض الشواذ)[5].

الموضع الأول جاء في معرض حديثه عند الاسم المنقوص، ففي حالة النصب تتحرك الياء لخفة الفتحة، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (التوبة:40)، وقد قُرِئت بالتسكين وهي قراءة شاذة[6].

---

[1] البيت للحارث بن نُهيك، وهو من شواهد سيبويه ١٤٥\١، وشرح المفصل ٨٠/١، ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٤٩٣).

[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٢٠٩/١.

[3] هي قراءة شاذة، قرأ بها الحسن البصري، والسلمي، وأبي عبد الملك، ينظر: الفراء، معاني القرآن٣٥٧/١.

[4] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٢٠٩/١- ٢١٠.

[5] ينظر: مباركة، مأمون تيسير محمد، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،٢٠٠٥م. ص١٢٦.

[6] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٥٩/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والموضع الثاني الذي لم ينسب فيه القراءة إلى أصحابها جاء في معرض استشهاده على عمل (ما) النافية إن دخلت على الاسم، فهي غير عاملة على مذهب بني تميم، يقول: "وبلغتهم قُرِئ في الشاذ: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهِمْ﴾ (المجادلة:2)، بضم التاء"[1].

أما الموضع الثالث، فقد جاء في معرض استشهاده على إعمال (إذن)، يقول: "ولو قُدِّم عليها حرف عطف كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء76). فالجيد ألا تعمل، ويجوز إعمالها، في بعض الشواذ، على من قرأ: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[2].

أما باقي القراءات التي أوردها في باقي معالجاته النحوية، فقد كان حريصاً على نسبتها لأصحابها؛ ولعل هذا ما يثبت اهتمام البعلي بالقراءات، والتفريق بين صحيحها، ومتواترها، وشاذها[3].

**ثانيا:** يعتني البعلي بقراءة بعض القراء، فمن خلال متابعتنا لقراءته نرى أنَّه أخذ بقراءة الكسائي، فحمزة، فنافع، فابن عامر، فابن كثير، فأبي عمرو، فعاصم، فالحسن، إضافة إلى قراءات ذكرها كمجاهد، وخلف، ويعقوب، وأُبيّ بن كعب.

**ثالثا:** يأخذ البعلي بقراءات لغير العشرة، فلم يتبع قارئا معينا أو قراءة معينة إلا سعيا وراء تثبيت قاعدة أو إقرار لغة، لذا فإننا لا نرى في اختياراته أسماء لأكابر القراء، بل يأخذ بقراءة لغير العشرة المعروفين.

ومن ذلك، استدلاله بقراءة من نصب (يدركَه) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ﴾ (النساء: 100)، وهي قراءة الحسن[4]، وقوله تعالى:

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٤٥٣/٢.
[2] ينظر: المرجع السابق ، ٥٥٢/٢.
[3] ينظر: مباركة، مأمون تيسير، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص١٢٦.
[4] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٥٨٧/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف:90).، ببقاء حرف العلة ثابتا مع الجازم، وهي قراءة قنبل[1].

**رابعا:** يشيع عند البعلي الاستدلال للأصول، فلم يكن الاستدلال على ما خالف الأصول هدفاً وحيداً لديه، بل نراه في مواضع كثيرة يذكر أصول النحو، ويستدل لها بالقرآن الكريم، على الرغم من وضوحها[2].

ومن ذلك استدلاله بقوله تعالى:﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ (عبس:23)، على (لما) وعملها في الفعل المضارع[3].

ومنه استدلاله بقوله تعالى:﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾،(ص:26)، على حرف النداء (يا)، إذ يُنادى بها البعيد والقريب[4].

ومنه أيضا، قوله تعالى:﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ (البقرة، 24)، في حذف النون في الأفعال الخمسة، وهو أصل في الجزم، والنصب محمول عليه في الحذف[5].

**ب. الحديث النبوي الشريف**

نبين أولا المراد بالحديث الشريف، ثم نعرض آراء المتقدمين، والمحدثين في الاحتجاج به، موجزين قدر المستطاع.

أما المراد بالحديث الشريف، فقد تحدث عن ذلك محمد خضر حسين بقوله: "تشتمل كتب الأحاديث على أقوال النبي –صلى الله عليه وسلم–، وعلى أقوال الصحابة، تحكي فعلاً من

---

[1] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،١٠٤/١.
[2] ينظر: حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، دار القلم العربي، حلب، ط١، ٢٠٠٦م. ص١٦٦.
[3] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٦٨\٢.
[4] ينظر:المرجع السابق، ٥١٢\٢.
[5] ينظر:المرجع السابق،١٠١\١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أفعاله عليه السلام، أو حالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة، أو خاصة تتصل بالدين. بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين".[1]

وأما موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، فقد ذكر علي أبو المكارم، أنَّ النحاة المحدثين سكتوا عن الاحتجاج به، ولم يناقشوا هذه المسألة، فلم يجيزوا ذلك ولم يمنعوه[2]. أما النحاة المتأخرون فمنهم من منع الاحتجاج به[3]، كابن الصائغ (ت٦٨٠)، وأبي حيان (ت٧٤٥)، والسيوطي (ت٩١١)، ومنهم من أجاز ذلك[4]، كابن مالك (ت٦٧٢)، وابن هشام (ت٧٦١)، وغيرهما.

**– موقف البعلي من الاستدلال بالحديث الشريف:**

استدل البعلي بالحديث الشريف بكثرة في كتابه، إذ بلغت مجمل الأحاديث المستشهد بها في المجالات اللغوية المختلفة من نحو وصرف ولغة، سبعة وثمانين حديثا، على امتداد صفحات الكتاب المترامية، ومنها:

١ . قوله في أثناء حديثه عن وقوع الجملة الاسمية مقرونة بواو الحال[5] : "**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**"[6]. والشاهد في هذا الحديث، وقوع الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال موقع الحال السادة مسد الخبر، في قوله: (وهو ساجد).

٢. قوله في أثناء حديثه عن (إن) الشرطية الجازمة، فإذا كان الشرط والجزاء جملتين فعلتين ثانيتهما فلها أربعة أقسام، ومنها أن تصدر الأولى بمضارع[7]، ويستدل على ذلك بقوله –

---

[1] الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، بولاق، القاهر، ١٩٣٦م،ع ٣، ص١٩٧.
[2] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص ٣٨- ٣٩.
[3] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ٥٢- ٥٣.
[4] ينظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ، ص١٤٠.
[5] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ١٩١/١.
[6] أخرجه مسلم ، صحيح مسلم، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م كتاب الصلاة، حديث رقم (٢١٥).
[7] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ، ٥٧٥\٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صلى الله عليه وسلم- : "**من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِر له ما تقدم من ذنبه**"[1]. والشاهد في هذا الحديث مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا، وذلك في قوله: (من يقم... غُفِرَ).

٣. وفي أثناء حديثه عن الاستثناء المنقطع، يقول: "وهو الإخراج بإلا أو غير أو بيد، لما دخل في حكم دلالة المفهوم"[2]، ويستدل على ذلك بقوله -صلى الله عليه وسلم- : "**أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش وأُسترْضِعت في بني سعد** "[3].

٤. وفي حديثه عن مجيء المبتدأ والخبر نكرة، يقول: "يشترط لجواز الإخبار عن النكرة حصول الفائدة، وذلك لأمور"[4] ومنها: أن تكون مضافة[5]، واستدل على ذلك بقوله -صلى الله عليه وسلم- "**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ على العَبْدِ**"[6]. والشاهد في هذا الحديث جواز مجيء المبتدأ نكرة؛ لأنه مضاف، وذلك في قوله: (خمس صلوات).

ومما يؤخذ على البعلي، عدم الدقة في نقل الأحاديث النبوية، فليس صعباً أن ندرك الفرق بين الأحاديث التي ذكرها، والأحاديث التي وردت في كتب الصحاح، فهو واضح بين؛ فقد ذكر البعلي قوله -صلى الله وعليه وسلم- "**ألا عسى أحدكم يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين**"، دليلا على أنَّ خبر عسى مجرد من (أن)[7].

وبالنظر إلى كتب الحديث نجد أنَّ تتمة رواية الحديث: "**ألا هل عسى أحدكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين فيتعذر عليه الكلأ فيرتفع، ثم تجيء الجمعة فلا**

---

[1] أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من قام ليلة القدر، بيت الأفكار الدولية، عمان، ١٩٩٨م، حديث رقم(٣٣).
[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٤٦٨/٢.
[3] البجاوي ، علي محمد ، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،بيروت، ١٢٣/١.
[4] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ١٧٧/١.
[5] ينظر: المرجع السابق، ١٧٨/١.
[6] أخرجه مسلم ، صحيح مسلم، كتاب الزكاة،حديث رقم (٥٣).
[7] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٦٢/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**يجيء ولا يشهدها، وتجيء الجمعة فلا يشهدها، وتجيء الجمعة فلا يشهدها حتى يطبع على قلبه"**[1]. وعلى هذه الصيغة فلا شاهد على ما ذهب إليه.

وذكر البعلي، أيضاً، قوله –صلى الله عليه وسلم– : "**إنَّكما قد طوفتما بي منذ الليلة فأخبراني عما رأيت**". دليلا على أنَّ مذ، ومنذ حرفان، ولا يجر بهما إلا الزمان، فإن كان ماضيا فهما بمعنى (من)، وإن كان حاضرا، فهما بمعنى (في)[2]، وبالعودة إلى كتب الحديث، نجد أنَّ نص الحديث: "**.....ثم أخرجاني منها فصعدا بي الشجرة، فأدخلاني دارا هي أحسن وأفضل، فيها شيوخ وشباب، قلت: طوفتماني الليلة، فأخبراني عما رأيت، قالا: نعم....**"[3]، وعلى هذه الرواية فلا شاهد على ما ذهب إليه.

ج. **الشعر.**

استحوذ الشعر على اهتمام النحاة على مر العصور، وعدوه دليلاً على صحة القواعد العربية، حتى إنَّهم استدلوا به على صحة الظواهر النحوية والصرفية التي جاءت في القرآن الكريم، فلا غرابة إذا زادت شواهد الشعر في كتب النحاة على شواهد القرآن الكريم.

ولا يخرج البعلي عن هذه القاعدة، فقد وصل عدد الشواهد الشعرية التي استدل بها في كتابه إلى ألف وثلاثمائة وأربعة وستين شاهداً تنتمي إلى عصور مختلفة، فقد استدل بشواهد لشعراء جاهليين، ومخضرمين، وأمويين، وعباسيين، وهؤلاء الشعراء من عدنانيين وقحطانيين ينتمون إلى قبائل متعددة.

---

[1] أخرجه ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، باب من ترك الجمعة من غير عذر، بيت الأفكار الدولية، عمان، حديث رقم (٩٣).
[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٦٥٠/٢.
[3] أخرجه البخاري، صحيح البخاري، باب الجنائز حديث رقم (٩٣).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١. استدلال البعلي بالشعر الجاهلي.

اهتم البعلي في شواهده بشعراء العصر الجاهلي على غرار كثير من النحاة واللغويين الذين أولوا الشعر الجاهلي مكانة تفوق غيره من الشعر.

وأخذ امرؤ القيس النصيب الأوفر بين شعراء العصر الجاهلي، فقد ذكر له ثلاثة وعشرين بيتاً، تناول فيها بعض القضايا النحوية، في الوقت الذي ذكر لبعض الشعراء الجاهليين بيتاً، أو بيتين، أو أكثر من ذلك، كما هي الحال عند أبي ذؤيب الهذلي، ومرار الأسدي، فقد ذكر لكل واحد منهما أربعة أبيات، وإذا أردنا أن نلقي نظرة على استدلاله بالشعر الجاهلي فإننا نقول[١]:

نال امرؤ القيس القسط الأوفر -كما أسلفنا- بين الشعراء الجاهليين الذين استدل البعلي بشعرهم، فقد ذكر له بضعة وعشرين بيتا[٢]، بما فيها المكرر، من ذلك قوله في مجيء (أو) بمعنى الواو[٣]:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِنْ بينِ مُنْضجٍ صَفِيفِ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعجَّلِ[٤]

ومن ذلك قوله أيضا، في انتصاب الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى (إلا أن)[٥]:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا نُحَاوِلُ مَلْكًا أو نَمُوتَ فنُعْذَرَا[٦]

---

[١] ينظر: حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ص٢١٤.

[٢] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٨٤/١، ٢٣٢/١، ٢٥٨/١، ٣٧٣/١، ٣٨٥/١، ٣٨٣/١، ٤٠٤/١، ٤٥٩/٢، ٥٠٣/٢، ٥٥٦/٢، ٥٥٩\٢، ٦٢١/٢، ٦٣٩/٦٣٤،٢/٢، ٦٤٥/٢، ٧٣٥/٢، ٧٠٩/٢، ٨٢٢/٢، ٩٣٠/٢، ٩٤٣/٢، ٩٧٠/٢، ٩٧٤/٢ ، ٩٧٧/٢.

[٣] ينظر: المرجع السابق، ٨٢٢/٢.

[٤] البيت لامرئ القيس، في ديوانه ص٢٢، وهو من شواهد الدرر ١٥٩/٢، والسيوطي، ٢٩٠، وشواهد التوضيح ص١١٥. ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٣٥٠).

[٥] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٥٥٩/٢.

[٦] البيت لامرئ القيس، في ديوانه ص٦٦، وهو من شواهد سيبويه ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٨/٢، والمفصل ١٣١، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١١٩١).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثم يأتي النابغة الذبياني في المرتبة الثانية من الشعراء الجاهليين الذين استدل بشعرهم، حيث ذكر له ثمانية عشر بيتا[1] في بعض المسائل النحوية والصرفية[2]، من ذلك قوله:

تُخَيَّرِنْ مِن أزمانٍ يَومِ حَليمةٍ إلى اليوم قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَجارِبِ[3]

وهو شاهد على مجيء (من) لابتداء غاية الزمان[4].

ويأتي زهير بن أبي سلمى في المرتبة الثالثة بين الشعراء الذين استدل البعلي بشعرهم، حيث ذكر له ثلاثة عشر بيتا[5]، في تناولات نحوية مختلفة؛ من ذلك استدلاله على مجيء القسم بنفظ اليمين منصوبا[6]:

يَميناً لَنِعْمَ السيدان وُجِدْتُما على كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحيلٍ ومُبْرَمِ[7]

ثم يأتي عدي بن زيد في المرتبة الرابعة وله ستة شواهد[8]، من ذلك استدلاله بجواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر[9]، في قوله:

ذَرِيني إن أمْرَكِ لَن يُطَاعا وَما أَلْفَيتَنِي حِلْمي مُضَاعا[10]

ويأتي طرفة، وتأبط شرا، وقيس بن الخطيم في المرتبة الخامسة، ولكل واحد منهم أربعة أبيات؛ ومما أورده لطرفة قوله:

---

[1] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ١٤٠/١، ١٤٣/١، ٢٣٠/١، ٢٥٢/١، ٣٢٦/١ ، ٣٣٦/١، ٣٥٢/١، ٣٨١/١، ٣٨٢/١، ، ٤٠١/٢، ٤٢١/٢، ٥٨٨/٢، ٦٠٦/٢، ٦٨٠/٢، ٧٠٩/٢، ٧٦٦/٢، ٨٣٧/٢، ٩٦٦/٢.

[2] ينظر: حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو،ص٢١٦.

[3] البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٦٠، وهو من شواهد شرح التصريح ٨/٢، والعيني ٢٧٠/٣، وشواهد التوضيح ص ١٣١، ينظر: حنا ، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٨٤).

[4] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٦٠٦/٢.

[5] ينظر: المرجع السابق، ٣٧/١، ١٢٥/١، ٢٥٨/١، ٣٨٠/١، ٥٤١/٢، ٥٤٢/٢، ٥٧٧/٢، ٦٠٧/٢، ٦٢٩/٢ ، ٦٣٤/٢، ٨٤٤/٢، ٨٦٠/٢، ٩٦٦/٢.

[6] ينظر: المرجع السابق، ٦٢٩/٢ .

[7] البيت لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه ص١٤، وهو من شواهد الدرر ٤٧/٢، والهمع ٤٢/٢، والخزانة ١٠٥/٤، ينظر: حنا حداد، معجم الشواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٧٧٩).

[8] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١٩٦/١، ٢٣١/١، ٥٨٦/٢، ٧٥٣/٢، ٧٨٦/٢، ٨١٠/٢.

[9] ينظر: المرجع السابق، ٨١٠/٢.

[10] البيت لعدي بن زياد، في ديوانه ص 35، وهو من شواهد معاني القرآن ٤٢٤/٢، الخزانة ٣٦٨/٢، ، ينظر:حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٦٤١).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رَأَيْـــتُ بَنـــي غَبْـــراءَ لا يُنكرونَنـــي  وَلا أَهـــلُ هـــا ذاكَ الطِّـــرافِ الـمُمـــدَّد[1]

والشاهد في هذا البيت دخول هاء التنبيه على اسم الإشارة المقرون بكاف الخطاب، وذلك في قوله (هذاك الطراف)[2].

ومما استدل به لتأبط شرا قوله:

فَأَبَـــتْ إلـــى فَهْـــمٍ وَمـــا كِـــدْتُ آيِبـــا  وَكَـــمْ مِثْـــلُها فَارَقْتُهـــا وهِـــي تَـــصْفِرُ[3]

والشاهد في هذا البيت نصب خبر (كاد) وروده اسما مفردا[4]

ومما استدل به لقيس بن الخطيم، قوله:

نَحـــنُ بِمـــا عِنـــدنا وأَنْـــتَ بِمـــا  عِنْـــدَكَ راضٍ والـــرأيُ مُـخْتَـــلِفُ[5]

والشاهد في هذا البيت إعطاء الخبر (راض) للاسم المعطوف على المبتدأ (أنت)، أما خبر المبتدأ محذوف تقديره: نحن راضون[6].

ويتابع البعلي في استدلاله بالشعر الجاهلي على تفاوت بين الشعراء، إلى أن يصل إلى ثلاثة أبيات من الشعر لبعض الشعراء كما هي الحال عند قيس بن الخطيم[7]، ومرار الأسدي[8]، وعنترة بن عريس[9]، أو يستدل ببيتين من الشعر كما هي الحال عند جذيمة بن مالك[10]، ودريد بن

---

[1] البيت لطرفة بن العبد، في ديوانه ص ٢٧، وهو من شواهد الدرر ٥٠/١، والعيني ٤١٠/١، والأشموني ١٤٤/١، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٨٢٦).
[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٧٧٦/٢.
[3] البيت لتأبط شرا، وهو من شواهد الدرر ١٠٧/١، والخصائص ٣٩/١، والأغاني ٤٣٨٣/٢٤، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية: شاهد رقم، (٩١٤).
[4] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٢٦١\١.
[5] لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ص ٢٣٨، و من شواهد الدرر ١٤٢\٢، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (١٧٢٥).
[6] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٤٤٩/٢.
[7] ينظر: المرجع السابق، ٤٤٩/٢، ٥٤٩/٢، ٦٥٤/٢.
[8] ينظر: المرجع السابق، ٥٢٣/٢، ٧٢٠/٢، ٨٠٤/٢.
[9] ينظر: المرجع السابق ، ١٣٨/١، ٤٠٤/٢، ٤٣٢/٢.
[10] ينظر: المرجع السابق، ٦٨٩/٢، ٩٦٠/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصمة[1]، وغيرهم من شعراء ذلك العصر، أو يستدل ببيت واحد كما هي الحال عند خنجر بن صخر[2]، وخليفة بن براز[3]، وزياد بن واصل السلمي[4]، وغيرهم.

**٢. استدلال البعلي بشعر المخضرمين.**

استدل البعلي بشعر كثير من المخضرمين ، فقد ذكر لحسان بن ثابت واحدا وعشرين شاهدًا[5]، من ذلك قوله:

**فَكَفَى بِنَا فَضْلا علَى مَن غَيرِنَا حُبَّ النَّبِي مُحَمَّدٍ إيّانَا[6]**

والشاهد في هذا البيت إسناد (كفى) إلى غير المجرور بالباء، وهذا ما يبطل قياس الباء في (أفعل به) عليها إذ إن أفعل لا تسند إلى غير المجرور بالباء[7].

وأثبت للحطيئة تسعة شواهد[8]، منها قوله:

**أَطَوِّف مَا أَطَوِّف ثُم آوي إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُه لَكَاعِ[9]**

والشاهد في هذا البيت مجيء صيغة (فعال) لسب الإناث غير مناداة من قوله (قعيدته لكاع)، إذ الأصل أن تأتي مقرونة بحرف النداء بأن يقال (يا لكاع) [10].

ولكعب بن زهير أربعة شواهد[11]، منها قوله:

---

[1] ينظر: ، البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٢٥٧/١، ٣٢٦/١.
[2] ينظر: المرجع السابق، ٢٥٦/١.
[3] ينظر: المرجع السابق، ٢٤٠/١.
[4] ينظر: المرجع السابق، ٦٤/١.
[5] ينظر: المرجع السابق، ١١٠/١، ١١٥/١، ١٢٢/٢، ١٣٩/١، ٢١٧/١، ٢٣٧/١، ٣٠٤/١، ٤٩٤\٢، ٥٣١/٢، ٥٤٨/٢، ٥٧٣/٢، ٦١٦/٢، ٦٧٠/٢، ٧١٥/٢، ٧٣٧/٢، ٧٥٣/٢، ٨٤٢/٢، ٨٨٥/٢، ٩٣١/٢، ٩٦٨/٢، ٩٦٩/٢.
[6] البيت لحسان بن ثابت، وهو من شواهد ابن الشجري ١٦٩\١، والخزانة ٤٥٤/٢، وينسب البيت لكعب بن مالك، وهو في ديوانه ص289، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٨٩٨).
[7] ينظر: ، البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٣٠٥/١.
[8] ينظر: المرجع السابق، ١٣٥/١، ٣٤٧/٢، ٥٣٥/٢، ، ٥٥٨/٢، ٥٨٧/٢، ٧٥٧/٢، ٨٤٨/٢، ٩٧٦/٢.
[9] البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ص١٢٠، وهو من شواهد شرح المفصل ٥٧/٤، والكامل ١٥٣/١، ينظر: حنا، حداد، معجم الشواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٦٨٦).
[10] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٥٣٥/٢
[11] ينظر: المرجع السابق ، ٣٤٣/١، ٧٣٦/٢، ٧٨٥/٢، ٨٦٤/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أَرجُـــو وآمُـــلُ أنْ تَـــدُنُو مَوَدتُـهـــا  وَمـــا إخـــال لَـــدينا مِـــنْكَ تَنْويـــلُ[1]

والشاهد في هذا البيت إلغاء عمل الفعل القلبي ( وما إخال) المتقدم على مفعوليه جوازا[2].

وقد يذكر لبعض الشعراء ثلاثة شواهد، كاستدلاله بقول الخنساء[3]:

مَـــا لِلجَمـــالِ مَـــشْيِـهـا وَئِيـــدا  أَجَنْـــدَلا يَـحْمِلْـــنَ أم حَـــدِيدا[4]

والشاهد في هذا البيت مجيء (وئيدا) حالا سادة مسد الخبر شذوذا، وحقها الرفع لأنها تصلح للإخبار[5].

ومن الذين ذكر لهم البعلي ثلاثة شواهد، القطامي[6]، وعباس بن مرداس السلمي[7].

وقد يثبت لبعض الشعراء بيتين، كما نجد عند متمم بن نويرة[8]، وأمية بن الصلت[9]، غسان بن وعلة[10].

---

[1] البيت لكعب بن زهير، في ديوانه ص٩، وهو من شواهد الدرر ٣١/١، وشرح التصريح ٢٥٨/١، والعيني ٤١٢/٢، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٩٣١).

[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٣٤٣/١.

[3] ينظر: المرجع السابق، ١٢٣/١، ١٩٢/١، ٤٧٣/٢.

[4] البيت للخنساء، وهو من شواهد العيني ٤٤٨/٢، وينسب للزباء في الدرر ١٤١/١، والسيوطي ص ٣٠٨ ، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم ( ٣٣٢٦).

[5] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١٩٢/١.

[6] ينظر: المرجع السابق ، ٢٧٣/١، ٤١٥/٢، ٦٤٤/٢.

[7] ينظر: المرجع السابق، ١٤٦/١، ٢٥٥/١، ٨٥٩/٢.

[8] ينظر: المرجع السابق، ٢٦٤/١، ٦٠٢/٢.

[9] ينظر: المرجع السابق، ٢٧٢/١، ٢٧٤/١.

[10] ينظر: المرجع السابق، ٧٨١/٢، ٧٨٤/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

### ٣. استدلال البعلي بالشعر الأموي

حظي الشعر الأموي بمكانة كبيرة عند البعلي، ولم يكن شعراء هذه الفترة على سوية واحدة؛ فقد استدل بثمانية وثلاثين بيتا من شعر الفرزدق[١]، وهو أكثر شعراء العرب الذين ذكر لهم شعرا في كتابه[٢]؛ من ذلك قوله:

إنَّ الـــذي سَـــمَكَ الـــسَّما بَنَـــى لنـــا  بَيْتَـــا دَعائِـمُـــهُ أَعَـــزُّ وَأَطْـــوَلُ[٣]

والشاهد في هذا البيت استعمال اسم التفضيل (أعز وأطول) عاريا من التفضيل[٤].

وقوله أيضا:

إذا بَـــاهِلِيٌّ تَـحْـتَـــه حَـنْظَـلِيَّـــةٌ  لـــه وَلَـــدٌ مِنْهـــا فَـــذَاكَ الـمُـــذَرَّعُ[٥]

والشاهد في هذا البيت ورود الاسم بعد (إذا) مخبرا عنه بغير الفعل[٦].

وهو شاهد في همز نبيء ونُبآء[٧].

ويأتي في المرتبة الثانية جرير، حيث ذكر له سبعة وعشرين شاهدا[٨]، منها قوله:

أَعَبْـــداً حَـــلَّ فـــي شُـــعَبَى غَرِيبـــا  أَلُـــؤْمـــاً لا أَبَـــالَـــكَ وَاغْـــتِـرَابـــا[٩]

---

[١] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٩٣/١، ٢٦/٢ ، ١٠٥/١، ١٧٦/١، ١٨٢/١، ١٨٩/١، ٢٠٨/١، ٢٢٨/١ ، ٢١٤/١، ٢٤٦/١، ٣١٦/١ ٣٢٢/١، ٣٢٤/١، ٤٢٠/٢، ٤٣٠/٢، ٤٤٣/٢، ٤٥٤/٢، ٤٨٥/٢، ٤٥٩/٢، ٥٥٤/٢، ٥٨٠/٢، ٦٢٦/٢، ٦٢٧/٢، ٦١٥/٢، ٦٦١/٢ ، ٧٤٦/٢ ، ٧٠٠/٢، ٧٥٠/٢، ٧٦٧/٢، ٨٠٩/١، ٨٦٠/٢، ٨٦١/٢، ٨٧٤/٢، ٨٩١/٢، ٨٩٦/٢، ٩١٢/٢، ٩٣٥/٢، ٩٧٨/٢.

[٢] ينظر: حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ص٢٢٣.

[٣] البيت للفرزدق، في ديوانه ١٥٥/٢، وهو من شواهد المفصل ١٢١، والخزانة ٤٨٦/٣، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم ( ١٨٨٣).

[٤] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٣١٦/١.

[٥] البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٤١٦/١، وهو من شواهد الدرر ١٧٤/١، والكامل ٣١٥/١، والسيوطي ص ٩٤. ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٥١٦).

[٦] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٢٤١/١.

[٧] ينظر: المرجع السابق، ٨٩١/٢.

[٨] ينظر المرجع السابق، ٢٤/١، ٥٩/١ ، ٨٥/١، ١٧١/١، ٢٤٤/١، ٢٨٥/١، ٣٦٤/١، ٣٦٥/١، ٥١٧/٢، ٥٣٢/٢، ٥٣٩/٢، ٦١٧/٢، ٦٢٢/٢، ٦٧١/٢، ٦٧٤/٢ ، ٧٠٤/٢، ٧٢٣/٢، ٧٣٠/٢، ٧٣٤/٢، ٧٣٨/٢، ٧٤٦/٢، ٧٤٤/٢، ٧٧٧/٢، ٧٨٧/٢، ٨٢٢/٢، ٣٣/٢، ٩٨١/٢.

[٩] البيت لجرير، في ديوانه ص٦٥٠، وهو من شواهد الأغاني ٢٧٦/٨، وشرح التصريح ٣٣١/١، والخزانة ٣٠٨/١، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٠٣).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهو شاهد في نيابة المصدر عن فعله في استفهام لقصد التوبيخ[1].

ويأتي في المركز الثالث من شعراء العصر الأموي رؤبة بن العجاج، حيث ذكر له اثنين وعشرين شاهدا[2]، ومما أثبته قوله:

**وَلا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ**[3]

وهو شاهد في إثبات حرف العلة في المضارع المعتل المجزوم[4].

ثم يأتي ذو الرمة، وذكر له ستة عشر شاهدا[5]، ومنها قوله:

**مَشْيَنَ كَما اهتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَها مُرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ**[6]

وهو شاهد في إعطاء المضاف حكم المذكر المضاف إليه المؤنث في قوله (تسفهت أعاليها مر الرياح)، إذ أنث الفعل (تسفه) مع أن فاعله (مر) وهو المذكر[7].

ويأتي، بعد ذلك، كثير عزة، ويثبت له عشرة شواهد[8]، منها قوله:

**ما أَغْطَيَاني ولا سَأَلْتُهما إلا وإِنِّي لَحَاجِزي كَرَمي**[9]

وهو شاهد في كسر همزة (إن) لوقوعها موقع الحال، في قوله ولا (سألتهما إلا وإني لَحَاجزي كرَمي) والتقدير: (ولا سألتهما إلا محجوزا)[10].

---

[1] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٣٦٥/١.

[2] ينظر: المرجع السابق، ٢٥/١، ٦٠/١، ٧٤/١، ٨١\١، ١٠٤/١، ١٤١/١، ١٩٣/١، ٢١٩\١، ٢٢٣/١، ٣٦٢\١، ٤٤٥/٢، ٤٤٨\٢، ٥٢٩\٢، ٥٥٢\٢، ٥٩٠/٢، ٦٢٠\٢، ٦٢١/٢، ٦٤٧\٢، ٦٤٩/٢، ٦٥٧/٢، ٧٢٢/٢، ٩٠٧/٢.

[3] الرجز لرؤبة، في ديوانه ص ١٧٩، وهو من شواهد الدرر ٢٨/١، والخزانة ٥٣٣\٣ والعيني ٢٣٦/١، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣٤٩٢).

[4] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ١٠٤/١.

[5] ينظر: المرجع السابق، ٢١٠/١، ٢١٥/١، ٢٤٠/١، ٢٧٨/١، ١٢٥١، ٤٣٣/٢، ٤٩٤/٢، ٥١٢/٢، ٥١٩/٢، ٥٢١،٢/٢ /٥٤٠، ٥٦٦/٢، ٦٠٢/٢، ٦٤٤/٢، ٧٤٦/٢، ٨٠٢/٢.

[6] البيت لذي الرمة، في ديوانه ص٦١٦، وهو من شواهد الكامل ٣٢٤/١، الخزانة ١٦٩/١، والعيني ٣٦٧/٣، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد قم (٢٨٠٩).

[7] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٧٤٦/٢.

[8] ينظر: المرجع السابق ، ٥٥/١، ٢٦٦/١، ٢٧٧/١ ، ٣٨٧/١ ، ٣٩٧/١، ٤٢٢/٢، ٤٢٥/٢، ٤٣٣/٢، ٥٣٢/٢، ٥٥٢/٢.

[9] البيت لكثير عزة، ديوانه ص٢٧٣، من شواهد العيني ٣٠٨/٢، سيبويه ٤٢٧/١، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٧٧٠).

[10] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٤٢٥/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثم عمر بن أبي ربيعة، وكان البعلي قد استدل بثمانية أبيات من شعره[1]، من ذلك قوله:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرونِهَا  شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ[2]

وهو شاهد في مجيء الباء بمعنى (من) للتبعيض في قوله (شرب النزيف ببرد ماء)، أي: من بعض ماء برد[3].

وقوله:

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرَفَنَّه  كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[4]

وهو شاهد في مجيء (كي) محذوفة الياء في قوله: (كما يحسبوا)[5].

ثم يأتي الأخطل وقد ذكر له سبعة شواهد[6]، ومنها:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا  قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا[7]

وهو شاهد في حذف نون المثنى لتقصير الصلة في قوله (اللذا قتلا الملوك) وأصله (اللذان)[8].

ويفاوت البعلي، بعد ذلك، في استدلاله بشعراء العصر الأموي، إلى أن يصل الاستدلال بثلاثة أبيات، كما هي الحال مع قيس بن ذريح[9]، والأحوص[10]، وأبي النجم العجلي[11]، وغيرهم،

---

[1] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٢٧١/١، ٣٠٧/١، ٣٤٨/١، ٤٣٩/٢، ٦٠٠/٢، ٧٤٦/٢، ٨٧٧/٢، ٩٥٢/٢.

[2] البيت لعمر بن ربيعة، في ديوانه ص٨٣، وهو من شواهد اللسان (حشرج) ٦١/٣، وينسب لجميل بثينة في ديوانه ص٤٢، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٤٥٣).

[3] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٦٠٠/٢.

[4] البيت لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه ص١٢٦، وهو من شواهد الدرر ٥١/٢، والسيوطي ص ٦٤، وينسب لجميل بثينة في ديوانه ٩٢، وهو من شواهد مجموعة المعاني ص١٤٦، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٩٢٠).

[5] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٥٥١/٢.

[6] ينظر: المرجع السابق، ٨٥/١، ١٤٥/١، ٢٠٤/١، ٥٥٨/٢، ٧٣٤/٢، ٨٠٥/٢، ٨٢٥/٢.

[7] البيت للأخطل، في ديوانه ص ٣٨٧، وهو من شواهد سيبويه ٩٥/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمفصل ص٦٨، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (٢٠٧٨).

[8] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٨٥/١.

[9] ينظر: المرجع السابق،٣٤٢/١، ٦٤٠/٢، ٨٣١/٢.

[10] ينظر: المرجع السابق، ٤٣٩/٢، ٥٨٩/٢، ٧٤٨/٢.

[11] ينظر: المرجع السابق، ٣١/١، ٥٦٠/٢، ٩٥٥/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أو يستدل ببيتين كما نجد عند عبد العزيز بن زرارة الكلابي ومجنون ليلى وغيرهما، أو يستدل ببيت واحد كما هي الحال مع عبد الله بن الزبير، وعمران بن حطان، وحميد بن الأرقط وغيرهم كثير.

**٤. استدلال البعلي بالشعر العباسي.**

لم يكن لشعراء العصر العباسي نصيب وافر سواء أكان في عدد الشعراء، أم عدد الأبيات التي استدل لكل واحد منهم[1]، فقد استدل لمزاحم بن الحارث العقيلي بشاهدين[2]، منها قوله:

**وما بَرِحَ الوَاشُونَ حتى ارْتَمَوْا بنا وحتى قُلُوبٌ عن قُلُوبٍ صَوَارِفُ[3]**

وهو شاهد في جواز مجيء المبتدأ نكرة موصوفة تقديرا، في قوله: (قلوبٌ عن قلوبٍ صوارف)، والتقدير: قلوب منا[4].

كما استدل بقول المتنبي:

**لَوْما الإصاخَةُ لِلوشاةِ لَكانَ لي من بعد سُخْطِكَ في رِضاكَ رَجاءُ[5]**

وهو شاهد في مجيء (لوما) حرف امتناع لوجود، وذلك في قوله: (لوما الإصاخة....لكان لي)[6].

وأبي الهول الحميري بقوله:

**ولستُ إذا ذَرَعاً أَضيقُ بِضارِعٍ ولا يَائِسٍ عند التَّعَسُّرِ مِنْ يُسرِ[7]**

---

[1] ينظر: حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ص٢٣٠.
[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،١٧٨/١، ٤٥٧/٢.
[3] البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، وهو من شواهد العيني ٩٩/٢، وديوان الحماسة ١٤٩/١، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم( ١٣٨٧).
[4] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ١٧٨/١.
[5] البيت للمتنبي، وهو من شواهد المغني ٢١٧\١، والأشموني ٥٠\١٤، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٨).
[6] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٦٦٩/٢.
[7] البيت لأبي هول الحميري، وهو بلا نسبة في العيني ٢٣٣\٣ ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٣٨٥).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهو شاهد في تقديم التمييز على عامله المتصرف، في قوله: (ذرعا أضيق)[1].

وأشجع السلمي بقوله:

**ومـــا أنـــا مـــن رُزْءٍ وإن جَـــلَّ جَـــازِعٌ ولا بِـــسرورٍ بعـــد مَـــوتِك فـــارِحُ[2]**

وهو شاهد في تحويل الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، إذا أريد بها معنى الحدوث، وذلك في قوله: (فارح)، بدل (فَرِح)[3].

ومحمد بن يسير بقوله:

**إنْ تَـــستَجيروا أَجَرنـــاكم وإن تَهِنُـــوا فعنـــدنا لكـــمُ الإنجـــادُ مَبْـــذولا[4]**

وهو في مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً، في قوله: (إن تستجيروا أجرناكم)[5].

وفيما يلي بيان بتوزيع الشعراء على العصور:

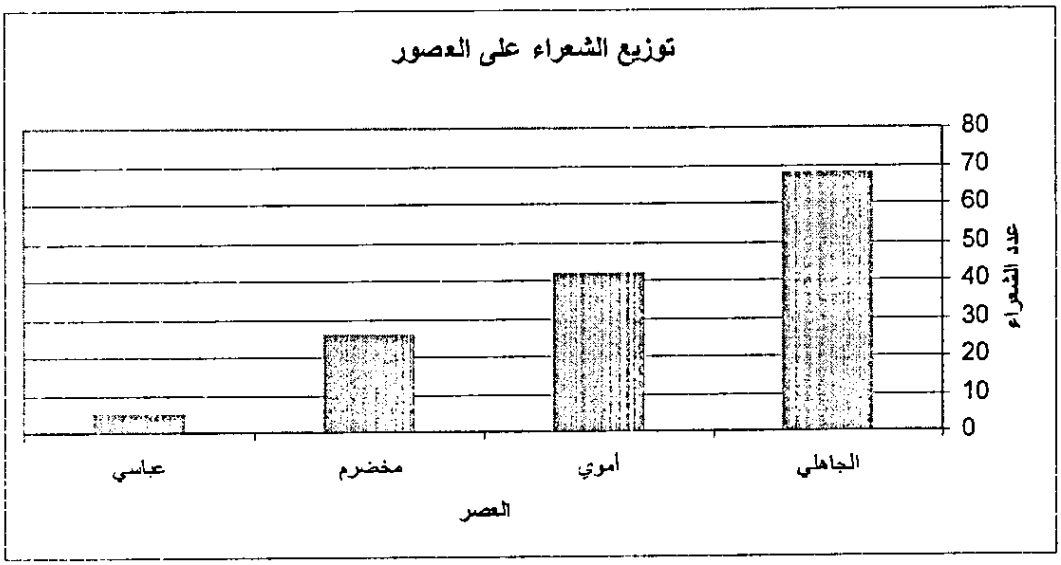


[1] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٣٥٨/١

[2] البيت: لأشجع السلمي، وهو من شواهد العيني ٥٧٤\٣، والخزانة ١٤٣\١ والمرزوقي ص ٨٥٨، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (٤٩٥).

[3] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٧٠٧/٢.

[4] البيت لمحمد بن يسير، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ص٣٠٨، التوضيح والتصحيح ص١٦. ينظر: حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٨٧٤).

[5] ينظر: البعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٥٧٦/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتضح، من خلال البيان السابق، أنَّ البعلي عُني بالشعر الجاهلي، على غرار باقي النحاة، ثم أولى عنايته بعد ذلك، للشعر الأموي، ثم بعد ذلك للشعراء المخضرمين، ثم للشعر العباسي.

**٥. استدلال البعلي بشعراء مطعون عليهم.**

استدل البعلي بلغة شعراء ضعفهم بعض اللغويين، كأبي داؤد الإيادي، الذي حامت حوله شكوك، جعلت أبا حاتم السجستاني يقول: (ولما قدم الأصمعي من بغداد دخلت إليه، فسألته عمن بها من أهل الكوفة. فقال: رواة غير منقحين، أنشدوني أربعين قصيدة لأبي داؤد الأيادي قالها خلف الأحمر"[١]. وقد استدل له بثلاثة أبيات[٢].

واستدل، أيضاً، لعدي بن زياد العبادي بستة أبيات[٣]، وهو من أهل الحيرة، ويحسن الفارسية، إلى جانب العربية، وكان ترجماناً بين كسرى والعرب، وأول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، وبلغ تأثره بالفرس حدّاً جعله يتقن ألعابهم، ولما مات كسرى ووُلّي ابنه هرمز رفع منزلة عدي فكان رسوله إلى ملك الروم في القسطنطنية[٤].

هذه الأمور مجتمعة جعلت عدياً موضع شك في سلامة لغته، فقد قال المفضل المرزباني: "كانت الوفود تفد على الملوك بالحيرة، فكان عدي يسمع لغاتهم فيدخلها في شعره"[٥].

وكان ذو الرمة، وهو من شعراء العصر الأموي البارزين الذين استدل البعلي بشعرهم، موضع شك أيضاً، فعلى الرغم من أنَّ البعلي قد استدل له بسبعة عشر شاهدا[٦]، فإننا نرى الأصمعي يقول فيه: "إنَّ ذا الرمة أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين"[٧].

---

[1] حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ص٢٣٤.
[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٦٥٨/٢، ٨٢٠/٢، ٩١٤/٢.
[3] ينظر: المرجع السابق ، ١٩٦/١، ٢٣١/١، ٥٨٦/٢، ٧٦٣/٢، ٧٨٦/٢، ٨١٠/٢.
[4] حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ص٢٣٤.
[5] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ص٢٣٤.
[6] ينظر ص ١٥، من هذه الرسالة.
[7] حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ص٢٣٤.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واستدل لأمية بن أبي الصلت بأربعة شواهد[1]، على الرغم من تجواله الدائم، وقدومه دمشق قبل الإسلام، وهذا ما جعل علماء العربية لا يستدلون بشعره، إضافة إلى ورود ألفاظ في شعره لا تعرفها العرب[2].

وأثبت للطرماح شاهدين[3]، وكان الأصمعي قد طعن عليه، فهو عنده ممن لا يجوز الاستدلال بشعره؛ لأنه كان يقول ما يسمع، ولا يفهمه[4].

**٦. القبائل التي أخذ البعلي عن شعرائها.**

لا نجد عند البعلي منهجاً واضحاً في استدلاله بأبيات لشعراء من قبائل معينة، أو بيئة عربية محددة؛ فهو يستدل بأبيات لشعراء ينتمون إلى قبائل مختلفة.

ولا شك في أنَّ القبائل لم تكن عند البعلي في مرتبة واحدة، فقد أولى العدنانيين شعراء تميم اهتماما خاصّاً واستدل بشعر اثنين وعشرين شاعراً منهم؛ وهم: الأسود بن يعفر، وأوس بن حجر، وجرير، وحميد الأرقط ، وخطام المجاشعي، ورؤبة بن العجاج، والعجاج، وعدي بن زياد، وعلقمة، والفرزدق، وكلحبة اليربوعي، ولقيط، ومتمم بن نويرة، ومالك بن الريب، ومسكين الدرامي، وعوف بن عطية، ربيعة بن مقروم، ضابي بن الحارث، وذو الرمة، وضمرة بن ضمرة، و نخيلة الراجز، وقطري بن الفجاءة، وعبد قيس بن خفاف البرجمي التميمي.

ويأتي شعراء بكر من تغلب في المرتبة الثالثة، فقد استدل بشعر اثني عشر شاعراً منهم؛ وهم: الأخطل، والأعشى، والأغلب العجلي، وطرفة بن العبد، وعمران بن حطان، وعمرو بن قميئة، وعمرو بن كلثوم، والقطامي، والمهلهل، وأبو النجم العجلي، والمرار بن سلامة.

---

[1] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر القاهر، ٢٧٢/١، ٢٧٤/١، ٤٧٠/٢، ٥٢٦/٢..
[2] ينظر حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ص٢٣٤.
[3] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٤٣٧/٢، ٧٤٧/٢.
[4] ينظر: حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ص٢٣٤.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويأتي شعراء هوازن في المرتبة الثانية، فقد استدل بعشرة شعراء منهم؛ وهم: أمية بن الصلت، وحميد بن ثور الهلالي، وأبو حية النميري، ودريد بن الصمة، والراعي النميري، وقيس بن الملوح، ولبيد بن ربيعة، والنابغة الجعدي، ويزيد القشيري.

ويأتي في المرتبة الرابعة شعراء بني أسد، فقد استدل بشعر أحد عشر شاعراً منهم؛ وهم: الربيع الأسدي،و ضرار بن الأزور، وعبد الله بن الزبير الأسدي، وعبيد بن الأبرص، وقران الأسدي، ومغلس بن لقيط، ومنطور بن مرثد، ومغرس بن ربعي الأسدي، والأقيشر الأسدي، وعمرو بن شأس، وطليحة بن خويلد الأسدي.

ثم يأتي شعراء هذيل، فقد استدل بتسعة شعراء؛ وهم: أبو ذؤيب الهذلي، وساعدة بن جؤية، وأبو كبير الهذلي، ومالك بن خويلد، وأبو سهم الهذلي، وأسامة بن الحارث الهذلي، وجنوب بنت عجلان، أبو العيال الهذلي، وأبو خراش الهذلي.

ثم يأتي شعراء بني سليم وقد استدل بشعر سبعة شعراء منهم؛ وهم: الخنساء، وزيد بن واصل، وعباس بن مرداس، وخفاف بن ندبة، ، وأشجع السلمي، وعبد الله بن الزبير، وعبيد بن الأبرص[1].

ثم يأتي شعراء غطفان في المرتبة الخامسة، فقد استدل بشعر ستة شعراء منهم؛ وهم: الحطيئة، والشماخ، وعنترة، وابن ميادة، والنابغة الذبياني، ويزيد بن سنان.

ثم يأتي شعراء قريش، وقد استدل بخمسة شعراء؛ وهم: إبراهيم بن هرمة، وصفية بنت عبد المطلب، وابن قيس الرقيات، وعمرو بن أبي ربيعة.

---

[1] ينظر حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ، ص٢٤٧.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثم يأتي شعراء الرباب، فقد استدل بشعر ثلاثة شعراء منهم؛ وهم: ذو الرمة، وسويد بن كراع، والنمر بن تولب. ومثل ذلك شعراء كنانة، وذكر منهم: أبو الأسود الدؤلي، وقيس بن ذريح، ونصيب بن رباح.

ثم يأتي بعد ذلك شعراء مزينة، وذكر منهم: زهير بن أبي سلمى، وكعب بن زهير.

ثم يأتي شعراء إياد، وذكر منهم شاعراً واحداً، وهو: أبو داؤد الإيادي، ومثل ذلك شعراء عدوان، وهو: ذو الأصبع العدواني.

أما القحطانيون، فقد ذكر لشعراء الأزد عشرة شعراء منهم؛ وهم: الأحوص، وحسان بن ثابت، وأبو قيس بن الأسلت، وقيس بن الخطيم، وكثير عزة، وكعب بن مالك، وجذيمة بن مالك، والسموأل، وسراقة الباهلي، والشنفرى الأزدي.

ويأتي في المرتبة الثانية شعراء قضاعة في المرتبة الثانية، فقد استدل لأربعة شعراء منهم؛ وهم: جميل بثينة، وميسون بنت بحدل، وهدبة بن الخشرم، وجرير الضبي.

ثم شعراء طيّ، وقد ذكر لهم ثلاثة شعراء، وهم: حاتم الطائي، وزيد الخيل، والطرماح.

ثم يأتي شعراء كندة وعاملة، وقد استدل لكل واحد منهما بشعر شاعر واحد، وهما على التوالي: امرؤ القيس، وعدي بن الرقاع[1].

وفيما يلي بيان توضيحي بالقبائل التي استدل بها البعلي في تناولاته النحوية المختلفة.

[1] ينظر: حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو،ص٢٤٧.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

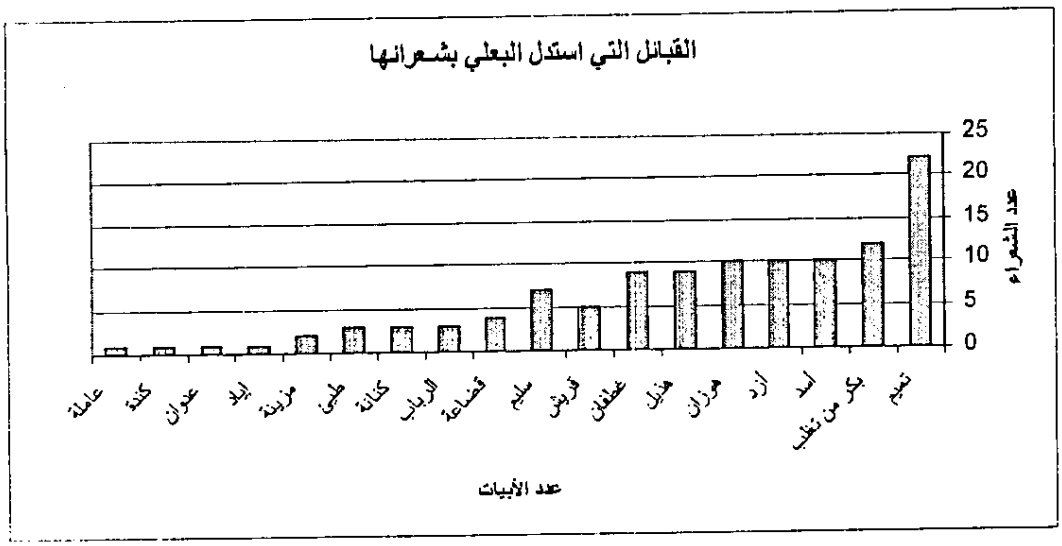


يتضح لنا، من خلال هذا البيان، أنَّ البعلي قد استدل بشعر أغلب القبائل التي يشملها عصر الاحتجاج، وأنه استبعد بعض القبائل كبهراء، وحمير، ومهر، وأشعر، وغيرها.

أما موضوع الكثرة والقلة في الاستدلال، كما هو واضح من البيان، فأمرها واضح؛ لأنه من الطبيعي أن يكثر من الاستدلال بشعر قبيلة كثر الشعراء فيها، ويقل الاستدلال كلما قل الشعراء فيها، وينعدم الاستدلال بشعر قبيلة انعدم فيها شاعر مشهور.

**د. النثر العربي**

لا خلاف بين علماء النحو قديماً وحديثاً على الاستشهاد بالنثر العربي، والاعتداد به في مسائل النحو المختلفة، كيف لا وهو أقرب إلى تمثيل لغة العرب الحية الصادقة، والمُحاكي للغة الحية اليومية بكل تفصيلاتها، فالنثر العربي أبعد ما يكون عن التكلف والتصنع، ومقتضيات الضرورة التي قد تحيد باللغة عن بعض سياقاتها الطبيعية، فالنثر لغة الفطرة التي فُطِرت عليها ألسنة العرب، وعقولهم وقلوبهم، وهو خلاصة تجارب العرب وخبراتهم على مر السنين، وقد ورد على لسان حكمائهم وعقلائهم وذوي الشأن منهم؛ لذا فقد حاز من الفصاحة والبلاغة ما جعله



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ركيزة من ركائز المنابع اللغوية التي يستقي منها النحاة واللغويون مادتهم عبر تاريخ الدراسات اللغوية حتى عصرنا الحاضر[1].

ولم يخرج البعلي عن هذا النسق، ولا هو أغفل هذه الحقائق، فكان النثر العربي حاضراً في كتابه، وعليه اعتمد في كثير من المسائل النحوية والصرفية التي تطرق إليها، ومنه استمد كثيرا من الحقائق الأساسية في النحو العربي، فمثل بذلك أحد أركان الشواهد النحوية في كتابه

وفيما يلي عرض لبعض ما استدل به البعلي من أقوال منسوبة إلى كثير من العرب:

– في مسألة تثنية الاسمين المتفقين لفظا، يقول: "فأكثر المتأخرين على منع تثنيته وجمعه، والأصح الجواز. ومن صرح بذلك ابن الأنباري"[2]، ثم يقول: "ومما يؤيد ذلك قولهم: (القلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوين، وقلة العيال أحد اليسارين)"[3].

– ومنه أيضا ما أورده في حديثه عن الفعل المضارع المعتل الآخر، فالمشهور في كلام العرب أن علامة جزمه حذف حرف العلة، وقد جاء حرف العلة ثابتا مع الجازم، وقد أجاب البعلي عن ذلك، بأن يكون حذف حروف العلة الثلاثة، ثم أشبع الحركات فصارت حروفاً، وقد استدل على ذلك بقول الفراء، فيقول: "وحكى الفراء عن بعض العرب قولهم: (أكلت لحما شاتين) يريد: لحم شاتين"[4].

– ومنه في باب الاستغاثة، يقول: "ويكثر بعد ذلك المستغاث ذكر المستغاث إليه مجرورا بلام مكسورة كغيره من الأسماء الظاهرة"[5]. وقد استدل على ذلك بقول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– حين طعنه العلج، فقال: (يالَلّهِ لِلمسلمين)[6].

---

[1] مباركة، مأمون تيسير أحمد، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص١٥١.
[2] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٧٥١/٢.
[3] المرجع السابق، ٧٦/١.
[4] المرجع السابق ، ١٠٥/١.
[5] المرجع السابق ، ٥٣٦/٢.
[6] المرجع السابق، ٥٣٦/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

– ومنه ما ذكره في انتصاب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد واو الجمع، وقد استدل على ذلك بقوله: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)[1].

– ومنه أيضا، ما أورده في جواز دخول حرف الجر (الباء) على الظرفين المكاني والزماني، وقد استدل على ذلك بقول بعض العرب: (من لدُ شُولا فإلى اتلائها)[2].

نلاحظ مما تقدم، أنَّ الأمثال التي ذكرها البعلي في كتابه جاءت تحتل مكانها الهام في الاستدلال النحوي إلى جانب القرآن الكريم والشعر.

## ثانيا: القياس

هو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله كما قال الكسائي: إنَّما النحو قياس يتبع، ولهذا قيل في حده: إنَّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[3]، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة[4].

وقبل التعرض إلى القياس عند البعلي، نشير إلى أنَّ القياس الذي لجأ إليه النحاة كان الدافع إليه أنَّه لم ترد عن العرب كل صور التراكيب، والصيغ، والجمل التي تعبر عن المعاني المختلفة، وهو بذلك يشابه إلى حد بعيد القياس عند الفقهاء؛ حين أنَّ نصوص الكتاب والسنة، لم تقف عند الأحكام الشرعية جميعها لما حدث في الماضي، ولما يمكن أن يحدث في المستقبل، وبناء على ذلك فقد وضُحت ضرورة القياس لتواكب هذا التطور، وتسد تلك الفجوة.

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٥٥٦/٢.
[2] المرجع السابق، ٦٠٧/٢.
[3] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص٧٠
[4] المرجع السابق، ص٧٠.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## أنواع القياس عند البعلي:

من الطبيعي أنَّ اهتمام البعلي بالسماع أكثر من اهتمامه بالقياس، لا يمنعه من ترجيح القياس في بعض المواضع على السماع، فهو لا يلتفت إلى ظاهرة قدم لها كثيراً من كلام العرب شعراً، ونثراً، بل يستدل بالقياس مخالفاً لما سُمِع عن العرب[1].

### أ. قياس الشبه:

يقوم قياس الشبه على المشابهة بين المقيس والمقيس عليه من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ[2]، وهو من أبرز أنواع القياس عند البعلي، ومن ذلك ما ذكره في باب ترخيم الاسم المركب تركيباً مزجيّاً، فهو يقيسه على الاسم المختوم بتاء التأنيث المربوطة، يقول: "الاسم المركب تركيب مزجيا، (كبعلبك، وحضر موت، وسيبويه)، يُرَخم بحذف عجزه، فيقال: (يا بعلُ، يا حضرَ، يا سيبَ)، لأنَّ عجز هذا المركب بمنزلة هاء التأنيث"[3].

ومن ذلك، أيضا، ما ذكره من منع تقديم خبر (ليس) عليها، فهو يقيسه على (ما) و (عسى)، يقول: "ومنعه قوم –وهو الصحيح– لشبه (ليس) بـ (ما)، في النفي وعدم التصرف، وأنَّ (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها، (فليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها"[4].

### ب. قياس الاستئناس:

يُسْتخدم قياس الاستئناس في "شرح ظواهر نحوية، وذلك بسرد أمثلة مشابهة لها من وجه من الوجوه من غير أن يكتسب المقيس عليه حكما، كما هو الحال في قياس الشبه"[5].

---

[1] ينظر: حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو،ص٢٧٤.
[2] المرجع السابق، ص٣٨٣.
[3] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٢/٣٤٥.
[4] ينظر: المرجع السابق،١/٢٤٤.
[5] حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ص٣٨٥.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

بَـدا لـي أنـي لَـسْتُ مُـدْرِكَ مـا مَـضَى ولا سَـابِقٍ شَـيْئا إذا كَـانَ جَائِيـا[1]

حيث عطف (سابق) المجرور على (مُدْرِك) المنصوبة، وفي ذلك يقول البعلي: "المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة، المختار جره حملا على اللفظ، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا متكلمٍ) ويجوز نصبه حملا على المحل، كقولك: (ليس زيدٌ بقائم ولا متكلما)، ولو كان المعطوف عليه منصوبا، جاز في المعطوف عليه الأوجه الثلاثة المذكورة نحو: (ما زيدٌ قائما ولا متكلما ولا متكلمٍ ولا مكتلمٌ)، فالنصب على اللفظ، والرفع على أنه مقدم، والجر على تقدير وجود الباء، كما في قول زهير"[2].

ج. **القياس التعليمي:**

يقوم القياس التعليمي "على افتراض أساليب لم يرد استعمالها عن العرب، ثم التماس حكم لها، قياسا على ما ورد عنهم من أشباهه، الغرض منه تعليمي تطبيقي"[3]، من ذلك أنه لو سُمِّي رجل (بمسلمان أو زيدون) ثم رُخِّم لحذف الألف والواو[4]. ومن ذلك أيضا قوله: "وكذلك لو سمَّيْتَ (بحُبْلَوِي أو حبليان) لم ترخمه إلا على لغة من نوى المحذوف[5].

---

[1] البيت لزهير بن أبي سلمي، في ديوانه ص٢٨٧، وهو من شواهد سيبويه ٨٣/١، والسيوطي ص٩٨، والخزانة ٥٨\١ ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣١٥٣).

[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٢٥٨/١.

[3] حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو،ص٣٨٥.

[4] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر،٧٩/١.

[5] ينظر: المرجع السابق، ٥٤٥/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# ثالثا: الإجماع:

الإجماع عند النحاة هو: " إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة"[1].

وقال ابن جني في الخصائص: "اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يُعطِ يده بذلك فلا يكون حجة عليه؛ وذلك أنه لم يرد ممن يُطاع في أمره في قرآن، ولا سنة أنهم يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص من النبي -صلى الله عليه وسلم-..."[2].

ومرتبته بعد القياس، إلا أنَّ السيوطي قدمه على القياس عند حديثه عن الأدلة النحوية[3].

**البعلي والإجماع:**

الإجماع من الأدلة النحوية المهمة التي استدل بها البعلي وإن لم يكثر من الاستدلال به، وكل ذلك يرجع إلى طبيعة المسائل التي تعرض البعلي لها.

ومن المسائل التي استدل بها البعلي بالإجماع مسألة (نعم وبئس) فقد رأى أنَّهما فعلان، واستدل على ذلك بالإجماع، يقول: "والصحيح أنهما فعلان، لاتصال تاء التأنيث بها،.....ولعدم كونهما حرفين للإجماع على ذلك"[4].

ومسألة أخرى يستدل بها البعلي بالإجماع، وهي تقدم الحال على العامل الظرفي، حيث رأى أنَّ "الحال إذا تقدمت على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع"[5]، ورأى أنَّ ما ورد من ذلك مقصور على السماع لا يُقاس عليه.

---

[1] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٦٦.
[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ١٨٩/١.
[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٦٦.
[4] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٢٨١/١.
[5] المرجع السابق، ٤٠١/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومنها أيضا، مسألة تقدم الخبر في قوله: (في داره زيدٌ) فرأى أنَّ ذلك جائز إجماعاً، يقول: "فأما (في داره زيد)، فجائز إجماعا"[1].

وإلى جانب مصطلح (الإجماع) استخدم البعلي مصطلح (الوفاق)، وهذا ما بدا واضحاً في كثير من المسائل التي عرضها[2]، يقول في مسألة تقديم المفعول معه على عامله، "ولا يجوز تقديم المفعول معه على عامله وفاقا"[3].

ومسألة أخرى استخدم فيها البعلي مصطلح (الوفاق)، وهي مسألة الفصل بين كان واسمها، يقول: "الفصل بين كان واسمها وفاقاً، وذلك إذا كان ظرفاً أو حرف جر، كقولك: (كان عندك زيد قائماً، وكان في الدار بشر متكلما)[4].

ومنها مسألة حذف الضمير الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، يقول: "لا يجوز حذفه وفاقاً؛ إذا كان مرفوعاً نحو: (إخوتُك قاموا)"[5].

ونجد أنَّ البعلي في النصوص السابقة، يلجأ إلى الاستدلال بهذا الدليل عندما لا يجد من قول العرب ما يؤيد مذهبه؛ لأنَّ السماع من العرب هو الفيصل وعليه المعول.

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،١٨٥/١.
[2] المرجع السابق، ٨٤/١، ١٧٧/١ ، ١/ ١٨٥، ٤٩٠/٢، ٤٥٨/٢، ٥٧٨/٢، ٦٥٥/٢،
[3] المرجع السابق، ٤٨٢/٢.
[4] المرجع السابق، ٢٥٤/١.
[5] المرجع السابق، ١٧٤/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الثاني: تأويل التراكيب النحوية

## التأويل النحوي:

اعتنى غير واحد من علماء اللغة المحدثين بمصطلح "التأويل"، وشرح مفهومه، منهم علي أبو المكارم، والذي ذهب إلى أنَّ التأويل النحوي هو: "صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"[1]. ورأى السيد أحمد عبد الغفار أنَّ التأويل في البيئة النحوية "يُعنى بحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"[2].

وإلى ذلك ذهب تمام حسان، إذ رأى أنَّ التأويل النحوي هو "رد العبارة إلى أصلها النحوي، وذلك لأنَّ النحاة حرصوا أن يفسروا كل ما سُمِع إلا ما ندر، أو شذ في ضوء القواعد التي لم تصدق دائما"[3].

فالتأويل عند النحويين يُطلق على "الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد"[4].

من هذه التعريفات، نرى أنَّ التأويل النحوي هو حمل اللفظ على غير ظاهره؛ لاقتضاء القاعدة، أو لمراعاة المعنى.

**أساليب التأويل النحوي:**

ثمة أساليب كثيرة وظفها النحاة ليتمكنوا من تأويل النصوص المخالفة لقواعدهم، وهي:

**أ- التأويل بالحذف والتقدير:**

يعد التأويل بالحذف والتقدير أحد أهم الأساليب التي اعتمد عليها البعلي في شرحه، ويتناول معظم أنواع الكلم التي تتألف منها الجمل من فعل، واسم وأداة. وبمعنى

---

[1] أبو المكارم، علي ، أصول التفكير النحوي ،ص٢٦٢.
[2] أحمد عبد الغفار، السيد، ظاهرة التأويل وصلتها بالعربية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص٥٦.
[3] حسان، تمام، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١م ،ص١٤٨.
[4] أبو المكارم، علي ، أصول التفكير النحوي، ص٢٦٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

آخر فإنَّ الحذف يتناول مختلف أنواع الوظائف، أو المعاني النحوية، وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع: الإسناد، الأساليب، الأدوات[1].

ويشمل الحذف والتقدير ركني الجملة الاسمية، أو الفعلية الأساسيين، المسند والمسند إليه، أي: الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، ويدخل في ذلك الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة[2].

وقد يُحْذَفُ أحدهما، ويبقى الآخر، وقد يحذفان معا. ومما حُذِف فيه أحدهما وأُوِّل حَذْف المبتدأ من (سَمْعٌ وطاعة) فكأنَّه قال: وأمري سَمْع وطاعة[3]، كما حُذِف الخبر فَقُدِّر، ومن ذلك قوله: (خرجت فإذا السبع)، على تأويل: فإذا السبع موجودٌ[4].

ومما حُذِف فيه الفعل، حذفه في (نَعَم زيدٌ)، لمن قال: هل جاءك أحدٌ؟[5]، وتأويله: نعم جاءني زيد. وقد يُحْذَفُ الفعل والفاعل، كما في (زيدا) لمن قال: من أُكْرِم؟[6]، على تأويل: أُكْرِم أنا زيدا.

ومما كان فيه التأويل بتقدير (كان) واسمها، قول:

**عَلِمْتُكَ منَّاناً فَلَسْتَ بِآمِلٍ نَداكَ ولَو غَرْثانَ ظَمْآنَ عَارِيا**[7]

وتأويله: ولو كنتُ غرثان ظمآن عاريا[8].

وأما الأساليب فقد كان التأويل يشمل تقدير الجمل، كجواب الشرط، أو القسم، أو تقدير جزء من الجملة، كتقدير الفاعل في سياق الاستفهام.

فمما جاء فيه الشرط من غير فعل فَقُدِّر قول الأحوص:

---

[1] ينظر: عبود، زهرة عبد الرحمن الشيخ، النحو والصرف في شروح الحماسة أبي تمام، حلب، ١٩٩٩، ص١٢٧.
[2] المرجع السابق، ص١٢٧.
[3] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ١٧٨/١.
[4] ينظر: المرجع السابق، ١٨٨/١.
[5] ينظر: المرجع السابق، ٢١٠/١.
[6] ينظر: المرجع السابق، ٢١١/١.
[7] البيت بلا نسبة في الدرر ٩١/١، والهمع ١٢١\١، وشواهد التوضيح ص١٤٠، والأشموني ٢١/٢، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣١٦٦).
[8] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٥٣/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فَطَلَّقهـــا فَلَـــستَ لهـــا بِكُـــفءٍ  وإلا يَعْـــلُ مَفْرِقَـــكَ الحُـــسامُ[1]

والشاهد في هذا البيت حذف فعل الشرط في قوله: (وإلا يعل)، والتقدير: وإن لم تطلقها يعل[2].

ومما حُذِف فيه فعل الشرط وجوابه، قول النبي -صلى الله عليه وسلم- (اركبها، قال: إنَّها بدنة، قال: اركبها وإن)، وتأويله: وإن كانت بدنة فاركبها[3].

ويُحذف كذلك بعض التركيب الشرطي، فيقدر كحذف خبر المبتدأ من جملة الشرط بعد (لولا)[4]، وقد يُحذف الفعل من جملة الشرط، فيقدر، وذلك إذا جاء بعد اسم شرط اسم مرفوع، فيكون فاعلا مرفوعا محذوف لا بد له من تقديره[5].

وفي أسلوب النداء يُحْذَفُ حرف النداء، فَيُقَدَّرُ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا**﴾ (يوسف ٢٩)،وتقديره (يا يوسف)[6].

وأما الحذف والتقدير في الأدوات، فمنها حذف "أن" الناصبة، فهي تُحْذَفُ ويبقى عملها، من ذلك نصب (يكون) في قول الشاعر:

أَلَـــمْ أُكُ جـارَكـــم ويَكُـــونَ بينـــي  وبَيْنَكـــم الـــمودَّةُ والإخـــاءُ[7]

وتأويله: وأن يكونَ.[8]

---

[1] البيت للأحوص في ديوانه ص٩٠، والبحر المحيط ٢١٠/١، وفرائد القلائد ص٣٥٧، والدرر ٧٨/٢، والخزانة ٢٥٩/١ ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (٢٤٤١).

[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٥٨٩/٢.

[3] ينظر: المرجع السابق ، ٥٩٠/٢.

[4] ينظر: المرجع السابق، ١٨٩/١.

[5] ينظر: المرجع السابق، ٥٧٥/٢.

[6] ينظر: المرجع السابق، ٥١٨/٢.

[7] البيت للحطيئة في ديوانه ٢٦، وهو من شواهد الشنتمري ٤٢٥/١، والرد على النحاة ص١٤٨، والعيني ٤١٧/٤، والدرر ١٠/٢، ينظر:حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١).

[8] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٥٥٨/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كما قدروا (رُبَّ)، وكثيرا ما تُحْذَف بعد الواو أو الفاء، ومما قُدِّرَت فيه بعد الواو قول امرئ القيس:

**وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَه عَلَيَّ بِأَنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي**[1]

فقد حُذِفت (رُبَّ) وعملت مضمرة، في قوله: (وليل كموج البحر)[2]، حيث التقدير رُبَّ ليل.

ومما حذّفت فيه بعد الفاء، قول امرئ القيس:

**فَمِثْلِكِ حبلى قد طرقْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَن ذي تَمَائِمَ مُحْوِلِ**

فقد حُذِفت (رُبَّ) وعملت مضمرة، في قوله: (فَمِثْلِكِ حبلى)[3]. والتقدير: فرُبَّ مثلك حبلى

**ب- التأويل بالزيادة:** هناك الكثير من المواضع التي أوّل فيها البعلي النص النحوي بالزيادة، والزيادة تكون في الأسماء، أو الأفعال، أو الأدوات.

ومما أُوِّل بالزيادة في الأدوات، فزيادة (ما) في قوله تعالى :﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ**﴾ (آل عمران:١٥٩)، أي:برحمة، ومنه قوله تعالى:﴿**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا**﴾ (نوح:٢٥)، أي:من خطيئاتهم[4].

ومنها أيضا، زيادتها بين الجار والمجرور، في قول الشاعر:

**وَنَنْصُرُ مَوْلانَا ونَعْلَمُ أَنَّه كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عليه وجَارِمُ**[5]

---

[1] البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٨، والعيني ٣٣٨/٣، وبلا نسبة في شذور الذهب ص٣٢١ والأشموني ٢٢٣/٢ ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (٢٣٨٣).

[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٦٢١/١ .

[3] ينظر: المرجع السابق ٦٢١/١ .

[4] ينظر: المرجع السابق، ٤٥٢/٢.

[5] البيت لعمرو بن براق الهمذاني، من شواهد الدرر ٤٢/٢، والعيني ٣٣٢/٢، والمؤتلف والمختلف ص٨٨، وشرح التصريح ٢١/٢، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم ( ٢٤٣٢).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقوله: كما الناس، (ما) زائدة، يريد: كالناسِ[1].

ومن الأدوات التي تأولها بالزيادة (مِن)، ومن ذلك قول الشاعر:

**يَظَــلُّ بهـــا الحريـــاءُ يَمْثُـــل قائمـــا وَيُكْثَـــر فيـــه مـــن حنـــينِ الأبـــاعرِ**[2]

تأول البعلي الشطر الثاني بقوله: (وَيُكْثَر فيه الحنين)[3].

ومن الأدوات التي تأولها البعلي بالزيادة (أنْ)، من ذلك قوله تعالى:﴿**فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ**﴾ (يوسف:٩٦) ، ومنه أيضا، قوله تعالى:﴿**وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا**﴾ (العنكبوت:٣٣)، وعلامتها صحة الكلام بدونها[4].

ومما أُوّل بالزيادة (الباء)، وذلك في قول الشاعر:

**هُـــنَّ الحرائـــرُ لا رَبـــاتُ أحمِـــرَةٍ سُـــودُ المحـــاجرِ لا يقـــرأْنَ بالـــسُورِ**[5]

فيكون المفعول به مجرورا بالباء الزائدة، أي: لا يقرأن السور[6].

ومن ذلك أيضا، قول امرئ القيس:

**أَلا هـــل أتاهـــا والحـــوادثُ جُمَّـــةٌ بـــأن امـــرئ القـــيسِ بـــنَ تملـــكَ بَيْقـــرا**[7]

فيكون الفاعل، وهو المصدر المؤول، مجرورا بباء زائدة، أي: هل أتاها أن امرأ القيس[8].

---

[1] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٦٨٥/٢.

[2] البيت بلا نسبة، في العيني ٢٧٥/٣، والدرر ٣٥/٢، والهمع ٥٣/٢، وشواهد التصريح ص١٢٧. ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (١٢٠٢).

[3] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٦١٠/٢

[4] ينظر: المرجع السابق، ٤٣٨/٢.

[5] البيت للراعي النميري في ديوانه ص٨٧، واللسان (سور) ٥٢/٦، والمعاني الكبير ص١١٣٨، والاقتضاب ص٢٦٠، والخزانة ٦٦٧/٣، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٢٧٣).

[6] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٥٩٨\٢..

[7] البيت لامرئ القيس، وهو من شواهد الخزانة ١٦١/٤، والسمط ص٤٠، والمفصل ص١٥٥، واللسان (بقر) ١٤١/٥، والمنصف ٤٨/١، والخصائص ٣٣٥/١، ينظر:حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (١١١٦).

[8] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٥٩٩/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ج- **التأويل بوقوع الكلام موقع المفرد**: وفيه "تؤول جملة مؤلفة من مسند ومسند إليه، بمفرد يكون له موقعه من الإعراب. وهو قسمان، أحدهما يؤول من غير أن يُسبق بحرف مصدري، والآخر ما سبقت فيه الجملة بحرف مصدري فتؤول بمصدر"[1].

فأما ما لم يسبق بحرف مصدري، فمنه ما أُوّل بالفاعل، كقوله تعالى:﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾ (يوسف ٣٥)، أي: ثم بدا لهم بداءٌ، أو: ثم بدا لهم سجنه[2].

ومن الفاعل المؤول أيضا، قوله تعالى:﴿**وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ**﴾ (ابراهيم:٤٥)، على تأويل: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم[3].

ومن ما أُوّل باسم كان، كقول الشاعر:

**فَإِنْ كَانَ لا يَرْضِيكَ حتى تَرُدَّنِي إِلَى قَطَرِيٍّ آلاً إِخالُكَ راضِيا**[4]

أي كأنه قال: إن كان لا يرضيك ما تشاهده[5].

أما الجملة الواقعة خبراً، فمما أَوَّلَه البعلي منها، قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾ (البقرة:٦)، فموضع الجملة رفع على أنَّه خبر للمبتدأ، كأنَّه قال: سواء عليهم إنذارُك وعدمه[6].

وأما ما سُبِق بحرف مصدري، قولك: (أعجبني أن تقول)، على تأويل: أعجبني قولك؛ لأنها يحل محلها ومحل ما عملت فيه المصدر[7].

---

[1] عبود، زهرة عبد الرحمن الشيخ، النحو والصرف في شروح الحماسة أبي تمام، حلب، ١٩٩٩،ص ١٣٤.
[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٢١٢/١.
[3] ينظر: المرجع السابق ،٢١٢/١.
[4] البيت لسوار بن المضرب، وهو من شواهد العيني ٤٥١/٢، والكامل ٣٠٠/١، وشرح التصريح ٢٧٢/١، وبلا نسبة في الأشموني ٤٥١/٢، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، (٣١٥٨).
[5] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٢١٢/١.
[6] ينظر: المرجع السابق،٢١٢/١.
[7] ينظر: المرجع السابق،٥٤٦/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

د- التعليل النحوي.

إنَّ من طبيعة الإنسان ومسلمات فطرته أنَّه يبحث عن سبب يُعلل الظواهر التي تنشأ من حوله، وتحيط به، وتطرأ في حياته، ولما كان النحو علماً إنسانياً يمس أحد أهم مكونات الإنسان متمثلا في لغته، فقد أخذ مراده من هذا السلوك الإنساني، فطفق النحويون الأوائل ومن تبعهم يبحثون عن علل، وأسباب تفسر الظواهر، والتعابير اللغوية ما بين مرفوعات، ومنصوبات ومجرورات، وأدوات نحوية، وتنوع الأساليب اللغوية ما بين أمر ونهي واستفهام وشرط ونداء، ثم في خضم ذلك كلّه، اختلاف أنماط التعبير، وتباينها تبعا لمقولة "لكل مقام مقال". كل هذا أدى إلى ظهور العلة والتوسع فيها وصولاً إلى اختلاف طرق التعليل، ووسائله بناء على معايير منها طبيعة التراكيب اللغوية واختلاف لهجات العرب واختلاف المدارس الذي فرض اختلاف طرق التفكير، وأنماطه عند علماء كل مذهب[1].

واعتمد البعلي على التعليل النحوي في شواهده؛ لتعليل المسائل النحوية وتوجيهاتها، وما يذهب إليه من آراء ومواقف، شأنه في ذلك شأن علماء النحو الذين سبقوه في هذا المضمار، وقد جاءت تعليلات البعلي سهلة يسيرة خالية من التعقيد أو التطويل، وقد كان يستمد تعليلاته النحوية في المسائل والآراء التي يعرضها من كل المصادر التي يمكن أن تستمد منها التعليلات.

وقد كان يتلمس علله من مراعاة الأصل، والكثرة، ومقتضى المشابهة، واستخدم عللا تعليمية، وقياسية، وابتعد قدر الإمكان عن العلل الجدلية النظرية.

[1] مباركة، مأمون تيسير محمد، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص٩٦.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## أقسام العلة في الكتاب

كثرت العلة وتشعبت على أيدي النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، كل يضيف إلى من جاء قبله عللاً جديدة متأثراً بالفقهاء غالباً، حتى تشعبت أقسام العلة التي وردت عند النحاة المتأخرين بشكل كبير[1]، لذا سنتكلم على الأقسام التي وردت أمثلتها في كتاب البعلي، وهي:

- **علة التخفيف:** وهي أبرز العلل التي وردت في الكتاب. وتبين أنَّ العربي يهرب من ثقل اللفظ إلى خفته، وهذه نتيجة طبيعية؛ لثقل اللفظ في لغات البشر، وفي الكتاب أمثلة كثيرة صَرَّح بها بعلة التخفيف، منها أنَّ التنوين يُحذف من اسم الفاعل، ويُضاف إلى ما بعده طلبا للخفة[2]. ومنه أنَّ العلة في البناء على الفتح هو الخفة[3]، ومن ذلك قوله أيضا: "الأصل في تضربانَّ (هل تَضْرِبانِنَّ)، فاستُثقِلت النونات، فحُذِفت نونُ الرفع تخفيفا"[4].
- **علة التوهم:** أول من أشار إلى علة التوهم نقلاً سيبويه عن شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم جاء النحاة وأخذوا العلة عنه فيما بعد[5]، وعلى ذلك سار البعلي، ومن ذلك ما أورده في باب الترخيم، يقول: "فللعرب في الباقي بعد التخريم مذهبان، الأول: بقاؤه على ما كان عليه من حركة أو سكون، والثاني: أن لا ينوي المحذوف، ويُجْعَل كأنه اسم مستقل"[6]، ثم يقول: "ومتى كان التصريف على أحد المذهبين يوقع في لَبْس، وجب

---

[1] أحصى الحسين بن موسى الدينوري العلة في كتابه (ثمار الصناعة)، وعدد أقسامها فكانت أربعة وعشرين منها، السماع، التشبيه، الاستغناء، والاستثقال، والفرق، والتوكيد، والتعويض، والنظير، والنقيض، والمشاكلة، والمعادلة، والقرب والمجاورة، والوجوب، والجواز، والتغليب، والاختصار، والتخفيف، ودلالة الحال، والأصل، والإشعار، والتضاد، والأولى، ينظر: الاقتراح، السيوطي ،ص٤٨.

[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٧٠٤/٢.

[3] ينظر: المرجع السابق، ١٥٢/١.

[4] ينظر: المرجع السابق، ١٦٢/١.

[5] حتحات، أمين الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، ص٣٩٩.

[6] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٥٤٥/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اجتنابه، والترخيم على المذهب الآخر، كالصفات التي يفرق فيها بين المذكر والمؤنث بالتاء، متى رُخِّم المؤنث وجب فتحه لئلا يوهم التذكير، تقول: يا مسلمَ بالفتح خاصة"[1].

ومنه في المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة، يقول البعلي: "ولو كان المعطوف عليه منصوباً، جاز في المعطوف عليه الأوجه الثلاثة، نحو: (ما زيدٌ قائماً ولا متكلماً ولا متكلمٍ ولا متكلمٌ"، فالنصب على اللفظ، والرفع على أنَّه خبر مقدم، والجر على تقدير وجود الباء[2]، ومنه قول زهير:

بَـدا لـي أنـي لَسْتُ مُـدْرِكَ مـا مَـضَى ولا سَـابِقٍ شَـيْئا إذا كَـانَ جَائِيـا[3]

يقول البعلي: "والجر على تقدير وجود الباء"[4].

- **علة المشابهة:** تعد هذه العلة من أظهر العلل النحوية، من ذلك تعليل البعلي تحريك الماضي؛ وذلك لشبهه بالمضارع، يقول: "وإنما حُرِّك لِشَبهِه بالمضارع في كونه يقع خبرا وصفة، في نحو: (زيد قام ومررت برجل قام)، كما تقول: (زيد يقوم ومررت برجل يقوم)[5].

وكذلك ما أورده عن علة عمل (أنْ) المخففة المفتوحة دون المكسورة، يقول: "فإن قيل: لم عملت المفتوحة دون المكسورة؟ فالجواب أنَّ المفتوحة أشبهت الفعل، من حيث أنَّ لفظها كلفظ (عضّ) مقصودا به المضي والأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر (كجد)[6].

---

[1] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٥٤٥/٢.
[2] ينظر: المرجع السابق، ، ٢٥٨/١.
[3] البيت لزهير بن أبي سلمي، في ديوانه ص٢٨٧، وهو من شواهد سيبويه ٨٣/١، والسيوطي ص٩٨، والخزانة ٥٨/١، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣١٥٣).
[4] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر،٢/ ٤٤٠
[5] المرجع السابق ،٣٤/١.
[6] المرجع السابق ،٤٤٠/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وما أورده عن علة بناء (كيفَ)، يقول: "وأما (كيف) فمبني لشبهه بالحرف في تضمنه معنى الاستفهام"[1].

- **علة طول الكلام:** من الأمثلة على علة التوهم، ما ذكره البعلي من حذف النون من اسم الفاعل المعرف بأل في قول الشاعر:

الـحافظـــو عَـــوْرَة الـعَـــشْـيرةِ لا  يـأتِيهـــم مـــنْ وَرائِـنـــا نَـطَـــفُ[2]

والشاهد في هذا البيت حذف نون جمع المذكر السالم لتقصير الصلة في قوله: (الحافظو)[3].

ومن ذلك أيضا، تعليله حذف العائد المرفوع ،في قول الشاعر:

مـن يُغْـنَ بالحَمْـدِ لـم يَنْطِـقْ بمـا سَـفَهٌ  ولا يَجِـدْ عـن سَـبيلِ الحِلْـمِ والكَـرَمِ[4]

والشاهد في هذا البيت حذف العائد المرفوع في قوله ( بما سفهٌ)، أي: (بما هو سفه)، والمسوغ هو طول الجملة[5].

- **علة الفرق:** تستعمل هذه العلة عند التفريق بين حكمين نحويين مثلا، وقد علل بها البعلي فتح نون جمع المذكر السالم، وكسر نون المثنى، يقول: "وحُرِّكت النون فيهما فراراً من التقاء الساكنين، لأنَّ ما قبل حرف التثنية مفتوح، فجعلوا ما بعده مكسوراً، تعديلاً وعكسوه في الجمع"[6]. ومنها علة كسر لام الجر، يقول: "وأما الكسرة للفرق بين أداتين نحو: لام الجر، لتفرق بينها وبين لام الابتداء"[7].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،١٤٧/١.
[2] البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١١٥، وهو لعمرو بن امرىء القيس في الدرر ٢٣/١، والخزانة ١٨٨/٢، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (١٧٣٠).
[3] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٨٦/١.
[4] لم أعثر على تخريج لهذا البيت.
[5] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٧٨٤/٢.
[6] المرجع السابق ، ٨٤/١.
[7] المرجع السابق، ١٥٢/١



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **علة الأصل:** وذلك كـ (استحوذ) و (يُؤكْرِم) وصرف ما لا ينصرف[1]، ومما أورده البعلي في ذلك، ترتيب الفاعل مع المفعول، يقول: "فإن تحمل الفاعل ضمير المفعول نحو قوله تعالى:﴿**لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا**﴾ (الأنعام 158)، فيجب تأخير الفاعل، لأن الأصل أن يكون مُفَسِّر الضمير متقدما عليه، فإن كان مؤخرا لفظا ورتبة خالف الأصل من كل وجه"[2].
- **علة أمن اللبس:** فقد علل بها البعلي تقدم الفاعل، وتأخير المفعول، يقول: "يجب فيه تقديم الفاعل وتأخير المفعول، وهو ثلاثة أقسام: أحدها: أن يُخاف التباس الفاعل بالمفعول، لعدم ظهور الإعراب والقرينة نحو: (ضرب موسى عيسى)"[3].

ومنها، أيضا، ما أورده في باب "فعل التعجب" ، يقول: ما يُبنى منه فعل التعجب. وله شروط لم يستوفِها الجرجاني رحمه الله". ومنها: "أن يكون مبينا للفاعل، فلا يبنى من فعل بُني للمفعول، وقد بُني منه ألفاظا لأمن اللبس، نحو: (ما أشغَفَه!، وما أجَنَّه!، وما أبْخَتَهُ!)، من: شُغِف، جُنَّ، وبُخِت"[4].

هذه هي العلل التي استطعنا أن نبينها في هذا الشرح، ومما يلاحظ عليها أنَّ البعلي لم يكن مجدداً فيها، بل كان مقلداً متبعاً.

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص ٧١.
[2] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ،٢١٦/١.
[3] المرجع السابق، ٣١٤/١.
[4] المرجع السابق ،٣٠٩/١.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المبحث الثالث: تقييم منهج البعلي في الاستدلال

## تقييم منهج البعلي في الاستدلال

صاغ البعلي كتابه في قالب يجمع بين السلاسة والمتانة، وسار فيما يتصل بدراسته للمسائل النحوية والصرفية تقسيمات الجرجاني نفسه، فجاء الفصل الأول في المقدمات، والفصل الثاني في عمل الأفعال، والفصل الثالث في عمل الحروف، والفصل الرابع في عمل الأسماء، والفصل الخامس في أشياء مفردة.

إلا أنَّ البعلي استدرك على الجرجاني ستة أبواب هي: جمع التكسير، والتصغير، والنسب، والتصريف، وما يجوز في الشعر في الضرورة، والوقف.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## أولا: دور البعلي في توجيه الشاهد النحوي:

إنَّ الناظر في كتاب البعلي، يجد نفسه أمام مؤلف نحوي، بما يتضمنه من معالجات نحوية متنوعة ما بين مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، وما بين أدوات نحوية، وتراكيب ولهجات.

والبعلي في ظل هذه المعالجات ليس ناقلاً أميناً فحسب، بل كان له دوران اضطلع بهما في الجانب النحوي في كتابه، وهما: الأول: دور الموجه للرأي النحوي على اختلاف مصادره، ليكون مقنعاً للقارئ، فهو لم يقتصر فقط على نقل القضية النحوية، أو الرأي النحوي كما هو، بل كان موجهاً، يحدد للسائر الاتجاه الصحيح في ضوء اختلاف الطرق والمسالك.

الثاني: في بعض الأحيان لا يكتفي بتوضيح الرأي، وتوجيهه ليفهمه المتلقي، بل يعمد إلى إصدار حكمه على هذا الرأي دون تردد، فيكون حكمه قاطعاً مانعاً لا يقبل التأويل -من وجهة نظره- وهو يصدر حكمه في موقع العالم العارف بدقائق القضايا النحوية وتفصيلاتها، المطلع الاطلاع الواسع على خفاياها وتوجيهاتها.

هكذا كان دور البعلي في توجيه شواهده النحوية، وفيما عرض من آراء ومواقف، وقضايا نحوية، يُمْكِن اعتباره في ظل هذا الزخم الذي وضع نفسه في خضمه مجتهداً نحوياً، استعان في اجتهاداته النحوية على عوامل أهمها سعة الاطلاع، وقوة الحافظة، وذكائه الذي يمكنه من النقد وإصدار الأحكام[1].

### ثانيا: سعة اطلاع البعلي وثقافته الواسعة

يزخر الفاخر بمجموعة لا بأس بها من الظواهر والأدلة التي تضع القارئ أمام حقيقة واضحة لا تحتاج لكثير من الفحص والتدقيق للتوصل إليها، فالبعلي -لا شك- عالم متبحر

[1] مباركة، مأمون تيسير، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص٨٦.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مثقف واسع الاطلاع في مجال اللغة، والأدب، وعلوم الشريعة الإسلامية، وتتضح ثقافته واطلاعه الواسع في جانبين:

**الأول:** تنوع المشارب الثقافية، واللغوية التي نهل منها البعلي، واختلاف الفروع اللغوية التي اطلع عليها حيث أثبت في معالجته، تمكنه من العديد منها في مجال اللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة.

**الثاني:** عمق تخصصه في المادة الواحدة، وإلمامه بكل جوانبها وحيثياتها، وما يتصل بها، والاختلافات التي ثارت حولها، وأهم المذاهب التي عالجتها، وهذا الأمر نجده واضحاً جلياً في جانب توجيهه للشواهد النحوية، وتتجلى عناصر هذه الثقافة ومُقوّماتها في الأمور الآتية:

**أ. اطلاع البعلي على لهجات العرب.**

لقد أفرد البعلي للهجات العربية مساحة واسعة في كتابه في معالجته النحوية، يثبت من خلالها حقيقة نحوية، أو يدعم شاهداً نحوياً، أو يسوقها في سياق تنوع التراكيب النحوية[1]، انظر إليه وهو يعالج قضية الحروف التي اخْتُلِف في الجر بها، ومنها (متى) يقول: "(متى) حرف جر في لغة هذيل بمعنى (من)، جاء ذلك عنهم نثراً ونظماً، فمن النثر قول بعضهم: (أخرجها متى كمه) أي: من كمه، ومن النظم: قول الشاعر.

**شَـــرِبْن بِمـــاءِ البَحْـــرِ ثُـــم تَرَفَّعَـــتْ  مَتـــى لُجَـــجٍ خُـــضْرٍ لَهـــنَّ نَئِـــيجُ**[2]

والشاهد في هذا البيت مجيء (متى) بمعنى (من)[3].

---

[1] مباركة، مأمون تيسير، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص٨٨.
[2] البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١، والمحتسب ١١٤/٢، والمخصص ٧٦/١٤، والسيوطي ص١٠٩ ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٤٤٢).
[3] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٦٥٣/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي ذات السياق ما أورده عن (لعل)، يقول: "(لعل) حرف جر في لغة بني عُقيل، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

لعَـــلَّ اللهِ فـــضّلَكُم عَلَيْـــنا  بِـــشيءٍ أنَّ أُمَّكـــم شَـــرِيمُ[1]

والشاهد في هذا البيت مجيء (لعلَّ) حرف جر في قوله (لعل اللهِ)[2].

ب. **اطلاع البعلي على المذاهب النحوية وآراء النحاة.**

تتضح براعة البعلي في اطلاعه على المذاهب النحوية، وآراء العلماء في المسائل النحوية في شواهده بشكل لافت للانتباه، فمن خلال شواهده يعرض للخلاف بين المدرستين في توجيه المسألة، أو الموقف من القضية قيد البحث بغض النظر عن طبيعة الشاهد آية، أو حديثاً أو شعراً أو نثراً[3].

ولا يكتفي البعلي فقط بعرض جوانب الاختلاف بين المذهبين في شواهده، بل هو مُلّم بعناصر الاتفاق، والالتقاء بين المذهبين، وقع هذا الأمر في موضوع "ما لا ينصرف أبدا ما كان فيه عدل ووصف"، يقول: "مما لا ينصرف أبدا ما كان فيه عدل ووصف، وذلك في موضعين: أحدهما في العدد، والثاني في (أُخر).

أما العدد فما كان موزان (مَفعل وفُعال) من واحد واثنين وثلاثة وأربعة وعشرة؛ وموزان (مَفْعَل) من خمسة، وذلك: أحاد وموحد، وثُناء ومَثنى، وثُلاث ومَثلث، ورُباع ومَربع، .... فهذه إحدى عشرة لفظة منقولة عن العرب، وأجاز (الزجاج) والكوفيون: خُماس وسُداس ومَسْدَس،

---

[1] الشاهد بلا نسبة في العيني ٢٧٤/٣، والخزانة ٣٦٨/٤، وشرح التصريح ٢/٢ وابن عقيل ١١٠/٢، ينظر: حنا، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٤٦٨).

[2] ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٦٥٣/٢.

[3] مباركة، مأمون تيسير، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص ٨٩.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وسُباع ومَسْبَع، وثُمان ومَثْمَن، وتُساع ومَتْسَع"[1]. ومن المعلوم مكانة الزجاج في المذهب البصري.

ولا يكتفي البعلي في ذلك، بل هو عارف بحركات الخلاف، والاتفاق الداخلي في المدرسة الواحدة أو المذهب الواحد، ويتضح هذا الأمر في المثال التالي: يقول البعلي: "أُخر لا تنصرف لوجود العلتين الفرعيتين في كل واحد منهما: اللفظية بالعدل، والمعنوية بالوصف، ولو سَمَّيت بـ(أَخَر) لم تصرفه للعدل والعلمية، فلو نُكِّر صُرِف عند (الأخفش) ولم يصرف عند (سيبويه) للعدل وأصالة الوصفية"[2].

**ج. التوسع في القضايا النحوية**

عمد البعلي في شرح بعض مسائله، وتوضيحها، وتنويع طرق معالجتها ما بين شاهد نحوي، ورأي عالم، ولهجة من لهجات العرب، وتعليل نحوي، وما إلى ذلك، يضاف إلى كل هذا توجيهه للمسألة، ورأيه فيها في بعض الأحيان، ومنهجيته وتنظيمه في طرح المسائل[3].

## ثالثا: أمانة البعلي العلمية

لقد أثبت البعلي في كتابه أنه باحث لغوي، يمتلك كل مقومات البحث العلمي التي لا يستهان بها، مكنته من أن يصل إلى مرحلة متقدمة من التأليف النحوي، ومن عناصر البحث العلمي التي يتمتع بها الأمانة العلمية، وهذه الأمانة العلمية تمثلت في جوانب عدة منها[4]:

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ١/١١٢.
[2] ينظر: المرجع السابق ١/١١٤.
[3] ينظر: المرجع السابق، ١/٢٠٨، ٢/٤٧٨، ٢/٤٩٢، ٢/٥٤٦.
[4] مباركة، مأمون تيسير، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص ٩٤.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولا: سلامة النقل: فالبعلي كان ينقل المعلومة عن غيره كما هي دون أن يؤثر فحواها، أو يجحد حق صاحبها فيها، وأظن أنه هدف من وراء ذلك تجنيب نفسه المسؤولية عن المادة المنقولة.

ثانيا: وهذه سمة بارزة في منهج البعلي، فالمسائل النحوية التي عالجها في شواهده تزخر بالكثير من آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم العلمية ومكانتهم، وكان يطرح في المسألة العديد من الآراء، دون أن ينحاز بالتصريح إلى طرف دون آخر، وهذا لا ينفي بحال ميولاً نحوياً لهذا الطرف، أو ذاك، أو لعالم أكثر من غيره، إلا أنَّ هذا الأمر لم يمنع صاحب الكتاب من الموضوعية في التعامل مع الآراء المختلفة.

رابعا: **مذهب البعلي النحوي في شواهده**

لقد حاول البعلي أن يكون موضوعياً في طرحه للآراء النحوية التي يعالجها في شواهده، وحاول أن يظهر حيادية في الآراء النحوية التي يعرضها، وما هو ثابت أنَّ البعلي لم يُصرِّح بالمذهب النحوي الذي يتبناه هو في رأيه، ولم يرد بشكل مباشر ما يُمكِّن المتصفح لكتابه من تحديد مذهبه النحوي، ولكن نظرة فاحصة في معالجته النحوية لشواهده تُظْهِر ميولاً بصرياً عند هذا الرجل، وتبين أنَّه كان أقرب إلى البصرة منه إلى الكوفة في توجيهاته النحوية[1]، ويؤكد هذا مجموعة من الأدلة والملحوظات في منهج البعلي في توجيهه للشواهد النحوية، نوردها مشفوعة بالمثال والتحليل:

[1] مباركة، مأمون تيسير، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص١٠٤.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- موقف البعلي من المذاهب النحوية

إنَّ أول ما يطالعه القارئ في كتاب البعلي في موضوع علماء النحو العربي الكثرة الوافرة في استدلاله بآراء سيبويه، تقابلها قلة في استدلاله بآراء الكسائي، وليس الأمر يحتاج إلى عناء، أو استقصاء، فلا تكاد تخلو مسألة نحوية يورد فيها البعلي آراء العلماء إلا وكان لسيبويه حضور في ذلك، وغير هذين العالمين فإن نسبة اعتداده بآراء البصرة تفوق نسبة اعتداده بآراء الكوفيين[1].

وهناك ظاهرة في ميدان تعدد الآراء النحوية، تعد سمة بارزة وعلامة فارقة في مواقف البعلي من المذاهب النحوية والاعتداد بها، وهي تقديم رأي البصريين على رأي الكوفيين في المسائل النحوية المطروحة، سواء أكان ذلك من خلال تقديم رأي عالم بصري على نظيره الكوفي، أو من خلال تقديم موقف عام لمذهب أهل البصرة على مقابله عند أهل الكوفة. وقد حدث ذلك في الغالبية العظمى من أمثلة تعدد الآراء المذهبية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

* يورد في مسألة الفصل بين (كان) واسمها، غير الظرف وحرف الجر، نحو: كان الماء زيدٌ يشربُ)، "فلا يجوز ذلك عند البصريين سواء أكان متصلاً بالخبر أو منفصلاً، وأجازه الكوفيون مطلقا"[2].

* وفي مسألة المضارع وعلة رفعه يقول: "وأما الرفع فاخُتلف فيه، فمذهب البصريين أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم؛ لأنَّ وقوعه موقع الاسم يكسبه قوة تشبه به الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنّضه مرفوع بخلوه من الجازم والناصب"[3].

---

[1] مباركة، مأمون تيسير، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص١٠٥.
[2] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢٤٥/٢-٢٤٦
[3] ينظر: المرجع السابق، ١٩٨/١-١٩٩.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* يورد في مسألة ما يُحذفُ معه حرف النداء وما لا يحذف، يقول: ".....الثالث مختلف في جواز حذفه، وهو اسم جنس المقصود واسم الإشارة كقولك: (رجلُ أقبل، وهذا أفْعَل كذا). مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف حرف النداء منهما، وما ورد من ذلك فضرورة مقصورة على السماع، ومذهب الكوفيين أن حذفه فيهما قياس مطرد لكثرة وروده في النثر والنظم"[1].

**- موافقة البصريين في بعض مسائل الخلاف**

اختلف البصريون والكوفيون في مجموعة من المسائل النحوية واللغوية، فكان كل فريق يستخدم ما أمكن من العلل، والأدلة، والشواهد؛ لتدعيم ما يذهب إليه، وانبرى علماء كل مذهب للدفاع عن توجه مذهبه في هذه المسألة، أو تلك، وقد وَجدت في الفاخر غير مسألة يوافق فيها البعلي مذهب أهل البصرة أو أحد علمائها، ليُضاف هذا التوجه إلى ميول البعلي إلى المذهب البصري، ونحن لا نجزم بأنَّه بصري صَرْف في مذهبه، فقد وافق الكوفيين أيضاً في بعض المسائل، ونحن قلنا أنَّه كان موضوعياً في طرحه للقضايا النحوية والآراء، غير أنَّ كثرة الآراء التي وافق فيها البصريين هي التي تدعم ميوله إلى اتجاههم أكثر من ميوله إلى اتجاه الكوفيين[2].

ومن المسائل التي وافق فيها البصريين على سبيل المثال لا الحصر:

*** في العطف على الضمير المجرور.**

يرى البصريون أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ويرى الكوفيون إلى جواز ذلك، وقد وافق البعلي البصريين فيما ذهبوا إليه، حيث يقول: "لا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الجار"[3].

---

[1] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر مرجع السابق ، ٤٥٥/٢.
[2] مباركة، مأمون تيسير، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، ص١١٤.
[3] البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٨٣٤/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

*** القول ببساطة وتركيب (مذ ومنذ).**

ذهب البصريون إلى القول ببساطة (مذ ومنذ)، في حين ذهب الكوفيون إلى أنهما مركبان، ووافق البعلي أصحاب الرأي الأول، وقال ببساطة (مذ ومنذ)[1].

*** القول ببساطة وتركيب (لن).**

ذهب الفراء أن نونها مبدلة من الألف، وذهب سيبويه إلى القول ببساطة (لن). وهذا ما ذهب إليه البعلي، حيث يقول: "والصحيح مذهب (سيبويه) ومن وافقه"[2].

*** القول في (أيمن).**

ذهب البصريون أن (أيْمُن) اسم مفرد من اليُمن، والبركة ، وذهب الكوفيون أن (أيْمُن) ، وتبع البعلي رأي البصريين[3].

---

[1] ينظر، البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، ٦٥٠/٢.
[2] ينظر، المرجع السابق. ٥٤٨/٢.
[3] ينظر، المرجع السابق، ٦٣٥/٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الخاتمة:

- أظهرت هذه الدراسة أن الشيخ البعلي نحوياً، بلغ مكانة عالية في نفوس معاصريه، والذين من بعدهم، وعرف له مكانته العلمية علماء أمثال ابن حجر العسقلاني، والسيوطي، والذهبي.
- أظهرت هذه الدراسة أنَّ قاعدة البعلي النحوية بصرية، على أنَّه لم يتابع البصريين متابعة تامة، فكان التطبيق يخرج على بعض الآراء والأقوال دون تعصب لهذا المذهب أو ذلك، فقد خطَّأ البصريين في بعض المسائل، ومنها مسألة العامل في رافع الفعل المضارع.
- أظهرت هذه الدراسة ما تميز به البعلي من أمانة علمية يدل على ذلك تحريه الدقة في النقل وعزو الأقوال إلى أصحابها، وذكر المصادر التي اعتمد عليها.
- أظهرت هذه الدراسة أنَّ للبعلي اعتناء ببعض القراء أكثر من غيرهم، فقد أخذ بقراءة الكسائي، فحمزة، فنافع، فابن عامر، فابن كثير، فأبي عمرو، فعاصم، فالحسن.
- أظهرت هذه الدراسة مقدرة البعلي وشخصيته الفذة، ويبدو ذلك فيما يلي:

أ. إيراد الآراء ومناقشتها، والموازنة والترجيح واختيار ما يراه صواباً، ورد ما ليس بصواب، فلم يكتف بسرد الآراء، بل يوازن بينها ويرد ويعترض ويفند.

ب. امتلاك البعلي للحجة القوية والبرهان الساطع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## Abstract

Dabour, Khaled Mohammad Ibrahim, (**>Al- Ba<li's Grammatical Theory On His Book ">Al – Fāḫeru Fī Sarḥi Gumali <Abdi >Al-Qāher" In The Light Of Grammarians Discord**), Master Thesis, Yarmouk University, 2010/2011, Supervisor: Prof. Abd Al-Hameed Al-Aqtas.

Rrceived Sentences Known Large As Addressed Scientists Explanation And Intepretation >Al- Ba<li's One Grammarians Who Explained ntences Within Explained Views And Intepretations Grammatical Showed Ability In Field Grammar Traditional.

Includes Book On Sentences Of Issues Controversial Which Deserve Stand Then And Studied Analysis And Discussion.

Game This Study In Pave And Four Chapters Include Pave To Study One Allocated To Translate >Al- Ba<li's Included Percentage And Features Of Hislife And Teachers And Hisstudents And Its Effects And Death.

Eating Chapter First Dispute In Factors The Offered Where Six Issues Dispute In Uploader Verb Present.

The Chapter Second Eating Issues Controversial Which Related Formations Dispute In Provide Actor To Do..


© Arabic Digital Library - Yarmouk University

The Chapter Third Eating Issues Aalmtalqh Structure Word One Dispute In Classification Some Words Between Nominal And Craft Or Between Actual And Craft Or Dispute In Installation Some Words And Simplicitu.

The Chapter Fourth Eating Definition Methodology Thinking Grammar At >Al- Ba<li's Consists Of Three Studys Study First : Staff Industry Grammatical Included Hearing And Measurement And Consensus.

Offered In Study Second Inerpretation Structures Grammatical And Talked Where About Inerpretation Deletion And Appreciation And Inerpretation Increase And Inerpretation Occurrence Speech Site Single And Illness Grammatical And Factor Grammar.

The Study Third I Talked Where About Character >Al- Ba<li's Grammatical And His Doctrine Grammar And its Secretariat In Transfer Information And Listed.

This Study Has Followed The Descriptive Method That Analyzes Grammar Matters Mentioned In >Al- Ba<li's Book.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## قائمة المصادر والمراجع


- ابن أبي طالب، مكي. **مشكل إعراب القرآن**، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٤م، ط٢.
- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو خير محمد بن محمد. **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: محمد علي ضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٠م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ١٩١٣م.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله. **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م، ط١.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. **الأصول في النحو**، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣.
- ابن عصفور، أبو حسن علي بن مؤمن. **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧١م.
- ابن عقيل. بهاد الدين عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد في تسهيل الفوائد**، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٠٠م.


© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- ابن ماجة ، **سنن ابن ماجة**. بيت الأفكار الدولية، عمان.
- ابن مالك، جمال الدين محمد. **شرح التسهيل**، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط٢.
- ابن يعيش، موفق الدين بن أبي بقاء يعيش بن علي، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت. ١٩٨٨م.
- أحمد عبد الغفار، السيد، **ظاهرة التأويل وصلتها بالعربية**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله. **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، تحقيق: البداروي زهران، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.
- الأستراباذي، الرضي. **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد. **شرح الأشموني**، دار الفكر.
- الأندلسي، أبو حيان. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ------ **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- أنيس، إبراهيم. **من أسرار العربية**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٧٨م.
- البجاوي، علي محمد. **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.
- البخاري. **صحيح البخاري**، بيت الأفكار الدولية، عمان، ١٩٩٨م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- بدر الدين بن محمد بن محسن. **طبقات رواة الحديث وحفاظه**، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٠م، ط١.
- البعلي، محمد بن أبي الفتح. **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، تحقيق: ممدوح محمد خسارة.
- الجرجاني، عبد القاهر. **أسرار البلاغة**، تحقيق: علي رمضان الجربي، ELGA، مالطا، ٢٠٠١م.
- ----- **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: الدكتور كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- حتحات، أمان الدين. **الاستدلال النحوي في كتاب سيبوية وأثره في تاريخ النحو**، دار القلم العربي، حلب، ٢٠٠٦، ط١.
- حداد، حنا جميل. **معجم شواهد النحو الشعرية**، الرياض، دار العلوم، ١٩٨٤م.
- حسان، تمام. **الأصول**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١م.
- ----- **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- خليفة، حاجي. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، وكالة المعارف الجليلة، ١٩٤١م.
- الزجاج. **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب،بيروت، ١٩٨٨م، ط١.
- الزجاجي. **الإيضاح في علل النحو**، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- ----- **الجمل في النحو**، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ط٢.
- الزركلي، خير الدين. **الأعلام**، د.ن، بيروت، ١٩٦٩م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٩٠٠م.
- الزمر، أحمد قاسم، **ظواهر أسلوبية في الشعر الحديث في اليمن**، مركز عبادي للدراسات، صنعاء، ١٩٩٦م، ط١.
- السامرائي، إبراهيم. **الفعل زمانه وأبنيته**. جامعة بغداد، بغداد، ١٩٦٦م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي. **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م، ط١.
- ----- **الاقتراح في أصول النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦.
- ----- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٧٨م، ط٢.
- ---- **همع الهوامع**، تحقيق: محمد بدر الدين، دار المعرفة، بيروت، ١٩٠٠م.
- الصفدي، صلاح الدين. **الوافي بالوفيات**، فرانز شتاينر، فيسبادن، ١٩٧٩م،ط٢.
- الصيمري، عبد الله بن محمد بن إسحاق. **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.
- عبود، زهرة عبد الرحمن الشيخ، **النحو والصرف في شروح الحماسة أبي تمام**، حلب، ١٩٩٩.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- العكبري، أبو بقاء. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١.
- ---- **اللباب في علل البناء والإعراب**، محرر: غازي مختار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.
- عمايرة، خليل أحمد. **في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق**، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م.
- ---- رأي في بناء الجملة الاسمية (مقالة)، مجلة التواصل اللساني، مجلد ٢، عدد١، ١٩٩٠م.
- الفارسي، أبو علي. **الإيضاح العضدي**، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م، ط٢.
- ---- **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٧م، ط١.
- الفراء. **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، ط٢.
- كحالة، عمر رضا. **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٣م.
- لبدي، محمد سمير نجيب. **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- المالقي. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ط٢.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- مباركة، مأمون تيسير محمد. **الشاهد النحوي في معجم الصحاح**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٥م.
- المبرد. **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، دون، ١٩٠٠م.
---- **المقتضب**، تحقيق: الدكتور محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٣م.
- المخزومي، مهدي. **في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مصطفى اليابي الحلبي، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ---- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مكتبة مصطفى اليابي الحلبي، القاهرة، ١٩٨٥م.
- المرادي، الحسن بن قاسم. **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٢.
- مسلم، **صحيح مسلم**، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م.
- مصطفى، إبراهيم. **إحياء النحو**، د.ن، القاهرة، ١٩٩٢م.
- أبو المكارم، علي. **أصول التفكير النحوي**، مطابع دار القلم، بيروت، ١٩٧٣م.
- النحاس، أبو جعفر، **التفاحة في النحو**، تحقيق: كوريكس عواد، مطبعة العاني، بغداد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University